



الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2608
26 September 1985



مجلس الأمن

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الشامنة بعد

الألفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك،

يوم الخميس ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)	سير جوفري هاو	الرئيس :
السيد شفاردندازي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الأعضاء :
السيد هايدين	استراليا	
السيد غويسو	بوركينافاسو	
السيد وغنر - تيزون	بيرو	
السيد صافتسيلا	تايلند	
السيد مهابر	ترينيداد وتوباغو	
السيد كرافيتس	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	
السيد ايلمان - جنسن	الدانمرك	
السيد وو شيكيان	الصين	
السيد دوماس	فرنسا	
السيد رابيتافيك	مدغشقر	
السيد عبد المجيد	مصر	
السيد خان	الهند	
السيد شولتز	الولايات المتحدة الامريكية	

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

85-61004/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥إقرار جدول الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يتذكر أعضاء المجلس ان موعد جدول أعمال هذه الجلسة التذكارية لمجلس الأمن قد وافق عليهما أعضاء المجلس في المشاورات التي أجريت في الشهر الماضي . وتبعاً لتوافق الآراء ذاك ، فإن جدول الأعمال المؤقت لهذا الاجتماع معروض على المجلس في الوثيقة S/Agenda/2608 . وما لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن جدول الأعمال قد أقر .

أقر جدول الأعمال .الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل ، ومسؤولية مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أبلغني الأمين العام في هذه الجلسة التذكارية إن الدول التالية الأعضاء في المجلس سيمثلها وزراء خارجيتها: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأستراليا ، وبوركينا فاسو ، وبيرو ، وتايلند ، وترينيداد وتوباغو ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والدانمرك ، والصين ، وفرنسا ، ومصر ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية أما الهند فسيمثلها وزير الدولة للتجارة ، الذي فوضته حكومته على النحو الواجب . وأما مدغشقر فسيمثلها ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة .

إن روح التعاون التي أبدأها جميع الموجودين هنا ، التي مكنت من عقد هذه الجلسة الهامة جداً ، هي موضع تقدير كبير لدينا جميعاً .

وقبل أن نبدأ عملنا وجدنا بندا لم يسبق له مثيل على جدول أعمالنا ، ألا وهو التحذير من وقوع عاصفة ، وأشد ، لم يسبق له مثيل . حقيقة إنهم يقومون حالياً بإغلاق النوافذ في الأدوار العليا وقاية من العاصفة تدعونا هنا إلى فتح النوافذ أمام السلم .

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . أعطي الكلمة للأمين العام ،

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سيدي الرئيس ، أتحق معكم

على أن التهديدات العاصفة القادمة من الخارج سيخفف من وطأتها هدوء اجتماعنا هذا اليوم .

في الجلسة الأولى لمجلس الأمن ، قال أول رئيس له ، وكان من استراليا ، في ملاحظاته الافتتاحية أن مجلس الأمن سيطلع بمهمة فريدة في تاريخ المنظمة الدولية وهي توجيه العمل الجماعي من أجل المحافظة على السلم والعدل وسيادة القانون .

لقد كان تأكيد أول رئيس لمجلس الأمن - واسمحو لي أن أقول إنه من المناسب جدا في هذه المناسبة التذكارية أن يجلس مرة أخرى إلى مائدة المجلس وزير في الحكومة الاسترالية - كان ذلك التأكيد متفقا تماما مع اقتناع الدول المؤسسة بفكرة هيئة ممثلة متعددة الأطراف مسؤولة عن صيانة السلم والأمن بين دول المجتمع الدولي ذات السيادة ومع الأمل الذي علّفته على تلك الفكرة لقد شاهدنا خلال أربعين عاما المعوقات التي تكتنف التحقيق الكامل للغايات المنتظرة من تلك الفكرة . وهمرت أنا نفسي بأنه يتعين عليّ أن أحذر من أن مجلس الأمن لا يحقق بشكل كامل الأهداف المحددة له في الميثاق . ومع ذلك فأنني ، حتى في الوقت الحاضر ، أتحق مع ذلك الرئيس الأول لمجلس الأمن ، فهذا المجلس يشكل هيئة فريدة من نوعها في التاريخ ذات هدف ومسؤولية لا تفي بهما ، ولا يمكن أن تفي بهما أي هيئة أخرى .

لقد ظل مجلس الأمن منعقدا أساسا بصفة مستمرة لحوالي أربعين سنة . فالأعضاء تحت الطلب باستمرار للنظر في اتخاذ تدابير لمواجهة الاخطار التي تهدد السلم والأمن . وقد اتخذت في مناسبات عديدة تدابير فعّالة لاثبات قدرة هذه الهيئة المتعددة الاطراف المخوّلة سلطة العمل على صيانة السلم بالنيابة عن جميع الأمم . وتوفد الحكومات باستمرار ممثلين ذوي قدرة كبيرة لتمثيلها في المجلس ، وقد أعطى اقتناعهم ومواهبهم وتفانيهم عبر السنين بعدا جديدا للسمة الفريدة لهذه الهيئة .

ويتعين علينا ونحن نصدر حكمنا على أول أربعين سنة للأمم المتحدة أن نأخذ تماما بعين الاعتبار طبيعة العالم الذي تعمل فيه المنظمة ، والذي أصبحت الآن ، في رأيي ، جزءا منه لا غنى عنه . وينطبق هذا القول بصفة خاصة على مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية عن صيانة السلم . ولقد حقق العالم ، عندما ينظر اليه ككل ، في هذه السنوات الأربعين تقدما غير عادي في تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية من خلال أوجه التقدم التكنولوجي والاجتماعي . وكانت الأمم المتحدة حفّازا وأداة أساسية في إحداث هذه التغيرات الكبرى ، ويجب ان تظل كذلك لكي تستجيب للاحتياجات الضخمة الباقية . ومع ذلك ، فإنه لا الأمم المتحدة ولا هذه التغيرات التي أسهمت فيها قد ازالَت حتى الآن الانقسامات السياسية الموجودة في المجتمع الدولي . وبعضها قد ازداد عمقا وشدّة . وترجع هذه الانقسامات الى الايديولوجيات المتضاربة ، والمطالب والاطماع القومية المتناحرة ، والمنازعات الإقليمية والتغيرات الهيكلية في المجتمع العالمي .

اني لا اعتبر هذه الانقسامات شيئا جديدا ، بل داء قديما جدا يعاني منه عصرنا كما عانت منه العصور الماضية . ومن أعراضه الحالية الظاهرة والمدمرة في كثير من الاحيان الخوف والشك والإرهاب وتكريس كميات ضخمة وغير معقولة من الموارد للتسلّح ، وفي كثير من الاحيان نشوب النزاع . وكون ان خمس عشرة دولة ، تمثل جميع المناطق ومتباينة اشد التباين في اتجاهاتها السياسية ، تظل على اتصال مستمر في هذه الهيئة بشأن قضايا سياسية كبرى ، على الرغم من هذه الانقسامات ، هو تأكيد آخر للطبيعة

الفريدة لمجلس الأمن . ومع ذلك ، فقد ظهر منذ فترة طويلة انه قد سمح لهذه الانقسامات أن تؤثر تأثيرا سلبيا على قدرة المجلس على أداء المهمة التي وصفها أول رئيس للمجلس بأنها توجيه العمل الجماعي من أجل المحافظة على السلم .

ولا أعتقد انه بإمكان مجلس الأمن أن يقضي على مرض الانقسامات السياسية ، بل انه يتمين عليه أن يعمل على الرغم من وجود هذه الانقسامات . والمهمة الاساسية للمجلس ، في رأيي ، هي الحد والتقليل من الحمى الخطيرة التي يولدها الانقسام . وقد علّق أحد المتكلمين في الجلسة الأولى للمجلس بقوله إن مسؤولية مجلس الأمن لا تتمثل في تهيئة الظروف للسلم . فهذه هي مهمة الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . ومسؤولية المجلس هي العمل على صيانة السلم في الواقع . وهذا يظل اليوم الاسهام المطلوب من مجلس الأمن من أجل عالم أفضل .

والمجلس نفسه يجرى ، منذ عام ١٩٨٢ ، مشاورات بشأن وسائل زيادة فعاليته في هذه المهمة . ويمكن النظر الآن الى هذه المهمة بوصفها عنصرا هاما في التقييمات التي تجرى في هذه السنة التي توافق الذكرى الأربعين ، سواء داخل الحكومات أو خارجها ، لأداء الأمم المتحدة . ويمكن تعلّم الشيء الكثير من المنجزات السابقة وأوجه القصور في هذا الأداء ، بما في ذلك أداء مجلس الأمن . ألا ان هذا الامر لن تكون له قيمة عملية من حيث السلم العالمي إلا اذا طبقت على المستقبل الدروس المستفادة من الماضي .

ويحدوني وطيد الأمل في أن يتمخض الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين ، في جملة أمور ، عن تجديد التمسيم على حل القضايا التي يمكن حسمها عن طريق الاستخدام الحصيف ، من جانب مجلس مُجوع على الرأي ، للتدابير المتاحة له في الميثاق . ويبدو لي ان هناك مسائل تتلاقى فيها آراء كل الاعضاء بدرجة تدعو الى الدهشة . وانني أعتقد ان من شأن ايجاد حل بئاء لمثل هذه المشاكل أن يحقق الشيء الكثير في التأكيد لاعضاء الأمم المتحدة ، وللمجتمع العالمي بأسره ، على فعالية المجلس .

وإذا كانت النداءات ، كما استنتج عدد كبير أثناء مشاورات المجلس ، تعرض في أحيان كثيرة على المجلس بعد فوات الاوان بما لا يسمح باتخاذ اجراءات وقائية ، فإنه يحسن تبعاً لذلك ، فيما يبدو ، أن يضع المجلس اجراء لابقاء الحالة في العالم قيد الاستعراض المستمر بغية اكتشاف أسباب التوتر في مهبها . وفي هذا السياق نفسه ، ستجنى فائدة كبيرة ، كما يبدو ، من الاتفاق على اجراء لتقصي الوقائع يمكن تنفيذه بسهولة وبسرعة حيثما تكتشف حالات نزاع محتمل .

وإذا ثبت ، كما لوحظ ايضا على نطاق واسع في مشاورات المجلس ، ان قوات صيانة السلم كانت في الماضي وسيلة مفيدة الى حد كبير في منع تكرار النزاع ، فيبدو اذن انه ستكون هناك فائدة ، من حيث المستقبل ، في النظر في السبل التي يمكن بها استخدام هذه القوات في تشبيط اللجوء الى القتال .

ان الخبرة المكتسبة على مدى أربعين عاما توفر للمجلس أساسا راسخا للتدبير وللعمل في المستقبل . وما من أحد يخالجه أدنى شك في الهدف أو في أهميته . بل ان الشكوك التي تماورنا تخطى بدرجة أكبر العلاقات القائمة بين الاعضاء وقدرة المجلس المعنوية على اتخاذ القرارات والاجراءات الضرورية في الظروف السياسية السائدة .

لقد سبق أن ذكرت أن الانقسامات السياسية العميقة داخل المجتمع الدولي ، ولاسيما بين أعضاء مجلس الأمن ، قد نالت ، في أحيان كثيرة ، من فعالية المجلس على مدى الأربعين عاما الماضية . بيد انه لا ينبغي الخلوص الى نتيجة مؤداها انه نظرا لأن الانقسامات قد تظل قائمة لمدة طويلة ، فإنه سيجري النيل ، بالضرورة ، من فعالية المجلس في المستقبل . فالخلافات السياسية العميقة بين أعضاء المجلس لم تحل دائما دون قيام مجلس الأمن باتخاذ اجراءات فعّالة عند معالجة الازمات في الماضي .

وينبغي دراسة حالات النجاح في الاجراءات الجماعية حقا لصون السلم ، وذلك لما يمكن أن توفره من توجيهات يهتدى بها أعضاء المجلس مستقبلا . وفي الوقت نفسه ينبغي النظر الى حالات الاخفاق في الماضي من منظور مستقبل قد يكون فيه العالم أكثر تسلحا والتوتر أكثر حدة . إن وجود مجلس الأمن مجرد من فعاليته لا يمكن ، في مثل هذا العالم ، أن يكون في صالح أى دولة . أما وجود مجلس كامل الفعالية ، يعمل بشكل جماعي على تحقيق الاهداف المحددة في الميثاق ، فسيكون في صالح الجميع .

وإذا كانت الحكومات الممثلة هنا تشاطرنى هذا الرأى ، فاننى اعتقد انها قد ترغب في النظر ، منفردة وبشكل شئى ومتعدد الاطراف ، في كيفية ومدى امكانية عزل المساعي الجماعية الضرورية التي يضطلع بها المجلس حرصا على السلم عن الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بينها . ومن الناحية الفورية المباشرة ، قد تكون هناك قيمة في ادراج هذه المسألة في جداول أعمال الاجتماعات التي ستعقد هنا في نيويورك بين قادة البلدان فيما يتعلق بالدورة الاربعين للجمعية العامة .

وفي هذه المناسبة الجلية ، أود أن أعرب عن الامل في أن تفيد هذه الجلسة التذكارية في دعم وتجديد سلطة المجلس وهيئته . انه من الميسر توجيه النقد الى المؤسسات السياسية وتمييد اخطائها . ولكن الشيء الهام ، بل والاساسي ، بالنسبة للانسانية هو ان تجد هنا في مجلس الأمن حاميا للسلم يتسم بالعدل والفعالية والتصميم يمكنها أن تحترمه وتعتمد عليه . فالاهمية المستمرة لهذه المسؤولية ، وللمجلس نفسه ، أمر مسلّم به بحضور الوزراء الموقرين في هذه القاعة اليوم . وانى أمل في أن تكون هذه الجلسة ايذاناً بانطلاق المجلس نحو العمل بروح جديدة وتفان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للمتكلم الاول

السيد ادوارد شيفردنادزى وزير الشؤون الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

السيد شيفاردنادزي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الرومية) : تعتبر الذكرى السنوية للأمم المتحدة مناسبة طيبة ، اذا

ما أخذنا عبرة من دروس الماضي ، من أجل تقييم الحاضر والتطلع الى المستقبل

ان جمعنا الممثل هنا يخطئ بمهمة محددة ، وهي تعزيز دور الأمم المتحدة من أجل بناء عالم أفضل وزيادة فعالية مجلس الأمن الذي عهد اليه بالمسؤولية الأساسية في صيانة السلم والأمن . ويعود الحاج هذه المهمة ، قبل كل شيء الى تعقد الحالة الدولية ، وقد اتاحت لنا الفرصة لكي نوضح أسباب التوترات القائمة ، وذلك في جلسة علنية للجمعية العامة ، والآن أود فقط أن أؤكد مرة أخرى أن اللائمة تقع على الذين يعمنون في عدم الرغبة في تقدير حقائق عصرنا ويعملون على تحقيق التفوق العسكري ويسعون الى املاء ارادتهم على الآخرين .

إن العالم يجد نفسه في مفترق طرق . فلما أن يستمر تطور الاتجاه الحالي الخطير الذي يحمل في طياته نتائج وخيمة بالنسبة للبشرية ، وإما أن يثبت عن طريق الجهود المشتركة انه من الممكن تحاشي خطر نشوب حرب ، ووضع حد لسباق التسلح وتحرير الاموال اللازمة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة .

وبتوحيد جهود جميع الدول فقط يمكن انقاذ البشرية اليوم من خطر يخيم فوقها . ويشهد على هذا أيضا تجربة التحالف المضاد لهتلر ، بل وانشاء الأمم المتحدة ذاتها وهو الامر الذي يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالنصر الكبير الذي حققته الشعوب المحبة للحرية .

إن هذه النتيجة التي لا جدال فيها تتضح بوجه خاص في العصر النووي وعصر الفضاء . فاذعان الدول بشكل صارم للمطلب الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بالعيش في سلم بعضها مع البعض الآخر ، وحسن الجوار - وهذا في رأينا هو المعنى الدقيق للتعایش السلمي - هو البديل المنطقي الوحيد للمساءة النووية ، والواقع ان اسم هذه المنظمة - الأمم المتحدة - ينطق بجميع اللغات بأمل واحترام ، لانه يجسد فكرة توحيد جهود الدول من أجل مستقبل يعمه السلام .

ويؤكد التاريخ انه في كل مرة استطاع فيها أعضاء الأمم المتحدة أن يتجاوزوا خلافاتهم الايديولوجية والسياسية وغيرها من أجل مصالحهم المشتركة ، امكنهم التوصل الى نتائج حقيقية في تعزيز السلم ، وفي تلك المناسبات كانت المنظمة على مستوى الدور المطلوب منها باعتبارها آلية فعالة من أجل التعاون الدولي المثمر .

إن وضع نهج حقيقي ومسؤول للشؤون الدولية يتطلب التغلب على التوترات القائمة واحياء الانفراج وبذل جهود محددة لبناء عالم أفضل .

وإذا ما سُئل أى شعب في أية قارة ، وفي أى بلد ، ما الذى يعنيه عالم أفضل بالنسبة له ، فانه سيجزم بشقة ، انه بالرغم من اختلاف نظرة الشعوب الى العالم ، واختلاف ايديولوجياتها وتقاليدھا الوطنية والثقافية ، فإنها سوف تجمع بصفة أساسية على ان العالم الافضل هو عالم بمنأى عن الخوف من وقوع كارثة نووية ، عالم خال من الأسلحة سواء القذائف النووية أو الأسلحة الكيميائية أو أية أسلحة أخرى .

واليوم هناك بالفعل وسائل عديدة للحرب في ترسانات الدول ، كافية لتعطيم كل حياة على الأرض . ومع ذلك فانها تستمر في الزيادة كمًا ونوعًا . وبالإضافة الى ما يسمى بالأسلحة الأرضية هناك أيضا خطط لإحراز أسلحة فضائية بها في ذلك الأسلحة التي يمكن من الناحية العملية أن تضرب فورًا أى هدف ، أيًا كان موقعه فوق الأرض أو في البحر أو الجو أو في الفضاء نفسه .

لقد أعلن الاتحاد السوفياتي انه لن يكون البادئ في وضع أسلحة في الفضاء الخارجي . ولكن يخفي ألا يراود الأمل أحدا في انه لن يستطيع اتخاذ التدابير المضادة الضرورية اذا ما اتخذت أية دولة أخرى هذه الخطوة .

يخفي أن توجه عبقرية الانسان ، لا الى اختراع مزيد من وسائل التدمير الذاتي المتطورة ولكن لبلوغ قمم جديدة في التقدم العلمي والتكنولوجي من أجل النهوض بحياة البشر . وهذا على وجه الضبط ما يفعله الاتحاد السوفياتي . لقد كان بلدنا أول بلد يضع تابعا اصطناعيا في المدار حول الأرض وكان المواطن السوفياتي يورى اليكسيفيتش غاغارين أول رائد فضاء في العالم كما كان المهندسون السوفيات طلائع في بناء محطة للقوة النووية وجهاز لتفتيت الثلوج يعمل بالطاقة النووية

إن الاتحاد السوفياتي ، اذ يسير في نهجه المبدئي الواضح ، قدم اقتراحا بشأن تطوير التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في حالة عدم تملّحه وذلك لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الحالية . اننا نرحّب بمنع ظهور الأسلحة في الفضاء وبفتحه للجهود المشتركة البتّة للدول . وينبغي اتخاذ قرار دون ابطاء ، لبلوغ هذا الهدف ، قبل أن يندلع صباق التسلح في الفضاء .

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ينبغي لجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يسهموا في تحقيق نزع السلاح . ولا شك أن هذا ينطبق قبل كل شيء على الدول الحائزة على الأسلحة النووية ، وخاصة أنها جميعا أعضاء دائمون في مجلس الأمن .

أن الاتحاد السوفياتي أوقف ، من جانب واحد ، إجراء التفجيرات النووية . ونظرا لوجود ممثلين للدول النووية في هذه القاعة ، فأننا نهيب مرة أخرى بتلك الدول ، ولا سيما الولايات المتحدة ، أن تبحث هذه المبادرة بجدية وتتخذ حذونا . وبالنسبة لمسألة التحقق ، فهي مشكلة مصطنعة . فاليوم لا يمكن إخفاء تفجير نووي بتاتا ، والذين يدعون عكس ذلك يعلمون ذلك أيضا .

أن بلادنا تقترح التوصل إلى اتفاق على مجموعة كاملة من المسائل المتعلقة بإزالة الخطر النووي - بدءا من تجريد الأسلحة النووية وحتى تصفيتهم التامة . وفيما يتعلق بالحد من الأسلحة من أي نوع وتخفيضها ، فإن الاتحاد السوفياتي مستعد للسير إلى الحد الذي يسير إليه شركاؤه .

ومن أجل أن يصبح العالم عالما أفضل يجب أن يكون خاليا من بؤر العدوان والصراع المسلح الساخن . وهذا يعني اليوم وضع حد للتدخل في شؤون نيكاراغوا وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى ، وللحرب غير المعلنة على أفغانستان ، وللعدوان على الدول العربية . كما يعني إعطاء الشعب العربي الفلسطيني فرمة انشاء دولة خاصة به وانهاء الاحتلال اللاشعري لناميبيا من قبل النظام العنصري لجنوب افريقيا .

ومن الجوهري ليس فقط تفضية المراعات القائمة ، بل أيضا بذل قمارى الجهود لمنع ظهور حالات متنازعة جديدة . ولتحقيق ذلك يجب أن تصبح مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم استخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات واحترام السيادة قانون الحياة الدولية بحق . وأي مساس بهذه المبادئ يجب أن يقابل بمعارضة قوية ، وينبغي لمجلس الأمن أن يخطط بدور خاص في هذا الصدد .

أن الاتحاد السوفياتي يعمل دوما على أساس ايمانه بأن جميع الدول والشعوب يجب أن تحيا في سلم ووثام في ظروف يسودها أمن وطميد . اننا نسعى إلى تحقيق هذا الهدف في علاقاتنا الثنائية مع الدول الأخرى وكذلك على المستوى الاقليمي عندما نعمل

من أجل مواصلة تطوير عملية مؤتمر السلم والتعاون الاوروبي التي بدأت في هلسنكي وعندما تطرح فكرة النهج الشامل ازاء الامن في آسيا . واننا نسعى الى نفس الهدف على صعيد العالم ، لا سيما في الامم المتحدة ، عندما نتخذ زمام مبادرات رئيسية .

ان العالم الافضل يعني أيضا عالما خاليا من قهر الشعوب واخطهاد الافراد ، عالما خاليا من استغلال الانسان لآخيه الانسان ، عالما تسوده المساواة التامة بين الامم والقوميات والديمقراطية الحقيقية ، ويكفل فيه الوصول الى طائفة واسعة من المنافع الاجتماعية ، والقيم الثقافية ، وقيم المعرفة للجميع .

وينبغي للأمم المتحدة ان تواصل التمسك بقوة بحقوق الانسان والحريات الحقيقية دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ، وان تؤيد جميع الذين يكافحون بقيا الاستعمار والتمييز العنصري والابادة .

والعالم الافضل لا يمكن ان يُبنى دون القضاء على التمييز في العلاقات الاقتصادية الدولية ودون اعادة هيكلتها على أساس ديمقراطي وعادل .

ان التعاون البناء بين الدول في توسيع العلاقات المتبادلة المنفعة في ميادين التجارة والعلم والتكنولوجيا ، وفي حسم المشاكل العالمية مثل القضاء على الجوع والتخلف ، وحماية البيئة ، واستكشاف محيطات العالم ، يصبح حتمية عصرنا بكل معنى الكلمة .

واستخدام الامكانيات التي تتيحها الامم المتحدة على الوجه الامثل سيخدم مصالح التقدم صوب عالم افضل .

ان الاتحاد السوفياتي ، بصفته أحد مؤسسي الامم المتحدة ، يود لها أن تصبح منظمة ذات سلطة عالمية حقيقية للسلام . ونعتقد انه كلما زادت خدمة الامم المتحدة لمصالح الشعوب ازدادت هيبة الامم المتحدة . لذلك تؤيد بلادنا تعزيز فعالية الامم المتحدة ، ولا سيما مجلس الامن ، بكل وسيلة ممكنة .

وعندما انضمت جميع الدول الى الامم المتحدة ، تعهدت بالامتثال لقرارات مجلس الامن . واقل ما يتطلبه تحقيق الاهداف المكرمة في ميثاق الامم المتحدة هو أن تعمل الدول بموجب قرارات المجلس .

ومن غير المقبول ان تصبح قرارات مجلس الامن حبرا على ورق ، لا سيما قراراته الرامية الى تصفية الحالات المتازمة في الشرق الاوسط وامريكا الوسطى والجنوب الافريقي .

وبموجب الميثاق يتمتع المجلس بسلطات واسعة لضمان تنفيذ قراراته . واذا كان المجلس قد عجز حتى الان عن وضع جميع امكانياته في خدمة السلام ، فهذا يرجع الى ان البعض ينظرون الى الامم المتحدة من خلال مصالحهم الضيقة . يضاف الى ذلك ، انه تتخذ خطوات غير مقبولة لتقويض مظلومة الامم المتحدة بأكملها .

ان الامين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دي كوييار ، اعرب ، في تقريره السنوي الاخير عن اعمال المنظمة ، عن القلق الذي له ما يبرره حول حقيقة ان الامم المتحدة تعاني :

"من عدم احترام قرارات المجلس وعدم التعاون معه" (A/40/1 ، ص ٩) .

وفي هذا السياق نلاحظ مع الارتياح الجهود التي يبذلها وفقا لميثاق الامم المتحدة للدهوض بتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الامن وغيره من أجهزة الامم المتحدة .

دعوني اذكر شيئا آخر . ان العالم الافضل لا يمكن ان ينبني بمراعاة مصالح ووجهات نظر دولة واحدة ، مهما بلغت من القوة والتنمية الاقتصادية . ولا يمكن ان يُبنى لمصلحة مجموعة صغيرة من الدول . ان العالم الافضل يعني السلم للجميع الذي لا يمكن ان يتحقق الا من خلال جهود الجميع . واود ان اؤكد ذلك هنا في مجلس الامن الذي يركز عمله على مبدأ الاجماع بين جميع اعضائه الدائمين .

ان المسؤوليات الملقة على عاتق الاعضاء الدائمين في مجلس الامن لا تنتقم بالطبع من الدور المطلوب من أعضاء المجلس الآخرين وجميع الدول الاعضاء الاخرى في المنظمة الاضطلاع به لصيانة السلم العالمي . ومهما كانت الخلافات بينهم فيجب الا يسمح لها بحجب الامر الاساسي ، أي مسؤوليتهم المشتركة عن ازالة الخطر النووي وعن حماية السلم .

وعلى حد قول ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية التابعة
للحزب الشيوعي السوفياتي :

"جميع الشعوب تريد أن تحيا ، وما من أحد يريد أن يموت . ومن ثم
ينبغي أن نستجمع الشجاعة السياسية ونوقف العملية المندرة بالخطر التي
تتطور شيئا فشيئا . لا بد من وقف سباق التسلح والسير قدما نحو نزع السلاح
والبدء بتحسين العلاقات" .

أود أن أعرب عن الأمل في أن يعطي اجتماعنا اليوم خفقة جديدة لتحسين فعالية
الأمم المتحدة ومجلس الأمن في جهودهما لمنفعة السلم وخير البشرية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن سعادة السيد

فلاديمير كرافيتس ، وزير خارجية جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

السيد كرافيتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : من بين المناسبات والاحداث الجديرة بالذكر في المفكرة

السياسية الدولية لهذا العام ، تبرز دون شك الذكرى الاربعين للأمم المتحدة .

والاهمية التاريخية لهذه الذكرى السنوية تكمن في الصلة المضوية بذكرى لا تموت الا

وهي ذكرى انتصار تآلف شعوب الامم المتحدة على قوى الفاشية والنزعة العسكرية .

ان انتصار العالم على قوى الرجعية والحرب مثال ساطع على التعاون المثمر

بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة التي وجدت صفوها ضد الخطر

المشترك . وهذا قد ألهم واضعي ميثاق الامم المتحدة بكتابة ما يلي :

"نحن شعوب الامم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا ان ننقذ الاجيال

المقبلة من ويلات الحرب"

"وفي سبيل هذه الغايات اعترطنا ... ان نعيش معا في سلام وحسن جوار"

"وان نظم قوانا كي نحفظ بالسلم والامن الدوليين ... " .

ان شعب اوكرانيا يفخر بانه في المؤتمر العام في مان فرانسيكو وضعت ديباجة

الميثاق التي تضمنت هذه العبارات وفعله الاول بشأن المقاصد والمبادئ من جانب

اللجنة التي ترأسها وزير خارجية جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في ذلك

الوقت ديمتري زاخاروفتش مانويلسكي .

وطوال السنوات الاربعين التي انقضت على عضوية اوكرانيا في الامم المتحدة ،

ظلت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية متمسكة بالمبادئ الواردة في الميثاق ،

الا وهي عدم استخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وتسوية

المنازعات بالوسائل السلمية واحترام السيادة ، والمساواة بين الدول كبيرها

وصغيرها . ولقد آيدنا دائما ولا نزال نؤيد اقامة وتوسيع التعاون الذي يعود

بالفائدة على الجميع - على أساس المساواة بين البلدان - من أجل السلم وخير البشرية .

ونعتقد أن الأمم المتحدة قد فعلت الكثير من أجل خدمة هذه القضية ليس كل شيء كنا نبتغيه بطبيعة الحال وليس دائماً عندما يكون أكثر الأمور ضرورة . ولكن اللوم عن عدم كفاية فعالية هذه المنظمة يقع على عاتق تلك الدول التي على الرغم مما تفضل به من التزامات ليست مستعدة للامتثال لهذه الواجبات وفقاً للميثاق ، أو ترفض أن تمتثل لها . ونحن ندين بقوة السياسة القائمة على التهديد والابتزاز فيما يتعلق بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، والتي بلغت في الوقت الحاضر أبعاداً مخزية . إن المنظمات الحكومية الدولية ينبغي ألا تكون ، ولا يمكن أن تكون ، أداة في يد أي دولة أو مجموعة من الدول . فهي لهذا السبب بالذات مؤسسات دولية - لأن مهمتها خدمة مصالح جميع الشعوب وجميع الدول . إن العالم الأفضل لن يتسنى للجميع إلا عن طريق جهود الجميع .

وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترى أن الأمم المتحدة وميثاقها يشكلان مخزوناً كبيراً للطاقة الخلاقة من أجل بناء عالم أفضل . وحقيقة أنه أمكن لأربعين سنة الآن منع نشوب حرب عالمية هو دليل ساطع على ذلك . وفيما يتعلق بمنجزات المؤسسة ، نولي مكانة خاصة لوثيقة اعتمدت منذ ٢٥ عاماً ، ألا وهي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وتنفيذ هذا الإعلان يمثل مساعدة قيمة لحركات التحرير الوطني للشعوب ، وقد ساعد على تحقيق الحرية والاستقلال في عشرات من المستعمرات السابقة . ومئات الملايين من الشباب في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا الذين انضموا إلى صفوف حركة عدم الانحياز ، وقد قاموا بطريقة بالغة النشاط بالاشتراك في إعداد واتخاذ القرارات في جميع أجهزة الأمم المتحدة .

وبالاعتماد على الموارد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لتسوية الصراعات الدولية ومنع ووقف الأعمال العدوانية ، قدمت المنظمة اسهاماً محدداً ملموساً في التغلب على عدد من الازمات الدولية الخطيرة .

ويضطلع مجلس الامن هنا بدور هام ففي الاطار الحالي للسبل والوسائل الكفيلة بتعزيز فعاليته ، نذكر مرة أخرى أن نجاح أعمال مجلس الامن يتوقف في المقام الاول على الارادة السياسية للدول وتعميمها على المضي قدماً من أجل بلوغ هذه الاهداف النبيلة المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة . ومن الاهمية الفائقة في هذا الصدد أن تراعي جميع الدول مراعاة تامة التزاماتها بموجب الميثاق ، وأن تتقيد بقرارات مجلس الامن وتنفيذها . ولا يمكننا أن نسمح لقرارات مجلس الامن الرامية الى القضاء على حالات الازمات - وخاصة في الشرق الاوسط وأمريكا الوسطى والجنوب الافريقي - بأن تظل حبرا على ورق .

ان المادة ٢٤ من الميثاق تذكر بوضوح شديد أنه "رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً فعالاً ، يعهد أعضاء تلك الهيئة الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والامن الدوليين ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات" .

وقد خولت لمجلس الامن سلطات عامة ، في أداء وظائفه ، من بينها الحق في اتخاذ تدابير فعالة وقائية وفرض جزاءات الزامية شاملة .

ومن ثم فإن تعزيز الأمم المتحدة يقوم أساساً على الالتزام الدقيق من جانب كل الدول الاعضاء بميثاق الأمم المتحدة والاستخدام الاقصى لامكانيات مجلس الامن الذي على أساس أعماله يقوم مبدأ اجماع أعضائه الدائمين ، والتقيد الدقيق بقرارات المجلس .

ان مثالب الميثاق ليست هي موضع اللوم ، وليس عمل الأمم المتحدة هو موضع اللوم ، بل هي القوى العسكرية . ولهذا السبب ، تواجه شعوب العالم الذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة في حالة قلق متزايد على مصير العالم . فالميثاق الذي وضع منذ أربعين سنة لم يفقد شيئاً من أهميته الآن في عصرنا النووي الذي فتح للبشرية امكانيات لا حد لها وآفاقاً لحياة وتنمية أفضل ، والذي يشكل في نفس الوقت تهديداً حقيقياً بالغناء العالمي .

هل هناك حاجة لأن نوضح في هذا الممدد أننا ، من أجل مكافحة الحالات الخطيرة
المعقدة في العالم ، نحتاج إلى جهود كل الدول ، وأن المهمة الرئيسية لهذه الجهود
المتضافرة اليوم هي القضاء على خطر الحرب النووية .

إن القضاء على خطر الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح على الأرض ومنع
انتشاره إلى الفضاء ، والتسوية السياسية للمراعات والقضاء على يؤر التوتر ،
وتنظيم التعاون العملي بين الدول على أساس المساواة والأمن المتكافئ ، وتطبيق
العلاقات الاقتصادية الدولية ، تمثل كلها هدف الجهود المستمرة التي تبذلها الدول
الاشتراكية .

(السيد كرافيتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ينبغي ، في رأينا ، أن يكون حافظا اضافيا لبذل جهود متضافرة من جانب الدول من أجل تحقيق الاهداف والمبادئ السامية الواردة في ميثاق هذه المنظمة . ويعلمنا التاريخ أنه لابد لنا أن نكافح ضد الحروب قبل وقوعها .
فليس هناك سبيل آخر أمامنا .

ان سياسة التخلي عن التوازن الاستراتيجي العسكري القائم اليوم في العالم وبلوغ التفوق العسكري وتصعيد سباق التسلح ومده الى الفضاء الخارجي تمثل سبلا لن تؤدي الا الى الهاوية . وفي وجه الخطر الذي يتهددنا فان البديل المعقول الوحيد لكل الدول والشعوب هو تنمية علاقات دولية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة .

ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعلق أهمية كبيرة على الامم المتحدة بوصفها أداة فعالة للحفاظ على السلم ، وستبذل كل ما في وسعها من أجل نجاح أعمالها في مجال اختصاصها الرئيسي ، وهو تعزيز السلم والامن الدوليين ، واقامة علاقات حسن جوار بين الدول ، وتطوير التعاون الدولي .

وان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد للاسهام في أعمال مجلس الامن ، وهو الجهاز الذي عهد اليه أعضاء الامم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية

جمهورية ترينيداد وتوباغو ، معادة الاونورايل ارول مهابر .

السيد مهابر (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه

لشرف عظيم لي أن أخطب هذه الجلسة الخاصة لمجلس الامن ، المنعقدة للاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . وأنها لصدفة سعيدة أن تعقد هذه الجلسة التاريخية

تحت رئاسة بلد كان من البلدان المؤسسة ، ويواصل منذ ذلك الحين القيام بدور بارز في إدارة شؤون هذا المجلس . وانني على ثقة أن هذا الاجتماع سيكون في ظل ادارتك الحكيمة والقديرة ، اجتماعا بناء للغاية في هذا المنعطف الهام من تاريخ وجود هذا المجلس والامم المتحدة

وأود أن أعرب عن تهنيتنا لسعادة وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الطريقة الفعالة التي أدار بها ممثل بلاده الدائم أعمال هذا المجلس خلال شهر آب/أغسطس .

واسمحوا لي في هذا المرحلة أن أنقل لحكومة المكسيك ولشعبها خالص تعاطف حكومة ترينيداد وشعبها للخسائر الفادحة في الممتلكات والأرواح التي نجمت عن الزلازلين الأخيرين في المكسيك .

منذ أربعين عاما ، أصيب العالم ، الذي كان لا يزال يعاني من صدمة الدمار والالام الناجمة عن الحرب العالمية الثانية ، بالذعر ازاء الخراب الذي حل على هيروشيما وناغازاكي من جراء أحد ما استخدمه الانسان من أسلحة الحرب فتكا . وتولدت عقب ذلك رغبة ملحة في تعزيز السلم فيما بين الأمم ونبذ استخدام القوة في تسوية المنازعات . وهكذا ، وفي عام ١٩٤٥ ، وافقت ٥١ دولة على انشاء الأمم المتحدة ، مؤكدة بذلك من جديد ايمانها بكرامة الانسان وبها للرجال والنساء والأمم من حقوق متساوية . وقد توخى الآباء المؤسسون أن تتوصل الأمم المتحدة الى ايجاد نظام دولي أكثر رشدا واستقرارا . ولقد كان الهدف من هذه المنظمة ، التي ولدت نتيجة الرغبة في الامن الجماعي ، احلال السلم والامن الدوليين والحفاظ عليهما ، وتهيئة بيئة ملائمة للتنمية المتصاعدة واعادة البناء الاقتصادي بصورة منظمة

وان أي تحليل لحالة العالم اليوم يوضح أن الأساليب التي ولدت الشواغل لي مؤسسي الأمم المتحدة لا تزال قائمة . ان هذا المجلس ، الذي أوكلت اليه المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، يتعين عليه بالتالي واجب خاص

يتمثل في تقرير ما اذا كان قد سار عبر الاربعة عقود الماضية في الاتجاه السليم ، وتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها بغية تحقيق الاهداف الواردة في الميثاق بالكامل .

ان تجربة الاربعةين عاما الماضية توضح بجلاء أن ما يمكن لهذا المجلس أن يحققه ، وما يجب عليه تحقيقه ، هو ايجاد مناخ يساعد على ادراك أن سباق التسلح المتفاقم ليس هو الكفيل بتحقيق السلامة والامن اللذين يسعى اليهما . واننا لا نعزو الى أى بلد الرغبة البربرية في تحقيق سيطرته على العالم عن طريق فك اللجام عن أكثر الأسلحة فتكا وتدميرا في مستودعاته . فنحن على ثقة من أن ماتريده كل دولة بالفعل هو حرية العيش في بيئة مسالمة تتمكن فيها من تحسين ظروف معيشة مواطنيها ، وتكون آمنة من خطر هجمات الآخرين .

ولكن من باب المفارقة أنه يتم السعي الى هذه الحرية في كثير من الاحيان عن طريق انفاق مبالغ هائلة من الاموال على أسلحة ذات قدرة تدميرية لا حدود لها . ومن المعترف به أن كل دولة من حقها أن تدافع عن نفسها . الا أن تزايد تكديس الأسلحة ، النووية منها والتقليدية ، قد أفضى الى سباق مكثف يتجاوز بكثير الحاجة المشروعة للدفاع عن النفس ، ويمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وفي الحقيقة ، ينفق في كل عام مبلغ ألف بليون دولار على أسلحة الدمار . وان جزءا بسيطا من هذا الانفاق يكفي للقضاء على المجاعة المتفاقمة في هذا العالم . ويقدر أن ٣٠ طفلا يموتون في كل دقيقة بسبب الحاجة الى الغذاء والمواد الطبية الأولية ، ومع ذلك ، يبذل في نفس هذه الدقيقة ثلاثة ملايين من الدولارات على الأسلحة . ان العالم سيتغير تغييرا جذريا لو أن الوقت والمهارات والطاقة والثروات التي تبذل باسراف على أدوات الدمار استخدمت بما فيه منفعة البشرية .

وعند استعراض أعمالنا في السنوات الاربعةين الماضية ورسم طريق مستقبلنا ، فاننا بحاجة الى تناول المشكلة الاساسية المتمثلة في لا انسانية الانسان ازاء أخيه الانسان ، هذه اللا انسانية لها وجوه عديدة وتظهر بأشكال مختلفة .

ولا يمكننا أن نتكلم عن عالم أفضل دون الإشارة الى ماتتعرض له الغالبية غير البيضاء في جنوب افريقيا من معاناة رهيبه . ولا ينبغي أن نتكلم عن الافكار النبيلة التي تشرى مجتمعنا في الوقت الذي نتجاهل فيه خلق صعي ذلك الشعب من أجل البقاء والمساواة والعدالة داخل موطنه الأصلي . ومن المسلم به عالميا أن نظام الفصل العنصري يشكل تهديدا للجنوب الافريقي وللسلم والامن الدوليين . ولهذا ، فإن من المخزن للمجتمع العالمي ، وللمجلس الامن بمفئة خاصة ، ان هذا النظام البغيض مازال باقيا بعد مرور ما يزيد على ثلاثين سنة من المرة الاولى التي وجه فيها انتباه الامم المتحدة اليه . فمن المؤسف أن التدابير التي من شأنها أن تعجل بالقضاء على الفصل العنصري لا تأخذ بها حتى الآن بجدية كاملة الدول التي هي في أفضل وضع يمكنها من جعل هذه التدابير تدابير فعالة . وفي حين أن الاجراءات التي اتخذتها مؤخرا بعض الدول ضد جنوب افريقيا تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح ، فإنه يتعين اتخاذ خطوات أكثر الحاحا تتناسب مع خطورة الحالة .

وفي عام ١٩٧٧ ، فرض المجلس بالاجماع حظرا الزاميا على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا . الا أن من المؤسف أن تقارير اللجنة المعنية بفرض حظر على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا ، والتي عينها هذا المجلس ذاته ، تبين أن بعض الدول التي تفرض عليها امتيازاتها الخاصة التزاما بأن تكون في صدارة الجهود الرامية الى صيانة السلم والامن الدوليين ، لم تتقيد تقيدا تاما بهذا الحظر .

ان الوجود المستمر للفصل العنصرى ، والمسألة المتعلقة به والخاصة باحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا الذى يشكل تحديا لقرارات مجلس الامن يوضحان أنه يجب علينا أن نحتفل بهذه الذكرى بقدر من التحفظ . ومن ثم تحت ترينيداد وتوباغو على ضرورة اتخاذ خطوات فعالة قبل أن تتصاعد الحالة في الجنوب الافريقي تماما بحيث لا يمكن السيطرة عليها ، بما يمثله ذلك من أخطار على الاستقرار في المنطقة ، بل وفي العالم .

تتميز العلاقات الدولية المعاصرة بعدد متزايد من النزاعات ، تحمل جميعا امكانية التصاعد لتصبح ازمت دولية . وهذا من الواضح ، ليس في الجنوب الافريقي وحده ولكن في مناطق أخرى مثل الشرق الاوسط وجنوبي شرقي آسيا وأمريكا الوسطى .

تتطلب بعض النزاعات حلولا على مستوى دولي ، الا أنه ينبغي حل بعض النزاعات - كلما كان ذلك ممكنا - على مستوى اقليمي . لقد اتضح أن الحالة في أمريكا الوسطى - على سبيل المثال - يمكن حلها على مستوى اقليمي عن طريق مبادرات مجموعة كونتادورا . ونحن نحیی التكوين الاخير لفريق الدعم المكون من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو لتقديم المساعدة لعملية كونتادورا . ونحن نلاحظ أنه من المقرر أن تستأنف تلك المحادثات الشهر القادم ، ونعرب عن الامل في أن تكون منتجة ومثمرة وألا تعوقها أية عناصر من شأنها أن تحبط البحث عن السلم والامن الدائمين في المنطقة .

لقد أصبح من المعروف تماما أن كثيرا من النزاعات تسببها مشاكل اجتماعية - اقتصادية وأنه لا يمكن احلال سلام حقيقي دون احلال أمن اقتصادى عالمي . ومن ثم ، فإن المطلوب هو بذل جهد جماعي منسق من جانب جميع الدول والمؤسسات الدولية للمساعدة على احداث الانتعاش الاقتصادى وبمفة خاصة في البلدان النامية . الا أن وفد بلادي يلاحظ ببعض اليأس والقلق التراجع الراهن عن منهج التعددية وعدم تحقق الديمقراطية في النظام الاقتصادى الدولي. ان على المؤسسات المالية الدولية أن تستجيب للنداءات التي لها ما يبررها من أجل تغيير سياساتها واشتراطاتها ، وبالتالي تجنب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الواسعة النطاق التي سوف تهدد في نهاية الامر السلم والامن الدوليين

لقد أصبح العالم أكثر تكافلا ، وأصبح التعاون الديمقراطي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في العالم شرطا لا غنى عنه للتقدم الاقتصادي .

ان الحالة غير المواتية في العلاقات الدولية المعاصرة تسهم بشكل جزئي في عدم قدرة الأمم المتحدة على القيام بدورها بشكل كاف ، وتوضح الصعوبات التي تواجهها . لقد عوقت الأمم المتحدة ومجلس الأمن هذا بعقبات عديدة - تتمثل في عدم احترام وعدم تنفيذ مقرراتهما وقراراتهما ، والاستخدام المتزايد للقوة من جانب واحد لحل النزاعات أو لتحقيق مصالح أنانية ضيقة بما يتعارض مع مبادئ الميثاق ، وعدم رغبة بعض الدول ذات الايديولوجيات المختلفة في اتخاذ عمل جماعي .

ورغم هذه القيود ، ثبت أن منظومة الأمم المتحدة منظومة دينمية ، قادرة على التطور وعلى أن تستجيب - بقدر ما - لمقتضيات العصر والعضوية التي تختلف بشكل جذري عما كانت عليه منذ ٤٠ سنة مضت . ومع هذا ، اذا كان للأمم المتحدة أن تؤدي دورا بارزا في السعي الى عالم أفضل ، واذا كان لمجلس الأمن أن يتحمل بشكل أكثر فعالية مسؤوليته الاولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، ينبغي اتخاذ بعض التدابير . وفي هذا الشأن نؤيد بحرارة التوصيات المتعلقة بمجلس الأمن والواردة في تقارير الأمين العام عن عمل المنظمة ، وبمقة خاصة تلك الصادرة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ . ولكن حتى تكون هذه التدابير فعالة ، من المطلوب احداث تغيير في مواقف بعض الدول الاعضاء .

اذا ما نظرنا الى ما قام به المجلس خلال الاربعين عاما الماضية ، نتفق مع وجهة النظر التي أعرب عنها الأمين العام في أن مجلسنا :

" يعماني في كثير من الاحيان من العزوف عن التصدي للحالات الخطيرة

قبل وقوعها ، بل حتى في التنبؤ بها ، وعن استعمال سلطات المجلس في المرحلة

التي يمكن أن تكون فيها المشاكل أكثر قابلية للعلاج " ، (A/40/1 ، ص - ٩) .

ومن ثم ينبغي لهذه الجلسة الخاصة التذكارية ألا تنص فقط للنزاع وانما

لاسباب النزاع ، وذلك حتى تخلص العالم من الحرب وتحل السلام الدائم .

ان ترينيداد وتوباغو أمة صغيرة ليس بإمكانها أن تهدد أحدا ، ولهذا ليس بوسعها أيضا أن تقاوم أية هجمات كبيرة . ان نهجنا بالنسبة لمسؤولياتنا بوصفنا عضوا في هذا المجلس هو ان نسهم في تهيئة مناخ من الثقة الدولية . ونحن نرى ان تدابير بناء الثقة التي تخفف من حدة التوترات وتشجع على حسن الجوار بين الدول سواء على المستويات الاقليمية أو الدولية ، مطلوبة لتحسين المناخ العام في العلاقات الدولية . وعلى مجلس الأمن هذا ان يسعى دائما الى تعزيز التفاهم المتبادل والتأكد من أنه ما من دولة ترغب في ان تسيطر على الاخرى أو ان تلجأ الى العنف كوسيلة لحل النزاعات . هل من الكثير ان يحدونا الأمل في أنه اذا ما أمكن لهذا المجلس ان يساعد على حل النزاعات البارزة ذات الطبيعة الصغيرة نسبيا ، سوف تتوفر ثقة متزايدة بحيث تعتبر الدول العظمى نفسها دولا متنافسة وليست بالتأكد دولا متعادية ؟ .

وفي هذا الصدد نرحب بمؤتمر القمة المقترح في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بين زعمي عضوين دائمين في هذا المجلس ، ونأمل في أن ترسي هذه المحادثات علاقات عمل أفضل بين كلا البلدين وتعزز مزيدا من التعاون والتفاهم . وسوف يحسن هذا بشكل ملحوظ المناخ العام للعلاقات الدولية ويسهل عمل مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام .

لقد أعطى الميثاق دولا معينة حق الاعتراض . الا أن وفد بلادي يعتقد أن حق الاعتراض ينبغي ألا يستخدم بما يتعارض مع المبادئ الواردة في الميثاق . فكلما كبرت الحقوق الممنوحة للدول بموجب الميثاق ، كبرت التزاماتها . ونحن نرى أنه ينبغي التفكير بجدية لتحديد المسائل غير الاجرائية التي يمكن وقف أو تحديد استخدام حق الاعتراض بشأنها . وسوف يولد هذا دفعة لتعزيز فعالية المجلس .

ينبغي أن يسمح للأمن العام بقدر كاف من المرونة ، في حدود الميثاق ، في القيام بدوره الوقائي عندما تهدد الالتزامات أو الالتزامات المحتملة السلم والأمن الدوليين . ومن الضروري أن يمتنع في هذه الحالات التأييد السياسي الملموس من جميع الأطراف المعنية .

إن سجل قوات حفظ السلام - دون شك - من السجلات التي يحق للأمم المتحدة ولمجلس الأمن أن يفخرا بها ، ومع هذا ، تحتاج هذه الآلية الى التعزيز والتحسين . وهذا أحد المجالات الرئيسية التي يتطلب فيها إتفاق الدول العظمى وتعاون الأطراف المعنية . ينبغي لمجلس الأمن أن يعقد ، على فترات ، جلسات ذات تمثيل على مستوى عال ، كما ورد في الميثاق . وعلى هذه الجلسات أن تستعرض الجهود الرامية الى تيسير حل النزاعات القائمة أو المحتملة وتحليل المناخ الدولي السائد . ومن شأن ذلك تشجيع تبادل وجهات النظر والمساعدة في التغلب على سوء الفهم والشك اللذين يؤديان في كثير من الأحيان الى وقوع مآزق ونزاعات .

من المزعج أنه في الوقت الذي تتطلب فيه الاخطار والتحديات العالمية أقصى قدر من التعاون الدولي ، نجد أن النهج المتعدد الأطراف يتعرض للتهديد . ان مفهوم المصالح المتبادلة ، والحاجة الى مسؤولية جماعية والى توافق آراء ، يستعاض عنها بتعزيز المصالح الانانية الضيقة ، وبالذوغماتية ، وبشن الخلافات الايديولوجية ، واللجوء المتزايد الى القسر ، وينبغي أن يعكس هذا الاتجاه اذا كان لنا أن نتجنب وقوع كارثة شاملة . ان الأمم المتحدة هي مركز التعاون الدولي بشرط أن تكون الاطار الوحيد الذي يمكن لجميع الدول أن تسعى اليه لحماية مصالحها ومحاولة تحقيقها عن طريق الحوار والاقناع ، وستكون فعالة بقدر ما يسمح الدول الاعضاء لها بذلك .

والامم المتحدة هي مركز التعاون الدولي ، اذ توفر ، كما هي الحال ، الإطار الوحيد الذي يمكن فيه لكل الدول أن تسعى الى حماية مصالحها ومحاولة تحقيقها عن طريق الحوار والاقناع . وستكون فعالة بقدر ما يسمح لها أعضاؤها بأن تكون كذلك . وليس من العدل أن نلقي على الامم المتحدة اللوم من كل الازمات العالمية الحالية . فان بعضها ينشأ عن حقائق سياسية ومواقف ومفاهيم عميقة الجذور .

وتتعمم ترينيداد وتوباغو أن تساعد قدر الامكان في خلق حسن النية والإرادة في هذا المجلس . ولا نعتقد أن هذا من قبيل الخيال المثالي - تلك الارادة التي تجمع بين الاعضاء في روح من الثقة والاخوة وبذلك نجعل من غير الضروري البحث عن الامن عن طريق التفوق العسكري الذي هو أمر لا يمكن تحقيقه ويؤدي الى تقويض القدرات .

ولذلك نطالب الدول الاعضاء ، القوى منها والضعيف ، والفني والفقير ، أن تلتزم من جديد بمبادئ الميثاق وأن تتذكر أن العلاقات الدولية أمور تدور حول الانسان العادي . وينبغي أن نسمي جميعا لتجنب المواجهة والصراعات ، وينبغي أن نعتد بصورة أكبر على حسن النية والثقة ومزايا الحوار والتعاون ، وعلينا أن نقبل بأن هناك وسائل مختلفة لبلوغ وتحقيق أهدافنا الوطنية الخاصة ، وعلينا أن نسلم بأن السلم ليس مجرد عدم وجود الحرب وانما هو أيضا الوفاء بالاحتياجات والحقوق الانسانية الاساسية ، والقضاء على الجوع والفقر والمرض واليأس والظلم . اذا فعلنا ذلك ، فان السلم والامن الدوليين لن يتعرضا لتهديد مستمر . وبهذا لن نعيش في خوف من الفد ومن شأن هذا أن يكون في واقع الحال عالما أفضل .

وانني اذ اشكركم سيدي الرئيس ، أود أن أعرب عن الثقة في أننا اذا جمعنا مطامحنا معا ، فإننا سنحقق هذه المطامح معا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر وزير خارجية ترينيداد

وتوباغو الموقر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والتي بدأ بها ملاحظاته ، التي أقدرها كثيرا بالنيابة عن بلدي وبالأصالة عن نفسي .

المتكلم التالي هو وزير خارجية تايلند ، صاحب السعادة المارشال الجوي الأعلى ، سيدهي سافتسيلا .

المارشال الجوي الأعلى سافتسيلا (تايلند) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : السيد الرئيس ، باسم وفد تايلند أود أن أعرب عن سرورنا لرؤيتكم تتراصمون هذا الاجتماع التاريخي لمجلس الأمن . ان رؤاستكم خير دليل على الأمل والثقة اللذين يضعهما أعضاء المجلس فيكم . وعلاوة على ذلك ، فإن تايلند والمملكة المتحدة تجمعهما روابط وطيدة من الصداقة والعلاقات الودية التي تعود الى عدة قرون . فكلانا يأخذ بنظام الملكية الراسخ الجذور ، ذلك النظام الذي يتعلق به الشعب . وقد زادت الروابط التجارية والثقافية من دعم العلاقة بين بلدينا ، ويقدر الشعب التايلندي كثيرا بلدكم ، الذي لا يزال له دور هام في الشؤون الإقليمية والعالمية . ولهذا اسمحوا لي ، أن أضف صوتي الى زملائكم الآخرين في التقدم لكم بأحر التهاني لتوليكم رئاسة هذا المجلس الموقر . وان وفدي لعلى قناعة بأنه تحت قيادتكم ، سوف يتسنى للاجتماع التذكاري لمجلس الأمن أن يمضي في أعماله بسهولة ويسر ، في جو من التفاهم ، ويحقق نتيجة ناجحة .

وأود كذلك أن أشيد بحق بسفيركم سعادة السيد جون طومسون ، للطريقة المقتدرة والمحترمة والفعالة التي قام بها بواجبات رئيس المجلس خلال الامابيع الثلاثة الماضية . فقد كفلت له صفاته الشخصية والمهنية ، كما كفلت لبلده ، عميق احترام واعجاب وفدي .

يسرني أيضا أن أعرب عن عميق تقدير وفدي لسعادة السفير أوليغ ترويانوفسكي ، الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذي كان رئيسا للمجلس في آب/أغسطس . فقد كان لمهارته المعتادة وروحه المرحية أثرهما في تحقيق توافق الآراء لعقد هذا الاجتماع التذكاري .

لقد علمت بإحساس من الصدمة والحزن بالكارثة الطبيعية المفجعة التي حلت

بالمكسيك في الاسبوعين الماضيين . وباسم الحكومة التايلندية الملكية ، والشعب التايلندي وباسمي شخصيا ، أود أن أنقل عن طريقكم ، الى الحكومة المكسيكية والشعب المكسيكي ، بالغ تعازينا وتعاطفنا .

ان حضور ١٥ وزير خارجية في هذا اللقاء التاريخي هو في حد ذاته مؤشر على الأهمية التي نعلقها على أعمال مجلس الأمن . وعلى الأمم المتحدة في مجموعها . فهو يتيح لنا فرصة رسمية لاستعراض وتقييم ماضي وحاضر ومستقبل منظماتنا والتأمل فيسه ، ولا سيما دور هذا الجهاز الرئيسي من أجهزة الأمم المتحدة .

وأمامنا الآن تقرير ممتاز مقدم من الأمين العام عن أعمال المنظمة . وأود هنا أن أقول انه من حسن طالعنا أن يكون لدينا أمين عام متفان تماما في عمله ويتمتع بقدرة عالية . وانه وان كان ينتمي الى العالم الثالث ، فانه رجل عالمي ذو خبرة ومعرفة واسعة وبصيرة تستوعب الاهتمامات والأبعاد العالمية . ويود وفدي أن يشكره على تقريره بحرارة ، ذلك التقرير الذي يعبر عن التزامه القوي لتحسين شؤون منظماتنا واهتمامه الحقيقي بدورها في المستقبل .

وبالرغم من الانتقادات المتكررة لمجلس الأمن ، يتفق وفدي مع تقييم الأمين العام بأن :

"... مجلس الأمن قد قام ... بدور أساسي بالغ الأهمية في كثير من الأحيان في توفير الاستقرار والحد من المنازعات" (A/40/1 ، ص ٩) .

وأن

"... هناك ... سبلا يستطيع المجلس من خلالها أن يزيّد قدرته في

الاتجاه الذي ظل يعمل فيه لسنوات عديدة" (A/40/1 ، ص ٦) .

اننا نجتمع هنا بهذه المناسبة للاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة . وتكون الذكرى السنوية عادة وقتا للاحتجاج وكذلك للتأمل . واننا نعسر اليوم عن ابتهاجنا لان العالم خرج من العقود الأربعة الماضية دون أن يصبح خالعا في حرب عالمية أخرى ، تعني لأي شخص القضاء على الحضارة الانسانية كما نعرفها . إلا أنه

لا يمكن أن يغيب عن بالنا ونحن نستعرض العناوين الرئيسية للمحف اليومية أو نلقى بنظرة على المسائل التي عرضت على هذا المجلس الموقر ، أن السلم ليس هو الامر الغالب اليوم في العالم . ولهذا فان وقت الابتهاج هذا ينبغي أيضا أن يكون وقتا للتأمل ونحن ننقل الى العقد الخامس للأمم المتحدة .

اننا اليوم نقيم مدى قدرة الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، على صيانة السلم والأمن لكي يتسنى ، وفقا لما ذكره مؤسسو الأمم المتحدة ، "انقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب" . واننا اذ نستعرض الأحوال في العالم ، نرى أن هناك حروبا وتهديدات بالحرب في كل مكان . وفي بعض المناطق لم تنشب الحروب بعد لأن الاحلاف العسكرية قد عملت على ايجاد حالة مشكوك فيها من الاحرب والسلم . وفي هذه الحالة من عدم الأمن على الصعيد العالمي . ماذا يمكن أن يفعله مجلس الأمن ، للوفاء بالدور الذي أناطه به ميثاق الأمم المتحدة ، وهو أن يكون الجهاز الدولي الذي يظلمع بالمسؤولية الرئيسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين؟

أولا ، يتعين علينا نحن أعضاء مجلس الأمن أن نرجع إلى الميثاق ، الذي يوفر الأساس القانوني والمبادئ التوجيهية لدور مجلس الأمن . أن الميثاق يعلن أن الوسيلة الأساسية لصيانة السلم والأمن الدوليين هي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . ويرجى من مجلس الأمن مطالبة الأطراف بالسعي أولا إلى تسوية منازعاتهم بالوسائل السلمية قبل عرضها على المجلس للنظر فيها ، وفقا للفقرة ١ من المادة ٢٢ من الميثاق . لذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يشترط ، كممارسة معتادة ، ألا تعرض عليه أي منازعات إلا بعد أن يقرر أن الأطراف الداخلة في هذه المنازعات قد لجأت جديا إلى شتى السبل الرامية إلى التسوية السلمية . وينبغي للمجلس ألا يتسرع في الحكم على مسألة معينة إلا بعد أن يتأكد له أن الأطراف المعنية قد جربت الوسائل السلمية الأخرى دون نجاح . أما أن يستجيب مجلس الأمن بطريقة تلقائية لأي طلب يتقدم به أي بلد عضو في الأمم المتحدة لعقد جلسة فإن ذلك سيكون من شأنه تشتيت ملطته الأدبية والمخاطبة باستخدامه كمحفل للدعاية والجدل . وإذا ما أراد المجلس أن يؤكد من جديد سلطته بوصفه هيئة عليا للتحكيم في المنازعات الدولية ، فلا بد له كخطوة أولى أن يفرمل بصورة حصيفة المنازعات في ضوء الأدلة المتوفرة .

أما الخطوة الثانية التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها من أجل تعزيز قدرته على صيانة السلم والأمن الدوليين فقد نمت عليها المادة ٢٤ من الميثاق ، التي تخول مجلس الأمن التحقيق في أي نزاع ، أو أي موقف قد يفضي إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعا . وفي الوقت الراهن ليس هناك من أداة يمكن أن يستخدمها مجلس الأمن ، على أساس منتظم ، لأداء المهمة المشار إليها آنفا . وربما يمكن علاج هذا عن طريق توسيع عدد موظفي الامانة العامة الذين يخدمون مجلس الأمن . ولكن ربما يكون الحل الفعال هو تشجيع الأمين العام وتغويضه بجمع المعلومات بشتى الوسائل مما يمكنه على نحو أفضل من ممارسة سلطته بموجب المادة ٩٩ من الميثاق ليعرض على مجلس الأمن أي موضوع يرى أنه قد يهدد صيانة السلم والأمن الدوليين . وينبغي ألا يقتصر دور الأمين العام في مجلس الأمن على دور استشاري أو وظيفة رصد للاحداث . ولا بد أن تعطى له الصلاحية ليصبح

بمشابة "العين الساهرة" لمجلس الأمن وأن يوفر بصورة منتظمة لمجلس الأمن المعلومات المتعلقة بالتوترات التي قد تهدد السلم والاستقرار الدوليين . وعلاوة على ذلك ، فإنه يمكن لممثلي الأمين العام الموفدين في بعثات لتقصي الحقائق عن طريق هذه العملية أن يتمتعوا بهيبة وسلطة مجلس الأمن ، ومن ثم يتيسر لهم أداء واجباتهم . بهذه الطريقة يمكن تعزيز مركز الامانة العامة للأمم المتحدة للوفاء بالمهام المنوطة بها بموجب المادة ٢٤ من الميثاق .

أما الخطوة الثالثة التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن ليضمن عدم تجاهل دوره في صيانة السلم والأمن الدوليين أو اعتبار ذلك الدور هامشيا فتتمثل في تشجيع المفاوضات الحقة بين الاطراف في الحالة والنزاع حالما يعرض الموضوع على مجلس الأمن . ان الأمم المتحدة ، ولا سيما مجلس الأمن ، قد أطلق عليه اسم "بيت من الزجاج" أو حتى يقول عنها البعض "إناء سمك الزينة" الحافل بالمتفرجين من جميع أرجاء العالم . وإذا ما إراد مجلس الأمن أن يضمن عدم تموره من الناحية الاساسية كمسرح "للدبلوماسية العامة" بل بوصفه محفلا يمكن ان تجري فيه مفاوضات جادة تؤدي الى نتائج ملموسة ، فإنه ينبغي له ان يقلل الى الحد الأدنى الوقت الذي ينفق في الاصغاء الى الخطب التي تلقيها البلدان التي ليست أطرافا مباشرة في النزاع . وبدلا من ذلك ، ينبغي تكريس وقت أطول لأطراف النزاع لتجري المفاوضات فيما بينها تحت رعاية رئيس مجلس الأمن أو بمساعدة الأمين العام ، او عن طريق "لجنة توفيق" مؤلفة من أعضاء مختارين من مجلس الأمن يمكن ان تنشئ بموجب المادة ٢٩ من الميثاق . وينبغي أن ينصب الاهتمام دوما على التسوية السلمية للمنازعات وليس على مجرد اصدار قرار جديد يصبح حبرا على ورق بمجرد اعتماده ، في غياب هذه التسوية ، ومن ثم يقوض بطريقة تراكمية من هيبة وسلطة مجلس الأمن .

ان الشغل الشاغل لبلدى في هذه المناسبة ، مناسبة الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة ، هو أن يرى الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن بوجه الخصوص ، تتبوا مرة أخرى مكانها الصحيح كمنظمة مسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين . ان تايلند

كبلد صغير ، تعلّق أهمية كبرى على الامم المتحدة بوصفها تجسيدا لامالنا من اجل عالم خال من الحرب والطفيان . اننا نتطلع الى الامم المتحدة والى هذا الجهاز ، مجلس الامن ، بوصفهما آخر ملاذ للدفاع عن حقوق البلدان الصغيرة للعيش في حرية وكرامة في المجتمع الدولي . ويحدونا الامل في ان نقدم مساهمتنا المتواضعة في الذود عن تلك الحقوق . لذلك فقد سمعنا الى ان يكون لنا مقعد في هذا المحفل . وتعتقد بلادي ، كما قال الامين العام الراحل ، داغ همرشولد "انك لم تفعل ما فيه الكفاية ولم تفعل قسط ما فيه الكفاية ، ما دام بومعك ان تسهم بشيء آخر" . لذلك ، فان بلادي تناشد أعضاء مجلس الامن ، وأعضاء الامم المتحدة ، إن يسهم كل عضو قدر استطاعته لتحقيق المقصد المعبر عنه في ديباجة ميثاق الامم المتحدة ألا وهو : "أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، التي جلبت على الانسانية مرتين احزاننا يعجز عنها الوصف" .

إننا نعيش جميعا في عالم واحد بغض النظر عن أية خلافات قد توجد بين نظمنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وإن حالة العالم لا يمكن إلا أن تكون إنعكاسا للظروف البشرية السائدة . ومن ثم ينبغي أن يكون هدفنا الذى نصبو اليه جميعا هو تشجيع الإرتقاء البشرى . وإذ يعيش الشطر الأكبر من البشر في فقر مدقع يصبح التحدى الفعلي الذى نواجهه هو تقييم المشاكل تقييما سليما . إن الناس الذين يمانون معاناة هائلة يتطلعون ، بغض النظر عن جنسيتهم ، الى نفس الاماني والمثاليات المالية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . إن عالمهم هو عالم متكافل نظرا للتشابه فيما بين أمانيهم وآمالهم . ولعل هذا هو دلالة حقيقة على التكافل الذى يعمود بالغايدة على عامة الناس . ومن ثم فإن لفظة "عامة" في هذا التعبير تعني ليس فقط العضوية في مجتمع عالمي في المستوى القاعدي الاساسي بل تعني كذلك التوافق فيما بين المثل والاماني البشرية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية تايلند على

ملاحظاته الرقيقة التي وجهها الى بلدى والى ، وأشني على ما قاله من ناحية الإفادة بالعمل الذى قام به الممثل الدائم لبلدى ، سير جون طومسون .
والان أعطي الكلمة لوزير العلاقات الخارجية لبيرو السيد ألن فاغندر تيزون .

السيد واغندر تيزون (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن

أعرب عن سرور بلدى لرؤيتكم ، سيدي ، وزير خارجية المملكة المتحدة ، ترأسون هذا الإجتماع التذكاري لمجلس الأمن في الوقت الذى تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى الأربعين لإنشائها . وإنني واثق من أنه تحت قيادتكم الحكيمة سيتمكن وزراء الخارجية المشتركون في الإجتماع من تحويل هذه المناسبة الرسمية الى جهد منسق للتأمل الجماعي لتجديد الإلتزام بهذا الجهاز الرئيسي للمسلم والأمن .

لقد ذكر الكثير - ويتوقع أن يذكر الكثير في الايام القلائل القادمة - عن الإلهام المثالي لواضعي ميثاق الأمم المتحدة وعن الأثار فوق الوطنية الكامنة فيما وضعوه من إفتراضات مسلم بها ومن مبادئ معيارية .

إنني أختلف مع هذا الرأي . إن جميع المؤسسات الدولية التي تمخضت عن الحرب العالمية الثانية في المجالين السياسي والإقتصادي كانت مفعمة منذ البداية بالشك والمرارة الناتجين لا محالة عن الاحداث التاريخية المدمرة مثل الحروب . إن رجال السياسة في عام ١٩٤٥ ، على الرغم من أنهم وضعوا مبادئ توجيهية للسلوك المتحضر في المجتمع الدولي بتحديد هيكل المنظمة طَقَمُوا هذا الهيكل بجرعة من الواقعية المحضنة على أساس إدراكهم لحاجة الدول الخمس المنتصرة بأن تقوم بدور الوصاية ، والضرورة المنطقية اللازمة عن ذلك الا وهي جعل البلدان الاضعف في حالة من التبعية الابدئية . لذلك فإن الأمم المتحدة هي نتيجة تفاعل دوافع عميقة غير عملية وعملية على السواء وهي دوافع لا تتسم دائما بالوضوح أو الإتساق .

إن الأمم المتحدة لم تحل محل النظام الحالي للدول - الأمم - والواقع أنه لم يقصد بها أبدا أن تحل محله . كما لم يقصد بها أن تكون مجرد محفل لإبداء حسن النية والبلاغة البريئة . ولهذا لا يمكن أن تكون هناك دراسة مستمرة لنطاق وأوجه قصور الأمم المتحدة وجهازها الرئيسي إلا إذا أجرى تقييم للقوى المؤثرة في الحياة الدولية .

إننا ندرك جميعا الاسباب الرئيسية التي أدت الى إنهيار المفهوم الاصلي للتعاون السياسي الدولي . فمن ناحية نجد الإستفحال العقائدي للحوار بين الدول ومن ناحية أخرى نجد ما يقابل ذلك من إنعدام التقدم في مجال نزع السلاح وفي إضفاء الطابع المؤسسي على الأمن الجماعي - وهما الدعامتان الرئيسيتان للوفاء الكامل بالمهمة التي أناطها الميثاق بمجلس الأمن . وبطبيعة الحال فإن مفهوم الأمن الجماعي يختلف تماما عن ميزان الرعب الذي نعيش فيه الآن . إن التحدي الذي يواجهنا هو أننا يجب في الوقت نفسه أن نوجد آلية تمكنا من إقامة نظام للأمن الجماعي في حدود إختصاصات دائمة ومحكمة .

ومن أجل بث حياة جديدة في مجلس الأمن ينبغي أن يكون هناك تأكيد جديد للمفهوم العام للسلطة الدولية ، حسبما أوضح الأمين العام في تقريره الأخير - الذي يعتبر وجوده وعمله في منظماتنا مصدر فخر لبلدي . إن المكوك الدولية الحالية قد تكون كافية إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية للتعاون ، ولاسيما من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس ، ولكن هذه الإرادة تراوينا بسبب ظروف تاريخية واضحة تماما تفضي بنا الى توافق الآراء الممكن الوحيد ألا وهو الإحباط الذي نشعر به الآن .

ولهذا يمكننا أن نرى من ناحية أن الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة عاجزة عن التقدم كما يتجلى من زيادة الخطابة في الجمعية العامة والقيود الإلزامية - التي تختلف عن التعقُّل - التي يعالج بها مجلس الأمن المشاكل السياسية الدولية . وليس هذا فحسب إنعكاسا مؤسسيا للآزمات التي وقعت في العقود الأربعة الماضية ، بل هو أيضا أثر للإبتعاد التدريجي المنهجي للمشاكل المضمونية عن نطاق عمل الأمم المتحدة . وكما نرى فإن هذه الحالة تشبث في المجال السياسي الطبيعية البالية للهيكل الدولي الذي أوجده جيل الحرب الكبرى ، وهذا يتجلى بوضوح أيضا في المجال الإقتصادي والمالي .

هذا النظام الذي سعى الى إقامة نظام ديمقراطي للامن الجماعي على أساس توافق آراء غامض فيما يتعلق بقواعد القانون الدولي ، كان منذ البداية ناقصا بسبب عدم التكافؤ الناشئ عن حق النقض والطابع المتميز الممنوح للدول بما يضر بإمكانية العمل من جانب البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم . لذلك يجب أن نتوخى الوضوح في هذا الشأن . إنني لا أقول أن التبعية القانونية للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم هي سبب جميع المشكلات التي تواجهها المنظمة ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا ، أنه في هذه الهيئة التي تفضل بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين فإن الإلتزام الذي دخلت فيه الدول الكبرى ، كان تعزيز السلم والامن لخدمة المجتمع الدولي وليس وفقا لمبادئها السياسية أو الأمنية أيا كانت هذه المبادئ .

ولهذا لا يمكن للأمم المتحدة ، في عام ١٩٨٥ أن تبقى بإعتبارها نصبا هائلا بنى بجهد جهيد ويقتصر الى الإرادة السياسية الحقيقية ، بل يجب أن تقوم بدور يتسق مع عالمية الواقع الدولي الجديد ومشاكله في جميع مجالات المسؤولية العالمية ، لأن جميع هذه المشاكل لها الآن نفس الجذور السياسية .

إن الدور السياسي الجديد الذي نطالب به يجب أن يتضمن الإعتراف بالدور السيادي والبناء الذي تفضل به على نحو سليم ، البلدان التي تسمى بالعالم النامي . إن إتخاذ هذه الخطوة النوعية الكبيرة سيعني قبول مقدمة منطقية ، هي أن طبيعة التكامل في عالم اليوم ، لم تعد مجرد إفتراض بل أصبحت تقرير واقع فعلي ، وهذا بدوره سيكون خطوة أساسية أولى للأخذ بنظام يعطي لأجهزة الامم المتحدة الفاعلية التي تفتقر اليها .

وبعبارة أخرى فإن مجلس الامن لن يكون في إستطاعته العمل بإعتباره جهازا مسؤولا عن صيانة السلم والامن ما لم تتخذ خطوات تضمن أن هناك في طريقة تناوله الامور المعروضة عليه ، وفي ممارسة عملية التصويت في المستقبل ، جهدا فعالا للسعي الى إتفاق أو مفاوضات ورفض أى فكرة للتفضيل لا تتفق مع المفهوم الجديد لمستقبل العالم . لذلك فإنني أعتقد أن المهمة الرئيسية لصيانة السلم التي عهد بها الميثاق

الى المجلس تتطلب أكثر من مجرد تغيير الإرادة السياسية من جانب الدول الكبرى التي ينبغي ان تضمن تقدماً متوازناً في نزع السلاح والامن الجاعي . انها تتطلب ما هو أكثر من ذلك . إنها تتطلب توافق آراء حتمياً لان مشاكل التخلف هي عامل حاسم في خلق الاضطرابات التي تحدث في المناخ السياسي الدولي ولان التخلف وهو النتيجة الطبيعية لعدم الامن ، هو السبب الجوهرى للطبيعة الخطرة المزعزعة للسلام في حقبة ما بعد الحرب العالمية .

لذلك ، لا يمكن ان يكون هناك تشخيص للمشكلات أو تقدم نحو إتفاق سياسي له معنى ما لم تعط البلدان التي تُركت خارج نطاق الامور حتى الآن دوراً مركزياً ، أي ان تشارك في المفاوضات الحقيقية بشأن المشكلات السياسية الاساسية ، وإذا لم تستخدم تلك البلدان الوظيفة البناءة داخل المجلس للتغلب على الميل الى سلوك نهج خطابي أو متكرر .

إن بيرو تؤيد تماماً الاقتراحات التي تقدمت بها الوفود ، ومقترحات الامين العام التي ترمي الى أن يقوم مجلس الامن في نطاق إطاره الحالي ، ليس فقط بدراسة بعض المشكلات الخطرة في عالم اليوم ولكن بحسمها أيضاً . ولكن إقتصار المجلس على الإنشغال بنقاط الاضطراب التي تنشأ دورياً ، وبالخسارة في الارواح والتدمير المادي ، في الخليج الفارسي وجنوب افريقيا وأفغانستان وامريكا الوسطى والشرق الاوسط ومناطق أخرى ، لا يكفي لتحديد ذلك النزيف الذي يقوّض النظام الدولي .

وكدليل ملموس على الالهام البناء القادر على إعطاء بعد جديد لمفهوم السلام والامن في ضوء المظاهر الخطيرة للحالة السائدة حالياً ، فإننا نعتقد أن أول خطوة ينبغي إتخاذها هي أن نسمح للامين العام بأن يعمل في المجالات أو الحالات التي لا تتعلق بمسائل الإستراتيجية العالمية ، وسيكون الطريق محفوفاً بالمخاطر ولكنه سيؤدي الى المستقبل ولن يعود بنا الى الفوضى الدولية .

ومن ناحية أخرى ، فمن غير المقبول في الحالات القليلة التي اتخذ فيها مجلس الامن في السنوات القليلة الماضية قرارات بشأن بنود لها تأثير حقيقي على صيانة

السلم والامن الدوليين ، أن تبقى تلك القرارات دون تطبيق ، ولذلك ترى بيرو أن الوقت قد حان للإستعاضة عن الإعراب عن الأسمى بإتخاذ التدابير التي يقتضيها الميثاق ، وفي ضوء عدم إحترام قرارات المجلس فيما يتعلق بمسألة ناميبيا وغيرها من المسائل ، فمن الضروري أن تُتخذ أقصى التدابير قوة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق لوضع حد للإحتلال غير المشروع لناميبيا ، الذي يعتبر امراً مقيتاً لحرية الإنسان ، وبذلك يستعيد أعلى جهاز دولي مصداقيته الى حد ما .

إن الإتحادات التي اقامها الإنسان على مدى التاريخ لم تكن كاملة ، وكان ذلك امراً محتوماً . ولكن القرن الحالي الذي حدث فيه كوارث بسبب حربي ١٩١٤ و ١٩٣٩ أوضح أن هناك محاولات لتجميع الشعوب معاً . والامم المتحدة هي أفضل محاولة في هذا السبيل ويمكن تحسينها . ولكن الشلل الحالي في القنوات الفعالة للتعاون الدولي ، وبصفة خاصة الهوية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ، يتهدد ليس فقط بقاء الامم المتحدة ، ولكن أيضاً مفهوم التعددية ، وهو مفهوم مرغوب فيه وإن كان مفهوماً خادعاً .

نحن نواجه الآن خطراً له أبعاد أكبر عندما نرى ان بعض المؤسسات الدولية تحوّل نفسها الى أدوات امتياز للدول ، بما يضر بالمصالح الحيوية للبلدان الاضعف ويعرض للخطر إمكانية بقاء هذه المؤسسات كما يحدث على نحو مشير وباعث على الاستياء في سياسات صندوق النقد الدولي وكما يحدث ، على نحو ينطوي على مفارقات تاريخية فيما يتعلق بممارسة حق النقض في مجلس الامن وعندما تكون الحالة على هذا النحو ، يمكننا ان نلمس امامنا هيكلًا دوليًا يتعارض تماما مع مفهوم المساواة ويؤدي الى ظهور السياسات فوق الوطنية ذات الطبيعة القمعية .

وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة التي توجد فيها بلدي ، فإن حكومتني تعمل من أجل الحياة ، وتعمل من أجل الإيمان الذي لا يتزعزع بأمة الانديين التي ننتمي اليها وبالتزامنا الثابت بالعمل من أجل تحقيق نظام دولي ديمقراطي يكون فيه السلم نتيجة لسعيها المتحضر للإتفاق ولتنمية كل البلدان لا نتيجة للإحسان الذي يولد التبعية ولكن نتيجة للعدالة الحقيقية التي تأتي كثمرة لجهود شعوبها .

ونحن نرغب في أن يتخلص مجلس الأمن من مجرد كونه أداة لإحتواء المراءعات القائمة ، وأن يتجاوز وظيفة قاعة رسمية تطرح فيها الخلافات الثنائية . وعليهنا أن ننبذ فكرة أن مجلس الأمن يعمل على تفاقم المراءعات الخطيرة بدلا من تسويتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير العلاقات الخارجية

لبيرو على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي الممثل الدائم لمدغشقر لدى الأمم المتحدة السيد بلايس رابيتافيك .

السيد رابيتافيك (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني

ويشرفني اليوم أن أعرب لكم ، سيدي ، عن إرتياح حكومتي بمدة خاصة لتوليكم رئاسة هذا الإجتماع التاريخي لمجلس الأمن إحتفالا بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة . إن السيد جون بيمانانجارا ، وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، لم يتمكن من حضور هذا الإجتماع لطروف طارئة غير متوقعة ، وقد كلغني بأن أعرب لكم عن أسفه الصادق لعدم تواجده بيننا اليوم ، وإن أنقل اليكم أفضل تمنياته بنجاح هذه المداولات .

منذ مطلع هذا العام جرت مشاورات مركزة بين أعضاء المجلس بهدف تمكيننا من الإحتفال بهذه الذكرى بطريقة ملائمة ورسمية ، أخذين في الإعتبار عضويتنا في الأمم المتحدة ، ومسؤولياتنا الخاصة التي نضطلع بها على وجه التحديد . وهكذا وقع إختيارنا ، وبحق ، على موضوع "الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل ومسؤولية مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين" .

وقد يميل المرء الى تناول هذا الموضوع بطريقة انتقائية ، أو حتى متناقضة ، بأن يتعرض بالتسلسل الى ما نتوقعه من الأمم المتحدة والى ما يقع على عاتق المجلس للوفاء بمتطلبات الشعوب وطموحاتها . لكن هذا النهج لا يتفق مع الروح التي صاغت صياغة ديباجة الميثاق ، ومازلنا مقتنعين بأن السلم والأمن الدوليين يجب فهمهما في

سياق شامل يتضمن بالضرورة منع نشوب الحرب ، وحماية الحقوق الاساسية للأفراد والشعوب ، والمساواة بين الأمم في الحقوق ، وسيادة العدالة ، وإحترام الواجبات الدولية ، وتعزيز التقدم الإقتصادي والإجتماعي للشعوب كافة . لقد كانت هذه الشروط ، منذ أربعين سنة ، شروط قيام عالم أفضل ، وهي تصح اليوم بنفس القدر الذي لم يتم به حتى الآن الوفاء بها .

وهكذا نجد أن خطر نشوب حرب عامة لن يزول إذا لم نضع على المجابهة والريبة ، وإذا إستمر سباق التسلح النووي والتقليدي ، الذي إمتد الآن الى جميع البيئات ، وإذا إستمرت الصراعات والتوترات التي تتطور دائما تطورا لا يمكن التنبؤ به .

وبالمثل ، فإن مفهوم الأمن - الذي لا ينفصم في رأينا عن مفهوم الأمن الاقتصادي - لن يكتسي معناه الكامل إلا اذا كنا مستعدين للإفطلاع بمسؤولياتنا الجماعية وإلا اذا وافق أعضاء المجلس الدائمون ، في التمتع بالمزايا والقياس بالواجبات الخاصة التي اناطها بهم الميثاق ، على البحث عن أفسح مجالات الإتفاق فيما بينهم .

ويبدو لنا من المستصوب من ناحية أخرى أن يكون لدى كل الدول الاعضاء ، التي نحتاج الى تعاونها جميعا ، نفس التصور لواجباتها بموجب الميثاق ، وأن تسترشد في علاقاتها بمبادئ إحترام سيادة الدول ولامتها الإقليمية وعدم التدخل والاحترام المتبادل وتبادل المنفعة وعدم إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها والتسوية السلمية للمنازعات .

إن الموضوعات التي طرحناها الآن قد تفسر بتفسيرات مختلفة ، لكن أحدا لم يعارضها الى حد أنها يمكن أن تعتبر ، بروح التوافق التي يجب أن تسود بيننا دائما ، الدعامة الاساسية التي يجب أن ترتكز عليها أنشطتنا وقراراتنا .

إن جزء تقرير الأمين العام المتعلق بمجلس الأمن سبق أن كان موضع تبادل عميق للآراء بين أعضاء المجلس . إننا ندين له بالإمتنان على وجه الخصوص لأنه استرعى

إنتهابنا الى نقاط هامة مثل دور المجلس في تنظيم التسليح والحد منه ، والإعتبارات التي حثت بنا الى إيجاد نظام جماعي للسلم والامن الدوليين ، ومنع النزاعات والسيطرة عليها والحد منها وضرورة توفر الإجماع وروح التشاور داخل المجلس ، وإستعداد الدول الاعضاء للإلتجاء اليه وإلتزام الإجراء المناسب منه وإحترام قراراته وتطبيقها .

ومن البديهي اننا اذا نجحنا في تطبيق إقتراحات الامين العام وفي مواصلة وتطوير الافكار التي عرضها علينا فسنكون بذلك قد أسهمنا بالفعل في قيام عالم افضل . إن المجتمع الدولي إذ يسجل بحق أوجه قمرنا وضعفنا يتوقع أن نقوم بانفسنا بتميز قدرتنا على إتخاذ القرار وعلى العمل ، نظرا لان دورنا سبق أن حدده الميثاق . وفي هذا الصدد فإن العقبة الكبرى ، التي يبدو أنها تشل المجلس في إضطلاعها بمسؤولياتها ، هي عجزنا عن التوصل الى توافق في الآراء على أهم المشاكل في الوقت المناسب . إن المنازعات الشنائية وتباين المصالح كثيرا ما تأتي قبل التزاماتنا تجاه المجتمع الدولي - وقد أدى ذلك الى عواقب وخيمة بالنسبة لسلطة المجلس ونزاهته وقوة ثقة الدول الاعضاء بنا .

وهل كان في الإمكان تجنب ذلك ؟ لقد تجاهلنا مشاكل هامة مثل مشكلة ناميبيا والفصل العنصري وفلسطين والشرق الأوسط وقبرص ، ولانزال نبحث عن حلول لها ، علاوة على المشاكل التي تجاهلناها عمداً ، سواء لان الأطراف المعنية لم تجد فائدة في عرضها علينا ، أو لاننا جرينا وراء مصالح خاصة ومرحلية ، ولم نشعر بضرورة الإنكباب على تلك المسائل ، ناهيك عن إقتراح حلول لها .

ويستعين علينا أيضا أن ننظر في السبل والوسائل المفعية الى تعزيز الدور الوقائي للمجلس وللأمين العام . وهذا يستلزم ، كما ذكرنا الأمين العام لتوّه ، إقامة آلية إنذار سريع تسهم في منع نشوب الازمات الخطيرة ، وتتيح ، على أساس دائم ومنظم ، البيانات الخاصة بتطور الازمات وبالأخطار التي تمثلها النزاعات المحتملة ، ومنح سلطة للمجلس والأمين العام بإتخاذ المبادرات حتى في حال عدم عرض المسألة رسميا على المجلس ، وتنسيق وتحسين تضافر جهود المجلس مع الأجهزة الإقليمية والدولية وشبه الإقليمية ، وأخيرا ، البحث عن إجراءات توفيقية جديدة من شأنها أن تجعل هذا النظام أكثر إلزاما للأطراف المعنية .

ولكن قدرتنا على إتخاذ إجراء فعال ومنظم لن تتحسن إلّا إذا إستخدمنا كسل الموارد التي يوفرها الميثاق ، سواء أكان ذلك الفصل السادس أو الفصل السابع أو الفصل الثامن من الميثاق . وبهذا سنتأكد من أن ما قد نقترحه من الحلول والتسويات سيتمشى مع مبادئ وأهداف الميثاق ولن ياتي نتيجة لسياسة الإملاء .

إن إصرارنا على أن نعتمد دائما وفي كل الظروف على أحكام الميثاق يشهد على إخلاصنا للمثل العليا التي ألهمت مؤسسي منظماتنا ، وإيماننا بقدرة المجلس على صيانة السلم والأمن الدوليين . والذين لا يملكون منا قوة رادعة أو قدرة عسكرية كافية ، ليس بوسعهم إلا أن يعتمدوا على دور المجلس في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية التفاوضية .

ولكن رغباتنا وتصميمنا ، رغم شرعيتها وقوتها ، لا تكفي وحدها لإقناع المجلس بالإضطلاع بمسؤولياته على نحو أكثر فعالية ولتقريبنا أكثر من تحقيق أهداف الميثاق أو فرض إحترامها .

وفي نهاية المطاف ، فإن الأمن الدولي يعني توفير الأمن للجميع وبتعاون الجميع ، وخاصة الأعضاء الدائمين في المجلس ، بغية تحقيق السلم لكل الأمم والشعوب . وعندئذ ، وعندئذ فحسب ، يمكننا أن نتكلم عن عالم أفضل ، عالم تحرر أخيرا من قوى كل أشكال السيطرة والإستغلال والخوف والظلم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل مدغشقر على

الكلمات الرقيقة التي إستهل بها بيانه .

اعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للتجارة في الهند ، معادة السيد خورشيد عالم

خان .

السيد خان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إسحوا لى أن

أبدأ كلمتي بالإعراب عن مدى سرورنا ، سيدى الرئيس ، إذ نراكم في مقعد الرئاسة . إن العلاقات بين بلدينا تتميز بروابط وثيقة من الصداقة والتعاون المتنوع إزاء خلفيّة من الإرتباط التاريخي الطويل . إننا عضوان زميلان في الكومنولث . وتحت قيادتكم القديرة نتطلع الى مداولات مثمرة في هذا الإجتماع التذكاري .

إنه لشرف كبير أن نكون هنا في محبة عدد من وزراء الخارجية الموقرين في هذا التجمع الفريد في نزعه للإحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة . إن وجودنا في هذه المناسبة التاريخية دليل على إيماننا الصامد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وإلتزامنا الجماعي بالسلم والتعاون الدوليين . ونجتمع هنا اليوم لنركّز الإهتمام على موضوع له أهمية قصوى ، ألا وهو : الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل ومسؤولية مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين . إن مناقشاتنا ينبغي أن تتيح لنا فرصة لنقيم أداء الأمم المتحدة عبر العقود الأربعة الماضية ولنحدد السبل والوسائل الكفيلة بتميز فعالية مجلس الأمن في الوفاء بدوره الأساسي المتمثل في صيانة السلم والأمن الدوليين .

وفي عالم يتسم بالشكوك وفقدان الثقة والتمييز وعدم المساواة والتوتر والصراع . وعالم يشكل فيه الخطر النووي تهديداً لبقائنا ذاته ، ما فتئت الأمم المتحدة تمثل شعاع الأمل . فائدء مرور أربعين عاماً على وجود الأمم المتحدة حققت عدة إنجازات في مجالات مختلفة . لقد لعبت دوراً رئيسياً في عملية تصفية الإستعمار ، وأسهمت في التقدم الإجتماعي الاقتصادي وخلقت وعياً عالمياً بحقوق البشرية . لقد

كانت مسؤولة عن التطوير التدريجي للقانون الدولي وتقنيته . ورغم أن إنجازات الأمم المتحدة لم تكن على مستوى توقعات مؤسسيها ، لاتزال أفضل أمل للبشرية وأساساً راسخاً يمكن البناء عليه . لقد أثبتت أنها أفضل محفل للتداول بشأن أهم المسائل لعالم اليوم وللسمي وراء حلول للمشاكل الدولية الملحة للسلم والامن والتعاون الإقتصادي الشامل في عالمنا المتكافل . ومن العسير علينا أن نتخيل العالم من غير الأمم المتحدة ، رغم كل التشاؤم والنقد اللذين يحيطان بها .

في عام ١٩٨٢ ، أعلنت أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند الراحلة ، في بيانها أمام الجمعية العامة ، أن الإيمان الراسخ بالأمم المتحدة أمر أساسي لبلدان حركة عدم الإنحياز . وفي المؤتمر الوزاري لبلدان حركة عدم الإنحياز الذي إختتم أعماله مؤخراً والذي عقد في لواندا بـأنغولا ، في مطلع هذا الشهر ، أعرب وزراء ما يزيد عن ١٠٠ بلد عن التزامهم العميق بالأمم المتحدة ، وبصيانة وتعزيز هذه المنظمة وبتمكينها من الوفاء على نحو أكثر فعالية بالمقاصد والمبادئ المكرمة في الميثاق .

وقبل أن أنتقل إلى بحث الدور الخاص الموكل إلى مجلس الأمن في صيانة السلم والامن الدوليين ، أود أن أعرب عن عميق إمتناننا للأمين العام على تقريره الذي يشهد الفكر لعام ١٩٨٥ عن أعمال المنظمة ، وكذلك على بيانه الذي أدلى به في وقت سابق من هذا الإجتماع . إن تحليله عميق وتوصياته عملية . وإذ يأتي في أعقاب العملية الجارية لتبادل وجهات النظر والرامية إلى تعزيز فعالية مجلس الأمن والمستلزمة في تقاريره السابقة ، فإن هذا ، على ما نأمل ، يمهّد الطريق أمام إتخاذ إجراءات ملموسة ومفيدة وواقعية من أجل تعزيز فعالية المجلس وإعادة تنشيط الأمم المتحدة بمجموعها .

وبموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، خُول مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والامن الدوليين . ورغم أن مجلس الأمن قد لعب دوراً مفيداً وشكّل شبكة أمان بعدة طرق في منع إندلاع الحروب ، فقد حالت نقاط ضعفه وأوجه قصوره دون أن يصبح أداة فعالة على النحو الذي يتوخاه الميثاق . ونشعر أن المجلس يعاني بصورة خاصة من

الإفتقار الى روح الزمالة ، الامر الذي يعوق تحقيق توافق الآراء . إن الإفتقار الى الإرادة السياسية اللازمة فيما بين الدول - وخاصة بين الدول الاقوى والافعى - لتممل بومفها وَمِيَّة على مصالح الدول الاضعف والافقر هو السبب الرئيسي في عدم قدرة المجلس على السير في الإتجاه المفضى الى تحقيق أهدافه الاساسية .

ان الوضع الخاص الذى يتمتع به الاعضاء الدائمون في مجلس الامن بموجب الميثاق يفرض عليهم التزامات ومسؤوليات اضافية ينبغي أن تتجاوز المصالح الوطنية الضيقة . واننا نتوقع من الاعضاء الدائمين ان يكونوا على مستوى الثقة الموضوعة فيهم وأن ينفوا بالتزاماتهم بموجب الميثاق .

ان المناخ السياسي والامن الدولي ، الذى يتسم بتصعيد متزايد لسباق التسلح النووى ، يشكل تهديدا خطيرا على بقاء الانسانية . وقد كان الهدف الاناسي من انشاء الامم المتحدة ، المتمثل في الحفاظ على السلم والامن ، يرتبط في اذهان الابهاء المؤسسين ارتباطا وثيقا بالتقدم في الحد من الاسلحة ونزع السلاح . وعلى الرغم من احكام المادة ٢٦ من الميثاق ، التي تعطي مجلس الامن دورا رائدا في وضع منهج لتنظيم التسلح ، فان من المؤسف أن مجلس الامن لم يجد حتى الآن ما يدعو الى تناول هذه المسألة الحيوية . اننا نحث أعضاء المجلس على أن يولوا اهتمامهم لهذه المسألة وأن يدعوا الى اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق نزع السلاح وللقضاء على خطر نشوب حرب نووية .

وفي هذا السياق ، أو أن أعيد الى الازهان انه بناء على مبادرة من رئيس وزراء الهند ، السيد راجيف غاندى ، عقد اجتماع لسته من رؤساء الدول أو الحكومات في نيودلهي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وقد أصدر الرؤساء الستة اعلانا مشتركا حثوا فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن توقف جميع تجارب الاسلحة النووية وانتاجها ووزعها ونظم نقلها ، وأن يتبع ذلك فورا تخفيضات كبيرة في القوات النووية . وكان من المفروض أن يتبع هذه الخطوة الاولى برنامج مستمر لخفض الاسلحة يؤدي الى نزع السلاح العام الكامل ، وان تصحبه تدابير لتعزيز منظومة الامم المتحدة وضمان تحويل الموارد الخفية من سباق التسلح الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وكانت الخطوتان المحددتان اللتان سماهما الرؤساء الستة هما الابرار المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وخلال مناقشاتنا المريحة والمثيرة في مجلس الامن لتقارير الامين العام ، اقترح عدد من الافكار القيّمة يمكن ، اذا تم تنفيذها ، أن تؤدي الى تعزيز المسؤولية

الخاصة التي يتحملها مجلس الامن ، الذي يقوم بالنيابة عن المجتمع الدولي بالحفاظ الجماعي على السلم والامن ، ويمكن أن تقربه الى الوضع المحدد له في الميثاق . وسوف أتناول بإيجاز بعضا من هذه الافكار . اننا نولي اهتماما كبيرا لدور مجلس الامن في الدبلوماسية الوقائية . وان التدابير ، مثل بذل جهود غير رسمية على أساس منتظم للسيطرة على الحالات المتأزمة ، وارسال بعثات لتقصي الحقائق ، وعقد اجتماعات خاصة مع الأطراف المعنية ، كل هذه الامور جديرة بالدراسة .

وفي رأينا فان المسؤوليات المعهود بها الى الامين العام بموجب المادة ٩٩ من الميثاق ينبغي أن تستكشف على نحو كامل ، وأن يمكن الامين العام من مواصلة الدبلوماسية الهادئة ودوره في المساعي الحميدة اينما كان ذلك ملائما وضروريا . وفي هذا السياق ، فاننا نؤكد على الاهمية الحاسمة لاقامة علاقات من الثقة والتعاون بين مجلس الامن والامين العام ، كما هو منصوص عليه في الميثاق .

اننا نرحب بأنشطة حفظ السلام التي يقوم بها المجلس ونوصي باستخدام أكبر للتدابير الواردة في الفصلين السادس والسابع من الميثاق ، كلما اقتضت الظروف ذلك . وعلاوة على ذلك فاننا نؤكد على أهمية عقد اجتماعات دورية منتظمة لمجلس الامن بموجب المادة ٢٨(٢) من الميثاق . ويحدونا الامل أن يتبع اجتماعنا على مستوى الوزراء اتصالات منتظمة على مستوى سياسي عال .

اننا نرحب بالمقترحات الثلاثة المحددة التي قدمها الامين العام في تقريره الاخير . ونحن نشاطره تماما اعتقاده بأنه ينبغي لأعضاء مجلس الامن ، ولا سيما الاعضاء الدائمون ، أن يولوا مسائل السلم والامن الدوليين الاولوية على الخلافات الشناثية . وينبغي أن يكون أعضاء المجلس على استعداد لبذل جهود متضافرة وواعية لحل مشكلة أو مشكلتين من المشاكل الرئيسية التي تواجهنا . واننا نعني الحالة في جنوب افريقيا ، التي يمزقها نظام الفصل العنصري البغيض ، ومسألة ناميبيا ، والحالة في الشرق الاوسط ، بما في ذلك ، بوجه خاص ، قضية فلسطين . وتوجد هناك أيضا ازمات وصراعات أخرى . وشالشا ، فاننا نعلق أهمية كبيرة على اعادة تأكيد الدول الاعضاء ، خلال هذا

الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين ، على الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق ، ولاسيما تلك المتعلقة بعدم استخدام القوة والتسوية السلمية للمنازعات .

لقد ازدادت عضوية الأمم المتحدة خلال السنوات الأربعين الماضية حتى أصبح عدد الدول ١٥٩ دولة ، فالمنظمة تقترب من هدفها في العالمية . ولذلك ، فإننا نعتقد أن إجراء زيادة مواكبة في عضوية مجلس الأمن ، تعتبر بصورة أفضل عن العضوية المعززة في المنظمة ، أمر طال انتظاره . أن هذه الزيادة ستجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا لجميع المصالح ومن ثم أكثر فاعلية في الاضطلاع بمهامه بمقتضى الميثاق . ومن المناسب هنا أن أشير إلى الاقتراح المطروح بالفعل على الأمم المتحدة من جانب عدد من بلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك الهند ، بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه غير الدائمين . ويحدونا الأمل في أن يلقى هذا الاقتراح الاهتمام الذي يستحقه .

ونود أيضا أن ندلي بملاحظة بشأن تصورنا لدورى مجلس الأمن والجمعية العامة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . أن مجلس الأمن يتحمل ، بلا شك ، مسؤولية خاصة ويتمتع بسلطات خاصة . وبالمثل ، فإن الجمعية العامة ، بوصفها الجهاز العالمي ، تتمتع بسلطة أدبية وتشريعية في ابداء رأيها بشأن جميع المسائل وتقديم توصيات بشأنها بموجب الميثاق . وأن الفرض من الميثاق هو أن يكون كلا متكامل لا يتجزأ ويقصد من الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يعمل بالتعاون معا من أجل قضية تعزيز السلم والأمن . وليس هناك متسع لأي تضارب في المصالح أو لاية مواجهة .

أنه حقا لشرف لنا أن نكون أحد أعضاء مجلس الأمن في هذه اللحظة ، التي تدخل فيها الأمم المتحدة عقدها الخامس . وقد سعينا خلال عضويتنا الراهنة ، التي تواكبت مع رئاستنا لحركة بلدان عدم الانحياز ، إلى العمل مع الآخرين لصالح تعزيز السلم والاستقرار وأننا على اعتقاد راسخ بأن ميثاق الأمم المتحدة يشكل أساسا سليما . وأن ما نحن بحاجة إليه هو توفر الإرادة السياسية لدى الدول لتمكين الأمم المتحدة من بذل جهودها في اتجاه تحقيق أهدافها الأساسية . وأننا نأمل في أن تعطي مداولاتنا اليوم

دفعة مجددة لجميع أعضاء المجلس ، ولأسيما الأعضاء الدائمون ، لكي يصبح مجلس الأمن الاداة الفعالة التي كانت مبتغاة منه . ان جعل مجلس الأمن مجلسا فعالا ومتجاوبا سيسهم بالتاكيد في اعادة انعاش منظومة الأمم المتحدة في مجموعها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الدولة للتجارة في

الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلادي في مستهل بيانه :

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية فرنسا ، سعادة السيد رولاند دوماس .

السيد دومني (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سوف أقصر كلامي

على النظر في دور مجلس الأمن ، وهو البند المدرج للمناقشة .

ان اجتماعنا هذا لم يسبق له مثيل . لقد عقدت في الواقع جلسة لمجلس الأمن على المستوى الوزاري في عام ١٩٧٠ إلا أن تلك الجلسة - وهي بالمناسبة جلسة لم تمثل فيها جميع الدول الاعضاء على مستوى وزاري - كانت جلسة مغلقة . ولهذا السبب ، لم يكن لها أثر على الرأي العام الدولي .

إن جلسة اليوم علنية . وقد أردنا أن تكون كذلك . إن الدبلوماسية الهادئة لها مزاياها : فهي في كثير من الأحيان مفيدة ، بل ضرورية ، إلا أن هذا ليس هو الدور الطبيعي للمجلس . الذي أنشأ خصيصا ليتخذ مواقف علنية وليناقش السلم والأمن الدوليين أمام الجميع .

وهذا أمر ضروري بعد أربعين عاما من نفاذ الميثاق - في وقت نجد فيه أن سرعة وسائل الاتصال وأثر وسائل الاتصال السريعة والبصرية يجعلان من الأهمية وجود رابطة وثيقة بين الرأي العام الدولي والأشخاص المعنيين والأجهزة المعنية بالعمل الدبلوماسي .

علينا أن نعترف ، مع ذلك ، أن هذه الرابطة بدلا من أن تزداد قوة ، فإنها في حقيقة الأمر ضعفت وأصبحت هناك هوة حقيقية اليوم بين المجلس وبين الرأي العام العالمي . لقد أضرت صورة وهيبة المجلس عبر السنوات القليلة الماضية ، وقد أضر هذا بدوره على المنظمة بأكملها . وفي حقيقة الأمر ، تعتمد قوة المنظمة إلى حد كبير على التوازن بين مجلس الأمن الذي يتميز باتجاهه العملي كما نع على ذلك الميثاق ، وذلك بحكم تشكيله وقواعد عمله ، من ناحية ، والجمعية العامة التي يحكم وظيفتها التداولية مبدأ العالمية والمساواة في التصويت . وأي اضعاف للمجلس يعرّض للخطر هذا التوازن ، ولذلك يخرُ بفعالية ومصادقية المنظمة على حساب جميع أعضائها .

في الوقت الذي تحتفل فيه الجمعية العامة احتفالا كبيرا بالذكرى الأربعين لتأسيس المنظمة ، في وجود عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات ، لم يكن بمقدور

مجلس الأمن - وهو الجهاز الأولي المعني بصيانة السلم والأمن الدوليين - أن يظل غائبا ، وإلاّ وصم نفسه بالغياب عن الساحة الدولية

ولهذا يسعد فرنسا بشكل خاص أن قرّر المجلس عقد هذه الجلسة التذكارية وأن يكون موضوع هذه الجلسة : الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل ومسؤولية مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين .

إننا نعتبر أن هذه فرصة متاحة لجميع الدول الاعضاء في المجلس كي تعرب عن آرائها بشأن ما يمكن للمجلس - وما يجب عليه - أن يقوم به للوفاء بمسؤولياته بصورة أفضل . وإنني أرى أن أفضل وسيلة للاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس المنظمة هي إعطاء المجلس دفعة قوية جديدة . وهل أنا بحاجة الى أن أكرّر أن صيانة السلم والأمن الدوليين هي المقصد الاول للأمم المتحدة ، والمسؤولية الاولى لذلك تقع على مجلس الأمن ؟

لن أسهب في مظاهر وأسباب ضعف المنظمة في مجال صيانة السلم . فقد ذكرها الأمين العام بصفة خاصة مرات عديدة ، وقدمّ أول تقرير له تحليلا يتفق الى حد كبير مع تحليلنا .

إن منظمتنا ليست دولة فوق الدول ، وليست نوعا من "حكومة عالمية" . إنها جهاز يضم دولا ذات سيادة تشتمل على جميع دول العالم تقريبا ، ومن ثم تقترب من هدف العالمية الذي تضمنه الميثاق . ولذلك فإن المنظمة تبرز الخلافات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نشهد في عالم اليوم .

من ثم ، فإن من المحتّم أن تصادف الصعوبات بل حتى الغفل . إلاّ أن الامر الهام ، في نظرنا ، هو أنها لاتزال ، وفقا لاحكم الميثاق مركزا للمواءمة وهذا يفترض بشكل خاص أنها تتناول المشاكل الرئيسية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . ومع هذا كان لزاما علينا أن نلاحظ أن ثمة مشاكل معينة لا تناقش أو تُتناول في الامم المتحدة ، أو تصدر بشأنها قرارات تظل حبرا على ورق . ومن ثم تعطي المنظمة ومجلس

الامن غالباً انطباعاً بأنهما مجرد "مندوقين لترديد الصدى" أو مجرد منابر للدعاية . إن الخلاف بين بعض أهم أعضائها ، هو بالتأكيد أحد أسباب هذه الظاهرة . ولكنه ليس السبب الوحيد .

إن عدم التمييز بين الوظائف الخاصة بكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن قد أسهم في ذلك أيضاً . ويمكن للمرء أن يلاحظ اتجاهها متزايداً نحو تحويل مناقشات تجرى أمام المجلس - وهي مناقشات يجب أن تتجه صوب العمل وأن تحظى باهتمام جميع أعضاء المجلس والاطراف المعنية في النزاع أو الصراع - إلى بديل لمناقشات الجمعية العامة ، تتيح لجميع الدول الأعضاء في المنظمة فرصة الاعراب عن وجهات نظرها بشأن أية حالة معينة .

هناك سبب آخر هو ضعف الشعور بالمسؤولية من جانب كل دولة عضو تجاه المنظمة ، ويتضح هذا من خلال تكرار القرارات غير المطبقة ، والاستخدام المفرط فسي المفاوضات بين المجموعات . إنني أعتقد أن هناك توافقاً في الآراء حول هذه الطاولسة للتصني لهذه الحالة . ولكن كيف يمكن ذلك ؟

بالتأكيد أن الاملاحات المؤسسية ليست هي الاتجاه الصحيح . فبدلاً من تحسين وظائف المنظمة ، يمكن لهذه الاملاحات أن تضعف فاعليتها وتقدم أسباباً للخلاف ، فسي الوقت الذي يجب أن نبحث فيه عن أرضية مشتركة للتفاهم .

لقد حدد الميثاق إطاراً يسمح للمنظمة بالاضطلاع بدورها في مجال صيانة السلم . وأوليت لمجلس الأمن مسؤولية رئيسية في هذا المجال . فهو لا يزال ، وفقاً لتشكيله وقواعد عمله ، أنسب جهاز لممارسة هذه المسؤولية . إلا أن اللاميين العام - دون جدال - دوراً خاصاً به وذلك وفقاً للمادتين ٩٨ و ٩٩ من الميثاق . وأخيراً فإنه يمكن للجمعية العامة أيضاً ، ويجب عليها ، أن تسهم بشكل مختلف ، وفقاً لطبيعتها وللوظيفة المحددة لها وفقاً للميثاق .

إن الوسائل متوفرة والسبل قائمة ، وما نحتاج اليه هو الارادة السياسية ، والإصرار على أن نستخدم بالكامل موارد المنظمة . إن التعديلات التي تؤثر على العمل الراهن قد تكون مفيدة ولكنها تمثل أمرا ثانويا وليس أمرا أساسيا .

إن على الاعضاء الدائمين في هذا الصدد مسؤوليات خاصة ، وفرنسا ، من جانبها ، تدرك هذه المسؤولية . وقد أعربت مرات في الماضي القريب عن تمسكها بمجلس الأمن وذلك بأخذ زمام المبادرة بإحالة مسائل هامة اليه إعتقدت أن على المجلس أن يتكلم بشأنها وأن يتصرف . كما أن بلادي أيدت المبادرات التي بدت أن من شأنها أن تسهم في صيانة السلم والأمن الدوليين ، أيًا كان مصدرها . وسوف تواصل العمل من أجل تحسين العلاقات بين أعضاء المجلس ، لاسيما الاعضاء الدائمين فيه .

إن فرنسا ليس بوسعها إلا أن ترحب بالاقتراح الاول المقدم من الامين العام في تقريره السنوي الاخير الذي يدعو أعضاء المجلس الى اعطاء أولوية للمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين في خلافتات ثنائية .

ومما له أهمية خاصة أن نخرج المجلس من منطق المواجهة الذي حبس فيه بسبب المواجهة بين الشرق والغرب . ودون أن ننتظر التحسن في العلاقات بين أطرافه الأساسية ، وهو أمر مرغوب فيه ، فإن أعضاء المجلس الذين يمارسون سيادة حقيقية لعدم الانحياز بإمكانهم أن يقدموا إسهاما حيويا .

إن مجلس الأمن لكي يستعيد مكانته ، فإنه ينبغي له أن يظطلع بمسؤولياته كاملة وأن يرفض التورط في مناقشات روتينية ومداولات مطوّلة ومفلّقة . وينبغي له أن يتخذ موقفا معلنا بشأن المشكلات الرئيسية التي تمس السلم والأمن الدوليين ، وأن يبحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بحلّها وأن ينأى بنفسه من أن يكون مكانا لا تأتي إليه إلاّ للشكوى ، لكي يصبح مرّة أخرى جهازا لاتخاذ القرار والعمل .

إننا نعتقد أنه للأعراب عن هذا التصميم ، كما اقترح الأمين العام ، ينبغي للمجلس أن يبذل دون تأخير مساعيه لتقديم حلول لمشكلة أو مشكلتين من المشكلات الرئيسية المحددة المطروحة عليه ، تختار من بين المشاكل التي تخرج عن نطاق المواجهة بين الشرق والغرب . ولا تبدو لنا هذه المحاولة بعيدة المنال بالنسبة للمجلس ، بشرط أن تتوفر لدى أعضائه إرادة العمل . وينطبق هذا بالتأكيد على فرنسا .

ومن المهم أيضا أن يظطلع الأمين العام ، من جانبه - وإنني واثق بأنه موفّيع - يسمح لي بأن أقول هذا ، بسبب الصداقة التي تربطني به - بالدور المناط به بموجب الميثاق اضطلاعا كاملا .

ولن يتمكن من ذلك على نحو سليم إلاّ إذا كان يشعر بمساندة أعضاء مجلس الأمن الذي يجب أن يعمل في مشاور وثيق معه ، محتفظا بعلاقات تسودها الثقة مع أعضائه . وفرنسا ، من جانبها ، مستعدة لتقديم تاييدها إلى الأمين العام كلما تمكّن من ذلك عندما يعمل في إطار الولايات التي يكلفه بها المجلس أو عندما يتخذ ، في إطار اختصاصاته مبادرات مفيدة لصيانة السلم . وإن تصوّر الأمين العام الحالي لوظائفه ، على النحو الذي شرحه في مناسبات عديدة وكما يتضح من الأنشطة التي قام بها لتسهيل التوصل إلى حل لبعض الصراعات والنزاعات الدولية ، يبدو لنا أفضل تصوّر .

وكما أكّد الأمين العام نفسه ، فإن الثقة التي تضعها فيه الدول الأعضاء يجب ألاّ تعني ، مع ذلك ، أنها تتحلّل من مسؤولياتها أو تتخفّل منها ، كما يحدث أحيانا ولا أقول كثيرا .

وقد جاءت هذه التذكرة في أوانها . إن منظمتنا ، وبمفة خاصة المجلس ، لا يمكن أن تنجح في المهام التي يسندها اليها الميثاق إلا إذا اتخذت الدول الاعضاء موقفا واقعيا ومسؤولا ، وإلا إذا كانت مستعدة ، وبمفة خاصة داخل مجلس الأمن ، لأن تجعل الشعور بالمسؤولية يسود على التكتلات أو المفهوم الضيق لمصالحها الوطنية . يجب ألا نخدع أنفسنا ونتصور أن المنظمة منظمة بيروقراطية تتمتع بإرادة مستقلة ، خارج سيطرة دولها الاعضاء . وفي التحليل النهائي ، إن الرغبة الجماعية لدولها الاعضاء هي التي يعتمد عليها نجاح أو فشل منظمتنا . ولكي تعود هذه المنظمة الى طريق الفعالية ، الذي اعتقد أنها بحاجة اليه ، علينا أن نتحمل تحملا كاملا المسؤوليات التي قبلناها - وقبلها بعضنا منذ ٤٠ سنة . وفرنسا ، من جانبها ، مستعدة لأن تفعل ذلك وعاقدة العزم على أن تفعل ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لسعادة

السيد أحمد عصمت عبد المجيد ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية مصر العربية .

السيد عبد المجيد (مصر) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن

أعبر عن تقدير وفد مصر للمبادرة البناءة بالدعوة لعقد مثل هذا الاجتماع لمجلس الأمن على المستوى الوزاري بمناسبة مرور أربعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة ، هذه المبادرة القيمة التي أيدها مصر مع كل الدول أعضاء المجلس لما تتيحه من فرصة فريدة لاستعراض تجربة العقود الأربعة التي مرت من عمر المنظمة ، وتحليل أدائها بإيجابياتها وسلبياتها .

وإنه لمن يمين الطالع أن تنعقد هذه الجلسة التاريخية تحت رئاستكم الموقرة ، كوزير لخارجية المملكة المتحدة ، التي تربطنا بها أوثق العلاقات وأمتنها ، فضلا عن الصلات الشخصية القائمة بيننا ، التي أعتر بها كل الاعتزاز .

ويشرفني أن أتحدث اليوم في تلك المناسبة التاريخية وقد تجتمع في ذاكرتي دور مصر في صياغة ميثاق الأمم المتحدة ، وتوقيع الميثاق كدولة مؤسّسة للمنظمة ، وكذا مشاركتها في أعمال هذا المجلس الموقر مرات عديدة على مدى عمر المنظمة ، ومساهمتها المستمرة في كل أنشطة الأمم المتحدة وغالبية تجمعاتها الإقليمية والسياسية .

ومصر وهي تتحمس للمنظمة الدولية وتؤمن بميثاقها وبأهدافها ومبادئها ، إنما تعكس حقيقة تاريخية عاشت في وجدان الشعب المصري لعدة آلاف من السنين قبل إنشاء المنظمة ، ألا وهي الإيمان الراسخ بالسلام ، والسعي له ، والعمل على إقراره ، ذلك أن الإنسان المصري منذ صاغ حضارته الإنسانية ركّز كل جهده وفكره على البناء والتشييد والعزوف عن الدمار والتخريب . ولعل نظرة إلى آثار مصر الخالدة التي مازالت مجالا خصبا للدراسة والبحث حتي يومنا هذا تؤكد أن الإنسان المصري منذ فجر التاريخ عاش يعمّر وينشر الحضارة ويعمل بوحى من قيمه ومبادئه ومعتقداته ، وإبتعد عن إضاعة الجهد في اختراع أنواع من الأسلحة للإبادة أو استحداث أساليب للتدمير والتخريب . تلك الرغبة في إشاعة السلام هي بلا شك أحد العوامل الرئيسية في خلود الحضارة المصرية القديمة وتحثي محاولات تخريبها وتدميرها على مر العصور .

لقد كان قدّر مصر أن تبقى دائما في وسط الأحداث التي تدور في منطقة من أكثر مناطق العالم تعرّضا للنزاعات والمشكلات ، وأن تقوم بدورها تجاه قضية رئيسية من قضايا السلام عاشت منذ قيام المنظمة الدولية وحتى يومنا هذا . وكذلك فإن الانتماء المصري لأفريقيا والعالم العربي ، والذي نعتز به أكبر الاعتزاز ، قد أتاح لمصر دورا متميّزا في أنشطة الأمم المتحدة وتجربة خاصة في معايشة تطوّر المنظمة ومبل تناولها للقضايا الرئيسية التي شهدتها السنوات التي مرّت من عمرها .

إن لفترة أربعين عاما قد تكون بحق وجيزة ولا تكفي لإصدار الأحكام العادلة أو اجراء التحليل العلمي الصحيح لتجربة المنظمة الدولية . ففي الوقت الذي شهدت فيه تلك الفترة تقدما علميا وتكنولوجيا واقتصاديا هائلا إذا ما قيس بمهنجات

البشرية في مجموعها ، فإن التحدي الذي يواجهه العالم الآن هو القدرة على بلوغ مثل هذا القدر من الانجاز في السلوك البشري بهدف التحقق من اشاعة السلام والامان والمساواة في أنحاء العالم اليوم . واعتقادي أن الاجيال القادمة ستقف حائرة أمام حضارة حققت تلك المنجزات المادية الهائلة في هذا الوقت الوجيز وعجزت عن تحقيق آمال شعوب في التحرر والحرية وممارسة الحقوق التي اقترتها ذات المنظمة الدولية التي نفخر جميعا بالمساهمة في كيانها ، وستظل قضايا فلسطين وجنوب افريقيا والفوارق الاقتصادية الضخمة بين شعوب العالم ، علامات استفهام كبيرة في تاريخنا لعجزنا عن التوصل لحلول عادلة لها ، وقد يؤخذ ذلك علينا بمفة خاصة كأعضاء في هذا المجلس ، باعتباره الجهاز الدولي الرئيسي الذي يضطلع بالمسؤولية الاولى في مجال حفظ السلم والامن الدوليين . من أجل هذا ، فإن علينا أن نتدبر بعناية هذا المنعطف الدقيق لتطور عالمنا المعاصر ونتممّن في كل ما تطرحه الدول أعضاء المنظمة من على منبر الجمعية العامة وفي جلسات هذا المجلس الموقر .

منذ ثلاثة اعوام طرح السيد الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه امام الجمعية العامة اعادة دراسة الوضع الدولي وتقييمه من كل جوانبه في اطار الامم المتحدة من اجل اقامة نظام دولي جديد تسوده العدالة وبيعه السلام والرخاء . كذلك فقد سبق لمصر ان طالبت بعقد دورة خاصة لبحث مختلف جوانب اداء الامم المتحدة ومسؤولياتها في حفظ السلم والامن الدوليين ، ذلك المطلب الذي حظي بتأييد العديد من اعضاء المنظمة الدولية نظرا لاهميته الخاصة .

ومن هذا المنطلق فان مصر قد تلقت باهتمام ما ركّز عليه رئيس الجمعية العامة في خطاب افتتاح الدورة الحالية بشأن ضرورة عقد مؤتمر لمراجعة ميثاق المنظمة لازالة التناقض بين نص الميثاق وروح تطبيقه . وما اشار اليه فيما يتعلق بتطبيق المادة ٢٧ من الميثاق التي ادرك اعضاء المنظمة انها اعطت للاعضاء الدائمين في مجلس الامن حق نقض مزدوج لم يقصد واضعو الميثاق منحه .

لقد وصف الامين العام في تقريره عن اعمال المنظمة العالم الذي نعيش فيه اليوم بانه عالم الوعد والتطلع غير المحدود ولكنه كذلك عالم الخطر الكامن والمنذر بالنهاية ، ووضع الصورة واضحة في اختيار تاريخي بين عالم مليء بالوعود والامال والتقدم ، وعالم مخوف بالمخاطر والمنازعات .

ومصر لدى ممارستها لاختيارها التاريخي ستكون بلا تردد الى جانب تعزيز قدرة هذه المنظمة والعمل على تطويرها حارسا للسلام واطارا للتعايش بين الامم والشعوب ، ومستظل مبادئ الميثاق واحكامه بالنسبة لمصر كما هي بالنسبة لكثير من الشعوب النامية والمستقلة حديثا هي الضمان لصون استقلالها وسيادتها في ظل الشرعية الدولية ومبادئ الميثاق ومقاصده .

ان مستقبل الامم المتحدة سوف تؤثر فيه وتموغه تلك التغيرات العميقة التي طبعت تطور الانسانية خلال هذه الحقبة الوجيزة من الزمن . ولعل الحاجة الى التكافل بين الامم هي اعرق هذه التغيرات كضرورة لبقائها وكضمان لتقدمها .

لقد اتاحت لي الفرصة من خلال مباشرتي لمهام منصبتي السابق هنا كمندوب دائم

لمصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك أن اعاصر عن قرب ممارسات الأمم المتحدة فسي مواجهة العديد من التطورات الدولية السياسية والاقتصادية ، ويمكنني أن أقول عن تجربة أن أسلوب الأمم المتحدة في مواجهة الأحداث والازمات التي تواجه عالمنا المعاصر قد اهتمت تدريجيا عن الفلسفة التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تقوم اساسا على تفويض مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين من جهة ، وعلى ضرورة الالتزام بالقرارات التي يصدرها المجلس لمواجهة كل ما يهدد السلم العالمي من جهة أخرى . ورغم ذلك فإن ظاهرة الانفرادية لا الجماعية كانت لها الغلبة الى حد كبير ، مما خلق نوعا من التراجع التدريجي عن النهج الدولي والنهج المتعدد الاطراف في معالجة المشكلات الدولية .

أن الحاجة اليوم اشد ما تكون لتحليل دقيق وتشخيص علمي وواقعي للوضع الدولي الراهن لا يستهدفان توزيع اللوم وتقسيم المسؤولية بل يستهدفان تعميق معاني التكتاف والتضامن لتجاوز مظاهر حدة التوتر والتصدي لتعاقد ظاهرة العنف واقتحام المعضلات الاقتصادية .

أن المنظمة الدولية ، في عامها الأربعين اعوز ما تكون لبلورة تصور علمي ، بل الى رؤية متجددة لتحقيق فعالية نظام الأمن الجماعي في ظل احكام الميثاق ، ذلك النظام الذي تركز عليه فلسفة المنظمة منذ ان كانت حلما يراود مؤسسيها ، وهي الآن اعوز ما تكون الى تعزيز قدراتها ، من خلال استجابة اعضائها لقراراتها وتلبيةتهم لارادتها واستلهامهم لحكمتها الجماعية ، خاصة ما كان منها يتصل بقضايا السلم والأمن الدوليين ، وما كان يتناول حقوق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير والعيش في ظل نظام دولي آمن بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أن أي دراسة متأنية لأعمال المجلس تؤكد أن احتدام التنافس بين القوتين العظميين في عالمنا المعاصر قد أشر سلبا على الامكانيات المتاحة لتطبيق احكام ميثاق الأمم المتحدة وانتقص من قيمة وفاعلية فلسفة الأمن الجماعي وأدى الى فقدان مجلس الأمن ، وهو الجهاز الرئيسي المنوط به صون السلم والأمن الدوليين لقدراته على

اتخاذ القرارات الحاسمة لوقف العدوان ولتسوية المنازعات الدولية ، بل ايضا لمتابعة تنفيذ قراراته حتى لو كانت قد صدرت بالاجماع .

لقد اثبتت التجارب ان مجلس الامن ، لا سيما في اوقات الازمات وما اكثرها ، قد بات يفتقد الى القدرة على الحركة نتيجة لفقدان الارادة السياسية في اغلب الاحيان ، مما حال بينه وبين ممارسة مسؤولياته على الوجه الاكمل واصبح دوره يقف عند اصدار ادانات او اطلاق نداءات فضلا عن الاساءة المتكررة لاستخدام حق "الفيتو" مما جعل المنازعات الدولية تدور في حلقة مفرغة من التنافس بين الكتلتين المتصارعتين .

ان ذلك كله يجزم بالحاجة الملحة الى اعادة النظر في نظام الامن الجماعي القائم داخل المنظمة بهدف جعله اكثر فاعلية وتأثيرا . وفي مقدمة المناهج لتحقيق فاعلية اكبر لمجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين نوع السلوك الذي تتبعه الدول الاعضاء في المجلس والارادة السياسية التي تعبر عنها خاصة ارادة الدول الدائمة العضوية في المجلس التي تتحمل مسؤوليات خاصة .

ومن اشتراطات استعادة قدرة المجلس على العمل والفاعلية ، توافر الامكانيات ، ومن قبلها الارادة الجماعية ، للالتزام اطراف النزاع بتنفيذ قراراته والامتناع لها . ومما لاشك فيه ان ذلك كله لا يتأتى الا في اطار من التعاون بين الدول الاعضاء في مجلس الامن ، وفي اطار التنسيق بين المجلس والجمعية العامة من خلال برامج متابعة تتسم بالشمول والاستمرارية للقرارات الصادرة عن الجهازين .

انه لمن دواعي الاسف ان قرارات المجلس حتى تلك التي صدرت باجماع الاعضاء لم توضع موضع التنفيذ الكامل ، الامر الذي يؤكد ضرورة توافر الارادة السياسية ثم توافر القدرة على الالتزام والاستجابة . كما انه من المناهج الحيوية لزيادة فاعلية المجلس ، بعد توفر الارادة السياسية وانتهاج سلوك جماعي ، ذلك الاطار الواسع من الآليات المتاحة للمجلس في معالجته للمواقف والمنازعات التي قد تهدد السلم والامن الدوليين ، وهي آليات تعددت اشكالها وتفاوتت في فرص نجاحها ، سواء كانت ذلك الشكل المبتكر المستحدث الذي تمثل في انشاء قوات لحفظ السلام للفصل بين المتحاربين

والحفاظ على الوضع الراهن او المساعي الحميدة للامين العام والامكانيات المتاحة في النظام الداخلي لعقد اجتماعات دورية للمجلس لاستعراض الموقف الدولي ورصد الاحداث المنذرة بالانفجار في اطار ما اصبح يعرف بالدبلوماسية الوقائية ، ثم ممارسة الامين العام لصلاحياته في تنبيه المجلس الى اى موقف او حالة تشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين ، وقيامه باتصالات ومشاورات وجميعه للمعلومات المتعلقة بمناطق التوتر في العالم .

إن هذه الاشكال المتنوعة للآليات المتاحة للمجلس لا شك سوف تزداد شراء وفاعلية بتحديث وترشيد اجراءات المجلس التي مازالت رغم إقرارها من أربعين عاما ذات طابع مؤقت وليست شاملة أو نهائية ، ولقد بات محتما العمل على تحديثها وإضفاء المرونة اللازمة عليها لتستوعب متطلبات العلاقات الدولية وتأخذ في اعتبارها الخبرة المكتسبة طيلة هذه السنين .

وفي ضوء كل ما سبق فإن مصر بصدد طرح مبادرة محددة تهدف الى تحديث وترشيد اجراءات مجلس الامن وأسلوب عمله بغية زيادة فاعليته وتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته في التوقيت الصحيح ، وتأخذ في اعتبارها مقترحات الأمين العام ، في تقريره للمنظمة خلال عام ١٩٨٢ ، وخلال العام الحالي ، التي تتسم في تقديرنا بالموضوعية والعمق والصراحة في معالجة أوجه القصور التي يعاني منها مجلس الامن وتعاني منها المنظمة ككل لعدم فاعلية نظام الامن الجماعي . هذه الافكار التي تطرحها مصر إنما تنبع من ايماننا العميق بضرورة الدفع قدما بأعمال المنظمة وبمفة خاصة أجهزتها الرئيسية المسؤولة عن السلم والامن الدوليين .

وقد سبق أن بحث المجلس في مشاورات غير رسمية بعض هذه الافكار على مدار العامين الماضيين دون التوصل الى اتفاق محدد حول أسلوب تحقيق الاصلاحات المرجوة . ونأمل أن تكون ذكرى الاحتفالات الحالية للميثاق بمثابة الحافز المتجدد على المزيد من البحث والمزيد من الجهد الخلاق لبلورة هذه الافكار وترجمتها الى صياغات عملية تسهم في تحقيق فاعلية المجلس في أدائه وتحمله لمسؤولياته .

إن المفزى العميق للذكرى الاربعين للأمم المتحدة يكمن في تجديد الولاء لمبادئ التنظيم الدولي ولصادقية العمل الجماعي والوفاء بمبادئ الميثاق ومقاصده . وإن مصر إذ تستلهم هذه المبادئ وتسعى لبلوغ هذه الغايات من أجل تعزيز قدرة المنظمة الدولية وزيادة فاعلية جهازها الرئيسي في حفظ السلم والامن الدوليين سوف تطرح خلال هذه الدورة تصوّراتها العملية إسهاما منها في تجديد الثقة بنظام الامن الجماعي ركيزة هذه المنظمة منذ إنشائها .

إن المهام المطروحة على الأمم المتحدة في عهدها المقبلة وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة تتمثل في اضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق لتسوية النزاعات الدولية وخاصة ما كان منها يهدد السلم والأمن الدوليين . إن عشرات القرارات التي أصدرها المجلس وتمثل قاعدة من الاجماع الدولي واجبة الاحترام والتنفيذ ، لاتزال بحاجة الى آليات فعّالة تضعها موضع التنفيذ ، فلاتزال - مثلا - قرارات المجلس ذات الصلة بالشرق الاوسط والقضية الفلسطينية بحاجة الى ترجمة عملية واجراءات تنفيذية لها قوّة الالتزام اذا لم تتوفر الاستجابة الجادة لدى كل الدول المعنية بالنزاع ، كذلك لاتزال قرارات تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير بحاجة الى التنفيذ . ومن غير المقبول أن تظل مرهونة لغياب أو لشلل الارادة السياسية لدى بعض الاطراف ، وكذا فإن قرارات إقامة السلام الشامل والعادل والدائم في اطار الشرعية الدولية واحترام حقوق الشعوب والدول في المنطقة في الوجود والأمن ، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، مازالت بحاجة الى المزيد من الاستجابة المسؤولة لوضع أحكامه موضع التنفيذ ولمتابعة الالتزام بعناصر هذا القرار كوحدة متكاملة تأكيداً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوّة وبهدف إعادة الاراضي العربية المحتلة كافة في الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشريف ، وفي غزة وفي الجولان السورية الى أصحابها ، بالإضافة الى نداءات المجلس المتوالية لوقف الحرب بين ايران والعراق التي تفتقر الى الآلية اللازمة للمتابعة أو للتنفيذ مما أفقدها مصداقيتها ، والارادة الجماعية التي عبّر عنها أعضاء المجلس تجاه التطوّرات المؤسفة في جنوب افريقيا مرات عديدة يقابلها النظام العنصري في جنوب افريقيا بالتجاهل بل والتحقّي .

إن العالم كله يرقب كيف سيضطلع المجلس بمسؤولياته وكيف سيطوّر ويمعزّن فعالياته ، ويجدد أساليب عمله واجراءاته ويستثمر الى الحد الامثل صلاحياته وآلياته ليستعيد الثقة التي اهتزّت بقراراته . ولا شك أن المسؤولية في كل ذلك تقع في المقام الاول على عاتق الدول الدائمة العضوية في المجلس من منطلق الاقتناع الواعي

بحيوية نظام الامن الجماعي وبضرورة توافر الارادة السياسية المشتركة ، والقدرة على الالتزام إذا اقتضى الامر بتنفيذ قرارات المجلس والتحرك دبلوماسيه وقائية مبكّرة لاحتواء بؤر التوتر ومصادر النزاعات والتعاون الجدي لحسمها لصالح السلم والامن الدوليين .

ختاما ، إننا نتطلع الى عصر قريب تصبح فيه المنظمة الدولية جسرا للتلاقي بين الحضارات والقيم وتطورها وترتقي بها مراتب الكمال ، وتغدو فيه جهازا للانذار ضد الاخطار التي تهددنا كشعوب وكدول من كوارث الطبيعة او الانسان ، وتهدد البيئية المادية والبشرية على حد سواء . نتطلع الى عصر تتمكّن فيه المنظمة الدولية من التبشير بالامل في عصر جديد من العلاقات الدولية يسوده السلام والعدل والخير للجميع دون تفرقة في اللون او العنصر او الدين .

إننا نتجه في العيد الاربعين للامم المتحدة نحو الغد بقلوبنا وبمعقولنا بايمان عميق بالحق والعدالة والشرعية ، ونحن نخطو خطواتنا الجسورة الى دروب جديدة غير مطروقة معالمها التفاهم لا المواجهة ، الحوار لا الخصام ، التكافل لا التطاحن ، الصدق لا الخداع ، غايتنا السلام ووسيلتنا السلام ، والوفاء بمسؤوليتنا التي استودعتنا الشعوب من أجل حاضر هذا العالم ومستقبل أجياله .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر نائب رئيس وزراء ووزير

خارجية مصر على كلماته الرقيقة التي وجهها الى بلدي واستهل بها بيانه ، كما اشكره على مضمون بيانه .

المتكلّم التالي هو وزير خارجية الدانمرك صاحب السعادة السيد افي إيلمان

جensen وأعطيه الكلمة .

السيد إيلمان جنسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالتعبير عن سروري إذ أراكم تتراصون المجلس اليوم . وإنني واثق من أنه تحت قيادتكم سنتمكن من إتمام مداولاتنا بطريقة ناجحة . إن تأييد الدانمرك القوي الدائم للأمم المتحدة معروف جيدا . وما فتئت عضويتنا في الأمم المتحدة ، منذ البداية ، إحدى دعائم السياسة الخارجية للدانمرك . وقد أعربنا بشكل عملي عن إيماننا بدور الأمم المتحدة وعلى سبيل المثال عن طريق الإسهام في عمليات حفظ السلم التي تقوم بها المنظمة وعن طريق تأييدنا الحازم - قولا وعملا - في جهود الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية ، وكذلك عن طريق الإسهام بجهودنا في هذا المجلس .

وما فتئت مجلس الأمن ، الذي يسند اليه الميثاق المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، لأسباب معروفة للجميع ، يُجَرَّد إلى حد كبير من قدرته على الوفاء برسالته الأصلية . إلا أنه لا يشترط أن تكون المنجزات مكتملة حتى تكون واقعا فعليا . وإنني أتفق تماما مع الأمين العام في أن مجلس الأمن في ظل الواقع الحالي للحياة الدولية يلعب دورا حيويا ، وفي كثير من الأحيان رئيسيا في توفير الاستقرار وحصر الصراع .

وتبحث حكومتي بحثا متأنيا الكيفية التي يمكنها بها ، بوصفها عضوا في مجلس الأمن ، أن تسهم في زيادة تعزيز هذا الجهاز في أدائه للمهام المسندة اليه بموجب الميثاق .

ان اشتراكنا في عمل المجلس يوجهه اعتباران اساسيان . الاعتبار الاول هو اننا نسمى لان يعمل المجلس باعتباره محفلا للتفاوض بدلا من ان يكون محفلا للنقاش . ينبغي ان يميز المجلس نفسه بوضوح عن الجمعية العامة . ان كلا الجهازين مهم ولكن بطريقة منفصلة .

وحتى يحتفظ مجلس الامن بسلطته ونفوذه الحقيقي في الاحداث العالمية ، وينبغي بهما من الضروري ان يتحدث بصوت واحد . لذلك فان المسمى الدائم للدانمرك هو التوصل الى اتفاق داخل المجلس . ان الإجماع لازم بصفة عامة باعتباره علامة واضحة لا لبس فيها ، يرسلها المجلس لاطراف النزاع وليؤمّن ان قرارات المجلس سوف تنفذ بالفعل .

الاعتبار الثاني وهو يتصل بالاعتبار الاول ، هو اننا نود ان نرى ان المجلس يتناول الصراعات الاقليمية داخل سياقها الاقليمي بدلا من معالجتها باعتبارها اشارا مترتبة على المنافسة الواسعة النطاق بين الشرق والغرب . اننا لا نحوى على الاطلاق ان نسط تحليل الصراعات الاقليمية او العناصر التي تزيد من تفاقمها او التي تسببها في بعض الاحيان . ومع ذلك ينبغي ان تركز الجهود التي تبذل لحل هذه المشكلات على الاسباب الاقليمية التي كثيرا ما يكون لها طابع اقتصادي او اجتماعي . وعند المقارنة بهذين الخطتين الارشاديين نجد ان خبرتنا في مجلس الامن مختلطة .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، فان الطريقة التي عالج بها مجلس الامن هذا الموضوع في الشهور التسعة الماضية تشجعنا بشكل عام . والموقف الوطني للدانمرك بشأن هذه المسألة واضح . فقد اعتبرنا ، لسنوات طويلة ، ان الحالة في جنوب افريقيا تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين وانها مصدر للتوتر في الجنوب الافريقي كله . وحتى نقضي بطريقة ملمية على نظام الفصل العنصري يجب على المجتمع الدولي ان يزييد من ضغطه على جنوب افريقيا وان يجعل هذا الضغط أكثر فاعلية عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة بما في ذلك التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق .

ان الحالة الراهنة تتطلب قدرا كبيرا من الواقعية والمرونة داخل المجلس ، والاعتراف بأهمية ارسال رسالة لا لبس فيها الى جنوب افريقيا ، من جانب مجلس الامن .

ان التفهم المتزايد ان نظام جنوب افريقيا هو وحده الذى يستفيد اذا منع المجلس من التعبير عن المعارضة العالمية للفصل العنصرى امر يشجعنا .

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب لبنان والصراع الدائر بين ايران والعراق ، فان النتائج مخيبة للآمال . فاذا نظرنا الى احكام ميثاق الامم المتحدة التي تتعلق بدور المنظمة في صيانة السلم ، فسيبدو ان الصراع بين ايران والعراق هو نوع المشاكل التي ينبغي ان تكون الامم المتحدة قادرة على حلها . ولئن تمكن الامين العام بفضله جهده المشاير والدؤوب ، وبتأييد من المجلس ، ان يحقق بعض النتائج فيما يتعلق بضبط النفس في هذا الصراع الدموى غير المميز ، فان مجلس الامن لم يتمكن من الاضطلاع بدوره بشكل صحيح .

لقد اعرب اعضاء المجلس مؤخرا عن تأييدهم القوى لمساحي الامين العام بشأن مسألة قبرص . وباعتبار الدانمرك بلدا شارك في قوات الامم المتحدة العسكرية لصيانة السلم في الجزيرة طوال اكثر من ٢٠ سنة فاننا نشارك الامين العام اقتناعه بان ما تحقق فعلا منذ تقدم بمبادرته في ٢/١ اغسطس ١٩٨٤ يمكن ان يفضي الى اتفاق مبكر على الاطار اللازم للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمسألة قبرص . لذلك فاننا نحث الاطراف على ان تبذل في الاسابيع القادمة ، بالتعاون مع الامين العام ، جهدا للتوصل الى اتفاق مبكر .

ومنذ ان قدم الامين العام تقريره الاول ، حاول ان يسترعي بشكل دائم انتباه هذا المجلس واعضاء المنظمة الى فرص تحسين الموقف ولكنه في الوقت نفسه بيّن بشكل واضح أوجه القصور المتعلقة بالحالة الراهنة . لقد اشارت هذه الملاحظات كثيرا من التفكير النافع . وفي هذا الصدد أود أن اشير الى التقرير الذى وردت فيه آراء حكومات دول الشمال الخمس بشأن تعزيز الامم المتحدة ، وهي الآراء التي قدمت الى الامين العام في حزيران/يونيه ١٩٨٣ وتم تعميمها على اعضاء هذا المجلس . لقد اشرنا في هذه الورقة الى الرغبة في تعزيز قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ، وفي عقد جلسات دورية للمجلس كجزء من انشاء نظام للانذار المبكر واستخدام الامين العام بطريقة اوسع للسلطات المخولة له بمقتضى المادة ٩٩ من الميثاق .

وفي التقرير السنوي الاخير ، يتقدم الامين العام باقتراحات محددة لها طابع سياسي لتحسين موقف مجلس الامن واحترام قراراته . اننا نوافق بشكل خاص على الاقتراح بان يبذل المجلس في المستقبل القريب جهدا متائيا ومنسقا لحل مشكلة او مشكلتين من المشكلات الكبرى المعروفة عليه . ونحن نعتقد من جانبنا انه ينبغي لمجلس الامن ان يركز على المشكلات القائمة في الجنوب الافريقي في المستقبل القريب .

وفي الختام ، لا يمكن لاحد اليوم ان يتصور وجود عالم من غير الامم المتحدة . ولكن ينبغي ان نفعل الكثير لتعزيز دور مجلس الامن في المحافظة على السلم والامن الدوليين . لقد بدأت العملية ولا يمكن ارجاع عقارب الساعة الى الوراء . وما هو مطلوب الان هو التطبيق الكامل للاحكام الواردة بالفعل في الميثاق ، وفوق ذلك كله ، الارادة السياسية الكافية من جانب الاطراف المتصارعة لاستخدام آليات المجلس واتباع قراراته .

ان احراز التقدم في هذا المدد يمكن ان يجنبنا الكثير من المعاناة البشرية ويساعد في جعل شعار الدورة الاربعين " الامم المتحدة من اجل عالم افضل " حقيقة واقعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية

للدانمرك على الملاحظات الشخصية الرقيقة التي ابداهما في بداية بيانه .
المتكلم التالي هو مستشار الدولة ووزير خارجية الصين ، معادة السيد وو شيكيان .

السيد وو شيكيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي أولا ان اهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الامن في هذا الشهر . ان الجهود التي لا تكل والتي بذلتموها للمساعدة في تسوية مسألة من بقايا التاريخ بين الصين والمملكة المتحدة ولتعزيز التعاون الدولي معروفة وتستحق

الثناء . وكصديق قديم لكم ، فانني واشق من ان خبرتكم الدبلوماسية ومهارتكم البارزة ستقودان هذه الجلسة الهامة الى النجاح .

مما لا شك فيه في هذه المناسبة الرسمية للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الامم المتحدة انه من الاهمية بمكان ان يعقد مجلس الامن اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية للتداول بشأن البند المعنون " الامم المتحدة من اجل عالم افضل ومسؤولية مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين " .

ان شعوب كل البلدان تتطلع ، في سلم ، الى بناء عالم افضل . لقد انشئت الامم المتحدة منذ ٤٠ سنة بهدف تجنب ويلات حرب اخرى . ويسبغ ميشاق الامم المتحدة على مجلس الامن مسؤولية اساسية في حفظ السلم العالمي ووقف اعمال العدوان . وعلى الرغم من عدم حدوث حرب عالمية مدة اربعة عقود ، فان سباق التسلح المحموم والمراعات الاقليمية التي تحدث بين الحين والآخر اخضعا السلم لتهديد وتدمير دائمين . ان مسؤوليات مجلس الامن اليوم لم تقل بل اصبحت اكثر جساما . ولمصلحة صيانة السلم العالمي وبناء عالم افضل فان مجلس الامن مطالب بان يظطلع بمسؤولياته السامية بشكل اكثر فعالية . ويجب علينا نحن أعضاء مجلس الامن ان نستجيب الى هذا المطلب المعقول .

وإذا نظرنا الى الأربعين سنة الماضية نرى أن مجلس الأمن بحث العديد من الصراعات في أجزاء مختلفة من العالم وإتخذ عددا كبيرا من القرارات لتسوية القضايا ذات الملة ، ومن ثم لعب دورا إيجابيا في منع نشوب الصراعات ونزع فتيل التوتر فيها وإحتوائها وتخفيف التوتر الدولي . وكل هذا جدير بالشناء . بيد أننا يجب ان نلاحظ أيضا أن مجلس الأمن إتخذ قرارات خاطئة بشأن مسائل معينة مارت بعكس إرادة شعوب العالم وأضرت بمصالحها . والمساءلة الآن هي أن أداء مجلس الأمن ، إذا قيس في ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، هو أقل من المستوى المنشود . ومما يبعث على القلق العام هو أن المجلس في أغلب الأحيان يظهر عاجزا عندما يطلب منه أعضاء الأمم المتحدة إتخاذ التدابير الفعالة ضد إنتهاكات السلم .

ومن التغيرات الايجابية والمشجعة في عالم ما بعد الحرب العالمية بزوغ عدد كبير من الدول المستقلة حديثا على الحلبة الدولية ، مغيرة تكوين الأمم المتحدة ومجلس الأمن . أن بلدان العالم الثالث والدول الصغيرة والمتوسطة الحجم تلعب دورا بناء ومتزايد الأهمية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن . ومثل نجاحات وإخفاقات المجلس في الماضي يوفر لنا زبدة للتفكير . فعندما يتمسك مجلس الأمن بدقة بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ويبرز المطالب العادلة للأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، لاسيما بلدان العالم الثالث والبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ويستمد الحكمة الجماعية من خلال المشاورات الكاملة . ، يحقق النجاح في أعماله . وعندما تهدر مقاصد ومبادئ الميثاق ، وتفرض إرادة الدول الكبرى على مجلس الأمن ، فإنه يعاني من نكسات . وينبغي أن نقيّم هذه التجربة التاريخية التي ينبغي أن ننظر اليها كمرجع ومرشد في معينا المشترك الى السبل الصحيحة لتسوية القضايا الراهنة .

وهنا أود أن أدلي ببعض الملاحظات حول سبل تعزيز دور مجلس الأمن . أولا ، يجب على مجلس الأمن ، في كل أنشطته ، بما فيها عمليات حفظ السلم ، أن يلتزم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة بمقاصد ومبادئ الميثاق . وهذا يتطلب من جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تراعي وتؤيد بدقة ، في الشؤون الدولية ، مبادئ إحترام

السلامة الإقليمية للبلدان الأخرى وسيادتها ، وتسوية المنازعات الدولية بالمساواة السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والتشاور على قدم المساواة .

ثانيا ، يجب على مجلس الأمن ، لدى إضطراره بواجباته ، أن يستجيب بصدق لآراء العملية والمائدة لدى أعضاء الأمم المتحدة ، ويؤيد مطالبهم المعقولة ، ويعرب عن تطلعاتهم المشروعة . إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن مجلس الأمن يتصرف " بالنيابة " عن أعضاء الأمم المتحدة ، لذلك يجب أن يحقق العدالة للبلدان التي وقعت ضحية للعدوان . ولا يمكن ضمان نتائج مفيدة تترتب على أعمال مجلس الأمن إلا بذلك .

ثالثا ، ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يفوا ، بحسن نية ، بالمسؤوليات الخاصة التي أسبغها عليهم ميثاق الأمم المتحدة . وعليهم أن يكونوا القدوة في الإمتثال لمقاصد ومبادئ الميثاق بأعمال فعلية ، وعليهم أن يحترموا الإرادة الجماعية للأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة ويؤيدوها ، ويتشاوروا مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على قدم المساواة ويعملوا بالتعاون الوثيق معهم . إن الشؤون الدولية يجب ألا تكون إحتكارا تعسفيا لقلّة من الدول الكبرى . إذ لا يمكن تناول تلك الشؤون تناولا جيدا إلا من خلال التشاور على قدم المساواة بين البلدان المعنية . إن المسؤوليات الخاصة تعني واجبات أكبر ، وسلطة حق النقض يجب ألا تستخدم وسيلة للدفاع عن أعمال العدوان والظلم .

لقد أسمعنا أن نلاحظ أن الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دي كوييار ، قد عرض بعض الفكر في تقاريره السنوية عن أعمال المنظمة أثناء السنوات القليلة الماضية ، كما قدم أعضاء كثيرون في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن مقترحات في هذا الصدد . وتشتمل هذه على تعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ودعم الأمين العام في جهوده النشطة متشبا مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وولاية مجلس الأمن . إننا نرى أنها تشتمل على فكرة بناءة تستحق المزيد من الدراسة . ونرجو مخلصين أن يواصل مجلس الأمن جهوده لتحسين فعاليته وللوفاء بواجباته ، كما نرجو أن يتمكن تحقيق نتائج ملموسة في وقت مبكر .

وبغية تعزيز دور الأمم المتحدة في مجموعها ، نعتقد أن من اللازم ، فضلا عن تحسين وظائف مجلس الأمن ، تحسين وظائف الجمعية العامة . وهذه نقطة جوهرية يجب ألا تهمل لأن الجمعية العامة تتمتع بتمثيل أوسع مقارنة بالمجلس . وفي السنوات الأخيرة اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عددا من القرارات الهامة لصيانة السلم والأمن ومعارضة العدوان والتمسك بالعدالة ، والفصل في ذلك يرجع إلى بلدان العالم الثالث والبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم . إن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء طالبت بقوة بتعزيز دور الجمعية العامة . والصين تؤيد هذه المطالبة .

إن الصين ، بصفتها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة وعضوا دائما في مجلس الأمن ، تدرك تمام الإدراك المسؤوليات الثقيلة الملقاة على عاتقها . والصين ، في معرض أنشطتها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، التزمت على الدوام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكرمت نفسها للقضية العادلة ، قضية صيانة السلم والأمن الدوليين . وبإنتهاج الصين لسياسة خارجية مستقلة طورت علاقاتها مع البلدان في جميع أنحاء العالم على أساس المبادئ الخمسة للتعایش السلمي . وفي هذه المناسبة الرسمية للإحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة أود أن أكرر أن الصين ، حكومة وشعبا ، ستعمل كالعهد بها ، مع جميع البلدان والشعوب الأخرى المحبة للسلم من أجل الحفاظ على السلام العالمي ومن أجل عالم أفضل ، ومستقدم مساهمتها في تحقيق هذين الهدفين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : اسمحوا لي أن أعرب عن شكوري

الشخصي لمستشار الدولة ووزير الشؤون الخارجية في الصين على ملاحظاته الطيبة على دوري - على حد قوله - في المساعدة على حل مشكلة خلفها التاريخ ، وهو عمل تتم مشاركة بالدرجة الأساسية ، وانني أحيي شريكي في ذلك العمل بنفس الروح التي حيّانني بها .

أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي المدرج على قائمتي ، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو ، معادة السيد باسل لايتار غويسو .

السيد غويسو (بوركينا فاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرحب وفد

بلاى بمبادرة مجلس الأمن لعقد هذه الجلسة الرسمية عشية الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، ونرحب ، سيدى الرئيس ، بانعقاد هذه الجلسة تحت رئاستكم .

قبل أربعين عاما ، بعد أن استغلّت شعوب العالم العبر من ويلات حربين عالميتين ، اعربت عن تصميمها المشترك على أن تعمل سوية لتجنب الأجيال المقبلة ويلات الحرب . ولقد اعلنت كذلك إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة وقيمة الإنسان ، والحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها .

أن الأعراب الملموم والحي عن هذه الإرادة المشتركة قد أدى إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي تتضمن أهدافها صيانة السلم والأمن الدوليين وتنمية علاقات ودية بين الأمم تقوم على احترام مبادئ تساوى الشعوب وحققها في تقرير المصير ، وتحقيق التعاون الدولي عن طريق حسم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والانسانية وعن طريق تطوير وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، دون أى تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .

والسؤال الذى يشغلنا اليوم هو معرفة مدى الدور الفعال الذى تظطلع به الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص من أجل الاسهام في تحقيق عالم أفضل للجميع . وهذا السؤال يدفعنا في المقام الاول الى أن نتساءل عما تعنيه عبارة "عالم أفضل للجميع" . وبعد ذلك يدفعنا هذا السؤال الى أن نتساءل عن الدور الذى لعبه المجلس ، أو الدور الذى كان يمكن أن يظطلع به لتحقيق هذه الغاية .

بالنسبة لبلاى ، بوركينا فاسو ، وهو من أفقر بلدان العالم حسب احصاءات الأمم المتحدة - يمثل العالم الأفضل للجميع عالما تتلاشى فيه السجون التي يقبع فيها ملايين البشر بسبب مواد بشرتهم أو ثقافتهم المختلفة ، عالما تزول عنه كل أشكال الاستغلال والقهر والسيطرة ، وعالما يختفي منه الجهل والجوع والعطش والمرض السي الأبد .

وبالنسبة لشعبي ، وبلدي وقادته السياسيين ، يمثل العالم الافضل ، اولا وقبل كل شيء ، ضمان خبزنا اليومي ومياه شربنا ومحتنا ومحو الامية للجميع . هنا ، وهذا فحسب ، تكمن فلسفة فهمنا لعبارة "عالم افضل للجميع" . وفيما عدا هذا المجال الملموس والعملي والواقعي ، لن ننخرط بوركيننا فاسو الا في نظريات جوفاء عن مفاهيم يطلقها الآخرون عن تفسير العالم الافضل وفقا لتجاربهم الذاتية .

من الصحيح ان اهداف الامم المتحدة كانت ترمي الى التحويل التدريجي للعالم الى هذا القالب بالتحديد . ولذلك ، يجدر بنا عشية الاحتفال بالذكرى الاربعين للامم المتحدة ان نسأل انفسنا امثلة جادة عن كيفية نجاحنا ، منفردين ومجتمعين ، في ترجمة هذه الارادة الى واقع ملموس .

وبعبارة اخرى ، يتعين علينا ان ننخرط في نقد ذاتي فردي وجماعي لتقييم نجاحاتنا واخفاقاتنا ، ولنفتح على ضوء هذا التقييم افقا جديدة امام منظمة تعتبر اكثر دينامية لانها اكثر تكيفا مع الحالات الجديدة لاعضائها . وهذا يصدق بمفحة خاصة في مجلس الامن الذي يؤثر ، نتيجة للدور المناط به بموجب الميثاق ، عن طريق اعماله الايجابية او السلبية ، في تحقيق الاهداف التي ذكرتها لتوى .

لقد اضلعت الامم المتحدة باعمال ايجابية عديدة ، وماكتفي بذكر اهمها . في مجال تصفية الامتعمار ، التي لم تستكمل بعد ، نالت العديد من الشعوب والامم ، بفضل اعمالها الشجاعة وثباتها ، السيادة الدولية والاستقلال الوطني . وقد تحقق التعاون الدولي الى حد ما . وتمكنت الانسانية حتى الان من تجنب نشوب حرب عالمية ثالثة .

ان وفد بلادي يرحب بهذه النجاحات التي تظهر بوضوح ما يمكن للعالم تحقيقه بالجهد المتضافر فيما بين الشعوب . ومما يبدو لنا اكثر اهمية ، نحن الذين نحصر على مستقبل البشرية بسبب تمسكنا بالتزامنا بالميثاق ، هو صيانة هذا المستقبل الذي نتوخى فيه النجاحات المقبلة . ولن يمكن تحقيق ذلك الا اذا توفرت الارادة السياسية لكل دولة للتصرف في كل مكان وزمان بالتزام صارم بالميثاق .

لقد انتهك الميثاق اثناء الاعوام الاربعين الماضية ، مرات عديدة . إن ازدهار العلم قد اعطانا الامل في ان يتلاشى الى الابد الشعور بالتفوق العنصرى الذى كان وراء قيام الاستعمار والحروب بين الامم . ولسوء الحظ ، تشير بعض اوجه اخفاقنا الى ان هذا الشعور لا يزال قائما . ان رغبى تقبل الاخرين على ما هم عليه والتصميم العدوانى على فرض قيمنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على الغير كانا وما زالا يولدان بؤر التوتر والمواجهة الدامية في كل بقاع العالم .

ان هذا الرفض ، وتلك الرغبة السلبية يبرزان كل يوم في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وغيرها من بقاع العالم . ويتجلمان كل يوم في الاستقطاب العالمى الذى شجعنا عليه جميعنا ، بطريقة او باخرى ، عن وعي او دون وعي ، باعترافنا الضمني بان هذا العالم ينقسم الى دول عظمى وغيرها ، وما هو اسوأ من ذلك بمساحتنا لتلك الدول العظمى ان تفرض علينا نظرتها الخاصة بها الى العالم .

وبما ان المؤمنين وغير المؤمنين على حد سواء ينظرون الى نهاية العالم باعتبارها لعنة إلهية ، فان هذا الرفض وتلك الرغبة يبعثان على الدهشة والخوف والصدمة بسبب عمق العزلة التى يفرق فيها الذين لا يملكون القوة على تدمير كوكبنا . ان الحالة التى تواجهها البشرية اليوم تغضى بنا بحدة الى مواجهة وحشية مع هذه الالهة الجديدة التى يمكنها باشارة واحدة - مواء اكانت جنونية او لم تكن - ان تنهى الحياة على الارض .

ولان هذه الالهة قد حولت مقر السلم والامن الدوليين الى مكان محظور تملى منه ارادتها على العالم عن طريق حقها في النقض ، فقد اصبحت المنظمة عاجزة عن القضاء الكامل على جميع اشكال تهديدات السلم .

لقد وضع ميثاق الامم المتحدة الذى تحمل له بوركيننا فامو اكبر واعمق احترام ، في وقت كانت فيه الظروف التاريخية والتطور العلمى والتكنولوجى مختلفا تماما عما هي عليه الان . ان التقدم الذى احرزته البشرية في هذه المجالات كان دون

شك عاملا قويا للتقارب والتفاهم المتبادل فيما بين الشعوب . وعلى اساس الحالة في ذلك الوقت ، فان واضعي الميثاق جعلوه موجها موب المستقبل لضمان ديناميته وفعاليتها . ولهذا فمما هو متروك لنا ان نضمن الا يجد ابدا تحت اي ذريعة في حالة من الجمود المميت .

ان ميثاق هذه المنظمة ليس من مخلفات التاريخ . وينبغي ان يكون تاريخا للامم التي تتحرك قدما . ولهذا ، من مطلحة كل الامم ان تكفل حيازته لهذه القدرة على التكيف مع تطور شواغلها . اننا نعرف كيف يساء فهمنا وغالبيا ما نتهم بمهاجمة المؤسسات التقليدية في اللحظة التي نجرؤ فيها على التكلم عن التحويلات . ومع ذلك ، ليس من المبالغة في شيء ان نقول انه لو لم يكن مجلس الامن موجودا بالفعل لكان من المستحيل ان نوجده اليوم .

ولئن كان مجلس الامن ، الان كما في الماضي ، مقيدا من حيث فعاليتها ، فذلك يرجع الى ان بعض هياكله لا تتلاءم مع مسار العمر . ومن اجل الانسانية ، يتعين علينا بكل اخلاص وبروح بناءة ان نعالج مشكلة اصلاحه . وبهذا ، وبهذا وحده ، نعتقد اننا يمكن ان نساعد مجلس الامن بفعالية في ان يفضلع بمسؤوليته الاساسية المتمثلة في صيانة السلم والامن الدوليين .

لقد اشار مجلس الامن طوال تاريخه امالا عظيمة . وليس من قبيل المبالغة ان نقول ان مصداقيته قد تعرضت في بعض الاوقات للخطر بشكل مقلق . وعلى ضوء تجربة الماضي ، نعتبر ان واجبا يدفعنا الى الاعراب عن ارائنا بشأن السبيل المؤدى الى زيادة فعاليتها والى ان يكون كفيلا حقيقيا للسلم والامن الدوليين . وحيث اننا حظينا بمراقبة اعماله من الداخل والخارج ، نود هنا والان ان ندلي ببعض المقترحات المحددة الرامية اساسا الى زيادة فعالية هذا المحفل .

إننا نقترح توسيع عضوية مجلس الأمن .

إن اقتراحنا يستند أساسا إلى نفس الأسباب التي سادت في عام ١٩٦٣ وأدت إلى تعديل المادة ٢٣ ، التي زادت عدد أعضاء مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ عضوا . إن من العدل والانصاف أن تتحول هيكل الأمم المتحدة ، التي نمت منذ ذلك الحين حتى اقتربت من أن تصبح عالمية ، تمشيا مع هذه التغيرات كي تتكيف على نحو أفضل مع أبعادها الجديدة . وإننا نعتقد أن من الضروري اليوم ، بل من الملح ، أن تجري اليوم نفس هذا النوع من التعديلات .

إننا نقترح أن يراجع حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وأن يعدل ، إذا لم يبلغ بأكمله . لقد أسهم هذا الحق إسهاما كبيرا في ترسيخ سيطرة الأقلية على الأغلبية . ومن الصعب أن نفهم ، ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين ، كيف يقبل الذين يقولون بأنهم دعاة الديمقراطية هذا الوضع ويديمونه .

ولئن كنا نفهم الشواغل الرئيسية لواضعي الميثاق ، فإننا نستنكر هذا الحق لأنه شوه معناه الأصلي .

إن حق النقض ، كما نراه ، ينبغي أن يعاد النظر فيه وأن ينظر إليه بإعتباره تعبيرا عن الإرادة المشتركة بدلا من أن يعتبر صورة لسلطة دولة من الدول تسعى إلى فرض إرادتها الخاصة على الآخرين .

وبقدر إستجابتنا لرياح التغيير ، وبقدر ادراكنا للدور الذي يتعين علينا القيام به في مجلس الأمن بغية ضمان إحترام ميثاق الأمم المتحدة لتتمكن الإنسانية من الإزدهار ، فإن بوركيننا فاسو ، حاولت خلال فترة عضويتها أن تتحلى بأكثر قدر من الإعتدال . وما برح شاغلنا الدائم والباقي هو ضمان أن يكون إسهامنا في البحث عن حلول للمشاكل التي يواجهها العالم لصالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين دوما وبصورة قاطعة .

دعونا مرة أخرى نفتح الباب لمخيلتنا الإبداعية . دعونا نتحدى مرة أخرى بالإرادة السياسية لكي نغير ما لم يعد يستجيب الى التطلعات المشتركة . إن من الممكن تماما أن نتصور أن يعطى حق النقض وفقا للتوزيع الجغرافي لأعضاء مجلس الأمن . وما من شك في أن هذا التغيير في النظام القائم ، الذي يبدو لنا بالها ، من شأنه ، شرط أن يوافق الجميع على التمسك بالتزاماتهم وتعهداتهم بحذافيرها ، أن يتيح تنفيذ القرارات العديدة التي إتخذناها ، والتي تظل عادة حبرا على ورق .

إننا نقترح أن يعقد في عام ١٩٨٦ إجتماع عالي المستوى لمجلس الأمن يدرج على جدول أعماله مسألة نزع السلاح ، التي نعتقد أنه ينبغي أن ينظر اليها بإرتباط وثيق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإنسانية جمعاء .

وليس من الطبيعي بالتاكيد أن لا تكون هذه المسألة الهامة ، التي تمثل تهديدا دائما للسلم والأمن الدوليين ، مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن .

إن وفد بلادي يود أن يعرب ، في عشية الذكرى الأربعين لإنشاء منظمنا ، وقرب خروج بوركينا فاسو من مجلس الأمن عن الأمل في أن يستجيب كل واحد منا الى النداء الذي وجهته لنا الإنسانية على لسان الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كويبار ، في تقريره لعام ١٩٨٥ عن أعمال الأمم المتحدة .

إن الإنسانية بحاجة الى العلم والأمن لا الى المجابهة والتكتلات الإيديولوجية .

إن الإحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ينبغي أن يكون فرصة لكل واحد منا لنعاهد انفسنا على الإسهام في تحقيق عالم أفضل بالنسبة للجميع .

إن واجبنا يحتم علينا أن نحول هذا العالم الى مكان يملح لتعيش فيه الإنسانية .

دعونا نضامر جهودنا لوضع حد لغطرسة المتعنتين ، ولإنهاء المشهد الحزين للأطفال الذين يموتون جوعا ، وللقضاء على الجهل ، ولضمان نصر الثورات المشروعة

للشعوب ضد ظلم النظام الراهن ، وإخماد صوت طلقات المدافع . وأخيرا ، وبإرادة متضافرة واحدة ، وفي كفاحنا من أجل بقاء الإنسانية ، يمكننا ، كما فعل رئيس بلادي النقيب توماس سنكارا ، في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، أن ننظم السـ الشاعر العظيم نوفاليس في قوله :

" سوف تعود النجوم قريبا الى الأرض التي غابت عنها طويلا ، سوف تعود الشمس قريبا ، سوف يلعب النجم مرة أخرى بين النجوم ، سوف تلتقي كل أجسام الأرض معا مرة أخرى بعد طول إنغمال ، سوف تمثر الأسر اليتيمة القديمة بعضها على بعض مرة أخرى . سوف يعود الى الأرض مرة أخرى مكان الأيام الماضية ، وستضاء الشموع مرة أخرى على كل قبر ، وستشتعل جذوة الحياة مرة أخرى ، سيماد بناء البيوت القديمة ، ستعود الاوقات القديمة ، وسيكون التاريخ حلم الحاضر الممتد الى ما لا نهاية " .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لوزير

خارجية استراليا ، معادة السيد بيل هايدن .

السيد هايدن (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيسي ، لقد بدا لي انني الشخص الرابع عشر الذي أُتيحت له الفرصة لفتح تلك النوافذ التي تحدثت عنها في وقت سابق من عصر هذا اليوم ، الامر الذي يعني أن الفرصة قد أُتيحت لنا لتوفير قدر كبير من التهوية للمسائل التي تهمننا ، وإنني على ثقة من أن النتائج ستكون إيجابية للغاية .

إن الروابط القديمة المشتركة والمستمرة والتقاليد الديمقراطية التي تجمع بلدينا تقودني الى القول إن الوفد الاسترالي وأنا شخصا معيدان لرؤيتكم سيدي

الرئيس - وزير خارجية المملكة المتحدة - تتراصون هذه الجلسة التذكارية التي يعقدها مجلس الأمن بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة .

لقد كانت استراليا من بين الدول البالغ عددها ٥١ التي شاركت في إنشاء الأمم المتحدة منذ ٤٠ عاما . وقد كان هذا التطور تطورا هاما للغاية ، وحاولنا في ذلك الوقت أن نؤكد على بعض النقاط الهامة المتعلقة به من وجهة نظر الدول الصغيرة . فالدولة الكبيرة إتخذت القرارات المتعلقة بشن الحرب والمتعلقة بطرق إنهاء الحرب ، ولكن الدول كافة قد جرت الى عواقب هذه القرارات . وقد سمعت الدول الكبرى التي أن تحقق لنفسها ما يشبه إحتكار السلطة ، ولكنها كانت تفتقر الى إحتكار الحكمة . لقد بات السلم لا يتجزأ : فالحرب التي تشنها دولة تعني الآن تعريض الجميع للخطر .

لقد فهمت بوضوح حقائق القوة العظمى - تأثيرها الضار على العلاقات الدولية وبقاء مناطق النفوذ . ولكن الدول الأصغر شعرت أن من حقها أن تعرب عن آرائها ، وأن تقبل هذه الآراء بوصفها عنصرا في عملية صنع القرارات في التنظيم الدولي الجديد . وقد أدى ذلك الى بعض الحساسية بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة منذ ٤٠ عاما مضت . ولا يزال ذلك يؤدي الى نفس الشيء اليوم . إن إحدى القيم العظيمة للأمم المتحدة هي إنه ، بعد ٤٠ سنة ، لا يزال من الممكن أن تسمع الأصوات الأصغر بشأن المسائل التي تؤثر على رفاهيتها .

وإحدى هذه المسائل هي تحديد الأسلحة ونزع السلاح وأثر العلاقات فيما بينهن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عليها . إن استراليا عضو ملتزم في إتحداد البلدان الغربية . وإننا لا نشعر بأي حرج إزاء ذلك . بيد إننا نشعر بالقلق أيضا إزاء إنعدام الثقة القائم بين الدولتين العظميين الرئيسيتين والاطار الناجمة من المواجهة بينهما . إننا لسنا بساذجين . إننا نفهم أن الإنقسامات مهما كان عمقها لا يمكن إزالتها بين عشية وضحاها .

ولكننا نحث الدول العظمى على أن تراعي شواغلنا بجدية . وإننا نحثها في هذه الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى الأربعين وفي اجتماع القمة في تشرين الثاني/نوفمبر ، على أن تتوصل الى إتفاق بشأن الحاجة الى احتواء خطر نشوب صراع ايما تتصادم مصالحها . وإننا نحثها على التماس كل فرصة من أجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح الفعالين . ومن جانبنا ، فإننا قد عقدنا العزم على المساعدة في هذه العملية عن طريق الاستمرار في طرح الأفكار التي يمكن عن طريقها تحقيق ذلك ، وخاصة عن طريق الحظر الشامل الفعال لتجارب الأسلحة النووية .

ويتمين على الدول العظمى أن تفهم الشواغل المشتركة بين الدول الأصغر والمتعلقة بما يبدو لها إنه سيطرة الدول العظمى المتزايدة على الأحداث ولابد لها أن تفهم مشاعر الخوف المشتركة من أن أي خطأ خطير في التقدير من جانب أي منها ، أو أن أي إنهاء في إدارة العلاقات المتوترة والمعقدة بينها ، قد يؤدي الى الكارثة الكبرى . ولا يمكن لاية دولة أن تتحاشى عواقب الحرب النووية . والواقع إنه من المستحيل تقريبا الآن تجاهل حتى عواقب أي اضطراب اقليمي .

فلننظر الى أصداء الحالة في جنوب افريقيا . إن استراليا تشعر بقلق عميق إزاء التهديد الموجه الى النظام العالمي والناجم عن أنشطة حكومة جنوب افريقيا ، مثل تعويقها لإستقلال ناميبيا وعدوانها على جيرانها . وكل هذه الأنشطة تدبج ، بالطبع ، من نظام العمل العنصري الشرير حقا .

ان عاصمة ذات حجم كبير لاتزال تخيم على جنوب افريقيا . وكان من الممكن تجنبها لو أن التحذيرات التي ارسلتها ام المتحدة دائما الى جنوب افريقيا عبر اعوام كثيرة قد استمع اليها . ان الاقلية البيضاء تبدو وكأنها تتوى - بدلا من ذلك - الاحتفاظ بجوهر المزايا السياسية والاقتصادية ، عن طريق انكار حقوق الانسان الاساسية بواسطة سلطة الدولة التي تمارس القسر الوحشي .

تعتقد استراليا اعتقادا راسخا ان تطبيق الجزاءات ضد جنوب افريقيا ضرورى باعتباره اشارة جادة الى وجوب فك الفصل العنصرى وجميع مظاهره البغيضة قبل ان تحتاج تلك القارة التعمية موجات جديدة من مفك الدماء .

لقد بدأت الحكومة الاسترالية بالفعل اتخاذ اجراءات ضد جنوب افريقيا في مجالات مثل الاستثمارات الرسمية والتجارة . ووضعت مدونة سلوك تتعهد بموجبها الشركات الاسترالية العاملة في جنوب افريقيا بعدم الاستفادة من الفصل العنصرى باستخدام قوانين وممارسات العمل العنصرية . اننا نعد مقترحات لعرضها على الاجتماع الذى سوف يعقد في الشهر القادم لرؤساء حكومات الكومنولث لتعيين مجموعة تمثل الهيئات الدولية لتقديم المقترحات الخاصة بالانتقال السلمي بجنوب افريقيا لتصبح مجتمعا متعمد الاجناس قائما على حق الانتخاب الشامل .

اننا لا نريد ان نرى جنوب افريقيا راکمة . ولكننا نريد ان نراها وقد عادت الى رشدها . نحن نريد ان تفعل ذلك قبل ان ينشر العنف الذى يحدث الان في جنوب افريقيا آثاره الى ما يجاوز حدود جنوب افريقيا . وما لم تستجب حكومة جنوب افريقيا للجزاء الاختيارية والتدابير الطوعية المطبقة عليها حتى الان ، فان استراليا ترى ان على مجلس الامن ان ينظر في الخطوة الثانية وهي : فرض جزاءات اقتصادية الزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق .

هذا ياتي بي الى نقطة هامة اخيرة . وهي تتعلق بدور وفعالية المجلس وبصفة خاصة الملاحظات المتعلقة بهذا الواردة في التقرير الاخير المقدم من الامين العام . اننا مدينون للامين العام بجهود جاد من اجل ترجمة هذه المقترحات الى اعمال

فعالة . فهو يؤدي دورا مفيدا وبناء في تناول نزاعات كبرى ، مستخدما السلطات الموكولة اليه بموجب المادة ٩٩ من الميثاق باسترعاء نظر المجلس الى هذه النزاعات . لقد ارسل بعثة في العام الماضي للتحقيق في الادعاءات الخاصة باستخدام الاسلحة الكيميائية في الحرب بين العراق وايران ، وفي عام ١٩٨٣ قام بمبادرة لإنهاء الاعمال العدائية بشأن جزر فوكلاند . وحكومة استراليا تؤيد الاقتراحات التي ترمي الى اشتراك الامين العام بشكل اكثر تكشيفا كوسيط ومفاوض ومحفز ومحكم للنسبي لإيجاد حلول للمشاكل الدولية التي تهدد السلم .

ومنذ أصبحت استراليا عضوا في المجلس ، حاولنا ان نحسن قدرة المجلس على الدبلوماسية الهادئة عن طريق خفض عدد المتكلمين في مداولات المجلس ، على سبيل المثال . وقد اقترحنا ان تخصص جلسات دورية لاستعراض حالة الامن الدولي وذلك بشكل منتظم . ينبغي الا ينتظر المجلس حتى تتعاهد الازمة فعلا ، كي يدعو الامين العام الى محاولة تسويتها .

اننا نوافق أيضا على اقتراح الامين العام بأن يبذل المجلس جهدا منمقا لتناول مشكلة أو مشكلتين من المشاكل الكبيرة المعروضة عليه . وارى انه ينبغي للمجلس أن يضاعف محاولاته لإنهاء الحرب بين العراق وايران . لقد اقترحت الحكومة الاسترالية ان يخضع المجلس لجلسات خاصة لكل من طرفي النزاع على حدة . ان مجال التقدم صوب الحل يمكن استكشافه بشكل خاص في مثل هذه الجلسات . وعلينا أن نكسر هذا الجمود .

تري الحكومة الاسترالية ان التحسينات العملية التي يمكن تحقيقها ، مثل تلك التي ذكرتها توا ، سوف تعزز فاعلية المجلس في حفظ السلام وصيانتة . ومن المؤسف في هذا السياق ان الفكرة لم تحظ بالقبول في الجلسة الخاصة غير الرسمية التي عقدها المجلس اليوم والتي كان بالامكان ان نتبادل فيها الافكار بحرية وبمراحة في شأن كيفية جعل المجلس يعمل بشكل اكثر فاعلية . ومع هذا ، آمل ان نجد - حتى في هذا الجو الذي يتسم بصفة رسمية واحتفالية اكبر - ان هذا التبادل سيكون مفيدا . ان مسؤولياتنا كبيرة . والنقطة التي ينبغي ان تستقر في أذهاننا هي أنه

قد لا تكون لدينا ٤٠ سنة أخرى اذا فشل المجلس في مواجهة التحديات التي يفرضها المناخ الذي يندثر بالخطر الذي نعيشه . ولا يمكن للمجلس ان يواجه هذه التحديات الا اذا عزز سلطاته وقوته وذلك كما ذكرنا الامين العام . لقد أصبح المجلس الآن ذا أهمية كبيرة للحفاظ على السلام بحيث ينبغي ألا نسمح بفشله نتيجة ارهاقه أو اقحامه في تفاهات . فلنحاول ان نبدأ فترة الاربعين سنة التالية من التاريخ بسياسة ملؤها العزم على تحسين هذا المجلس باعتباره المحافظ على ملام العالم ، والاداة الرئيسية التي نسلم بها الامن للأجيال القادمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر وزير الشؤون الخارجية

الاسترالي على كلماته الافتتاحية الرقيقة .

اعطي الكلمة للسيد جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية .

السيد شولتز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : اموة بما فعله الآخرون ، آحيي رئيسنا على دوره ودور بلاده البتاء المستمر هنا في الامم المتحدة وفي تناولهما لمشكلات العالم .

منذ اربعين عاما جسدت الامم المتحدة وميثاقها اعز آمال البشرية من اجل عالم افضل - عالم يمكن ان تسوى فيه النزاعات الدولية بالوسائل السلمية ، حيث يمكن تعزيز حق تقرير المصير ، حيث يمكن للتعاون الاقتصادي ان ينهض بالازدهار ، وحيث تحترم حقوق الانسان . منذ أربعة عقود ألهمت هذه الرؤية الواسعة الملايين في انحاء المعمورة . واليوم على كل منا ، وبمفة خاصة أعضاء مجلس الأمن ، واجب تجاه شعبه وتجاه الأجيال القادمة للإبقاء على هذه الرؤية حية .

ليست لدى أى منا هنا اوهام بشأن عالمنا أو بشأن الامم المتحدة . فالصراعات الدولية والعدوان والعنف لاتزال تشوه وجه البسيطة ، ولاتزال تلحق المعاناة بالملايين وتهدد السلم العالمي . ولايزال الجوع والمرض يتسببان في وقوع ضحايا بين

الفقراء والمحتاجين . ولاتزال الحرية واكثر حقوق الانسان الاساسية توطأ بأحذية
الطفلة في عديد من أنحاء العالم . ان الامم المتحدة منظمة تواجه المتاعب . إلا ان
هذا ، جزئيا ، لأنها مرآة عالم مليء بالمتاعب .

بالنسبة للبعض ، فان الشرور السائدة في عالمنا شهادة بأن الامم المتحدة قد
فشلت ، وان مؤسسيها كانوا حالمين ومفرطين في المثالية ، وان هذا المشروع المثالي
الذي شرعنا فيه قد إنهار على صخور الواقع .

انني اختلف مع ذلك . فمؤسسو الامم المتحدة لم يكونوا مثاليين حمقى . لقد
كانوا رجال دولة ، وربما أعظم رجال دولة في هذا القرن . وبالنسبة لهم ، لم تكن
الامم المتحدة وصفة علاجية للعالم . لقد علموا ان اتباع مثل الميثاق في عالم يتألف
من الدول ذات السيادة سوف يكون مهمة لا نهاية لها ومخيبة للأمال في أغلب الاحيان ،
وانها سوف تتطلب المشاورة والعمل الشاق من جانب جميع الامم .

لقد آمن المؤسسون بالمستقبل . آمنوا بأنه بوضع المعايير التي يمكن لجميع
الامم ان تتطلع اليها وتعمل من اجلها يمكن احراز التقدم صوب عالم افضل . لقد وضعوا
انفسهم وأمهمهم على مسار دون أى ضمان أكيد للتوصل الى وجهة نهائية ، ولكن بتصميم
دائم على العمل وتقدم الى الامام من اجل ازدهار اكبر وحرية اكبر وسلم اكبر .

ذلك هو المعيار الذي ينبغي ان نحكم على اساسه على الامم المتحدة اليوم .
وينبغي ان يكون هدفنا مواصلة التقدم الى الامام ، والعمل من اجل التقدم على الرغم
من العقبات . وعند قيامنا بذلك ، ينبغي ان نقرن بين المثالية بشأن الاهداف التسي
نسعى الى تحقيقها والواقعية بشأن افضل السبل لتحقيقها في هذا العالم غير الكامل .
ان الامم المتحدة يمكن ان تكون قوة للسلم وتحسين الحياة البشرية اذا توافرت لدينا
الارادة والحكمة لان نفعل ذلك .

لقد شهدنا الكثير من النجاحات في الاربعين عاما الماضية . ان جهود الامم
المتحدة في حفظ السلم وصنع السلم كانت قيّمة في أوقات حرجة - في كوريا ، في
الكونغو ، في قبرص ، وفي مرتفعات الجولان . وقد ساعدت الامم المتحدة عن طريق

وكالاتها المتخصصة المختلفة في استثمار امراض مثل الجدرى ، ووفرت الإغاثة للملايين من اللاجئين في جميع انحاء العالم ، وخدمت البشرية جيدا في مجالات المحة والاتصالات والمواصلات والنقل . وفي كل هذه المسائل ، ظلت الامم المتحدة وفيّة لمبادئ الميثاق ، والعالم الآن مكان افضل وأكثر ملها بفضل ذلك .

ولسوء الحظ ، فشلت الأمم المتحدة أيضا في طرق أخرى . ولا أعني بذلك أنها قد فشلت في أن تعيد منع العالم وأن تضع نهاية للشور التي نراها حولنا . فإن ذلك سوف يكون حقا توقعا غير واقعي . إنني أعني أن الأمم المتحدة فشلت في أغلب الأحيان في أن تكون صادقة مع نفسها ومبادئها ، فقد فشلت في أن توفر بصيرة موجهة نحتاجها تقودنا إلى طريق مستقيم نحو عالم أفضل .

وفي أغلب الأحيان ، استُغلت الأمم المتحدة لخدمة مصالح ضيقة أنانية وطنية أو متعلقة بالكتل . وكانت تستخدم في أغلب الأحيان منبرا لأصوات الحقد والتعصب - كما حدث في حالة القرار الذي اتخذ منذ ١٠ سنوات والذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية . وفي أغلب الأحيان ، سعد من النزاعات والاختلافات بين الأمم والشعوب وتمت زيادة حدتها بدلا من حلها عن طريق المداولات والمناقشات المتعلقة . وفي أغلب الأحيان شوهت المقاصد والمبادئ التي حددت في الميثاق وحُرِّفت وتم التلاعب بها لخدمة أهداف تتعارض مع رؤية المؤسسين .

وبوسعنا أن نفعل أفضل من هذا . أننا مدينون لأجيال المستقبل لاستعادة وميانة نزاهة وسلامة هذه المؤسسة العظيمة . ويسلم بلدي بأن عليها دورا هاما ينبغي أن تلعبه . وكلنا ندرك ذلك . والولايات المتحدة ملتزمة بحماية الأمم المتحدة من الممارسات الضارة والاستغلالية . وإننا ملتزمون بأن نضمن أن تحترم مبادئ الميثاق ويُلتزم بها . وسوف نظل ملتزمين بذلك طالما هناك أمل بأن تظل الأمم المتحدة قوة من قوى الخير . وقد قال الرئيس هاري ترومان منذ ٤٠ سنة مضت :

"لقد كرّمنا أنفسنا وكل إرادتنا رسميا لنجاح منظمة الأمم المتحدة" .

واليوم ، حيث خفت آمالنا بالواقعية ، نستطيع أن أبلغكم بالنيابة عن كل الأمريكيين : إن إرادتنا لم تهتز وتفانينا لم يتزعزع .

نحن ، أعضاء مجلس الأمن ، نعتبر محور الاهتمام بالنسبة لآمال العالم . أن الدول الرئيسية الممثلة هنا عليها دور حيوي تلعبه في بناء عالم أكثر سلميا وأمانا

نسمى اليه جميعا . لقد أعطى الميثاق المجلس سلطات كبيرة للمساعدة في حل الخلافات .
وينبغي أن تستخدم هذه السلطات بحكمة وشجاعة في خدمة السلم .

لقد رأينا أن إجراءات المجلس الخلاقة يمكن أن توفر أساسا لحل بعض أكثر
الموضوعات صعوبة في عصرنا . فالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، على سبيل المثال ، قد وفر الإطار
الأساسي السياسي والقانوني لمنع السلم في الشرق الأوسط . والدرس هو أن قرارات مجلس
الامن يمكن أن يكون لها أثر عندما تكون واقعية ومتوازنة وبثاءة . وأن الاجراءات
والقرارات من جانب واحد ، من ناحية أخرى ، لم تحقق شيئا ، ولن تحقق شيئا . وقد
صعدت الادانة الانتقائية من المواقف في أغلب الاحيان .

ينبغي أن نجعل مجلس الامن يعمل من أجل الحلول السلمية بفعالية بقدر
الإمكان . وقد يتطلب ذلك مزيدا من الاشتراك المنتظم لمجلس الامن في المراحل المبكرة
للمصراعات المتطورة ، وقدرات أكبر لبعثات تقيم الحقائق والمراقبة والمساءلة
الحميدة ، ومشاورات غير رسمية مكثفة وعادية أكثر بين أعضاء المجلس ، واستخداما
أكبر لسلطات الامين العام بمقتضى المادة ٩٩ ليلبغ المجلس بالحالات التي تهدد السلم .
وانني لاحظ أن كثيرين حول هذه الطاولة قد قالوا نفس الشيء تقريبا عما
ينبغي أن يفعله مجلس الامن ، ولهذا ربما بدأ توافق آراء يظهر بشأن بعض هذه
المسائل .

ان ما نحتاجه ، أولا وقبل كل شيء ، التزام أكبر بتنفيذ الدور الذي تصوره
مؤسو الامم المتحدة للمجلس . وقاعة المجلس هذه لا ينبغي أن تعامل باعتبارها ماحة
أخرى لتوجيه السباب ، والمواجهة السياسية والعقائدية . وكما لاحظ الامين العام في
تقريره الأخير ، فإن أعضاء المجلس هم حراس السلم ، ولا يمكن لاحد آخر أن يقوم بهذا
الدور الحيوى . وبعد ٤٠ سنة ، دعونا نكرس أنفسنا من جديد لهذه المهمة .

وإننا أيضا ينبغي أن نؤمن بالمستقبل . ولسنا نحن الذين ننهي الرحلة التي
بدأت منذ ٤٠ سنة ، أو نخرج عن المسار الذي حدده الميثاق ، ببساطة لأن الطريق كان

شاقا . ولنا نحن الذين نستسلم لليأس أو نلجأ الى السخرية ، ولكن علينا أن نحاول بطريقة بنّاءة لنجعل الأمم المتحدة تخدم بشكل أفضل أهدافها الاصلية .

ان الدرس الحقيقي للتجربة هو درس للطموح المستمر . لقد قامت الأمم المتحدة بأعمال هامة ، وهناك الكثير الذي يمكن أن تقوم به لتساعد العالم على صيانة السلم وتحسين الظروف الانسانية . وقد كان التقدم موبأ أهداف الميثاق ممكنا ، حيثما صخرت المثالية والواقعية معا .

ان فشل الأمم المتحدة في تنفيذ أهدافها السامية لا ينبغي أن يدعونا الى اليأس . اننا لا نستطيع ان نحول العالم الى عالم أفضل بجرة قلم أو عبارة منمقة ، ولكن بإمكاننا ان نعمل لنضمن ان الأمم المتحدة ترشدنا في طريق مستقيم في رحلتنا المشتركة . ينبغي ان نستمع في وضع الأهداف السامية التي تلهمنا للعمل بهجد ومثابرة اكبر . وكما قال الرئيس ريفان في خطابه أمام الجمعية العامة منذ سنتين :

"من حقكم أن تحلموا أحلاما عظيمة . ومن حقكم أن تسعوا الى عالم أفضل لشعوبكم وعلينا جميعا مسؤولية العمل من أجل هذا العالم الافضل وبوصفنا شعوبا محبة للسلام يحق لنا ان نتصور أية قوة من أجل الخير يمكننا أن نكون . فلنستمد الحلم الذي كانت حلمته الأمم المتحدة في يوم من الايام"

(A/38/PV.5 ، ص ١٣-١٥)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية الولايات

المتحدة على كلماته الرقيقة .

والآن استطيع أن أتكلم للحظة أو لحظتين لا بوصفي رئيسا ولكن بوصفي زيرا للخارجية وشؤون الكومنولث للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . وأبدأ بتقديم الشكر لزملائي على الطريقة البليغة والحميفة التي أعربوا بها عن وجهات نظرهم وملاحظاتهم أمام المجلس هذا المساء . وأود أيضا أن اردد فكرة وردت في كل البيانات تقريبا وأن أضم صوتي الى زملائي في الاهادة بالامين العام للمنظمة -

وهو خامس من يتقلد هذا المنصب ، ونعرف جميعا انه يتمتع بخبرة بوصفه ممثلا دائما لبلده ، وبالسنوات الجلية التي خدم فيها الامانة العامة . لقد تم اختياره من جدارة ، وهو لم يخيب آمالنا . واننا ممتنون كثيرا له .

لقد كان شرف لي أن تتاح لي الفرصة لرئاسة هذا الاجتماع التاريخي لأقوم بدوري نيابة عن المملكة المتحدة - وأستطيع أن أسهم بشيء من تجاربنا وعلاقتنا بالأمم المتحدة . لقد كانت المملكة المتحدة إحدى الدول التي شاركت في وضع الميثاق ، وكانت إحدى الأمم التي شاركت في إنشاء الأمم المتحدة . وكانت المملكة المتحدة الأمة التي كان لها شرف استضافة أول اجتماع لمجلس الأمن في لندن في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ ولذلك كنا مشتركين بنشاط في جهود الأمم المتحدة عبر تاريخها وكنا مشتركين بوصفنا أحد أعضاء مجلس الأمن في كل الأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة وكنا ندرك تماما مسؤولياتنا الخاصة بوصفنا أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين . ونردد كلمات زميلنا ممثل جمهورية الصين الشعبية ، الذي ذكّر الأعضاء الدائمين بالواجبات والالتزامات المترتبة علينا للأمم المتحدة نتيجة لموقفنا في هذا المجلس .

وإذا كان ينبغي على المرء أن يصدر حكمه على المنظمة وعلى المجلس في جملة واحدة ، فهو حكم صدر في معظم البيانات التي أدلى بها هذا المساء - وهو أن هذا المجلس ليس مجرد محفل تعرب فيها خمس عشرة دولة مختلفة عن ١٥ وجهة نظر مختلفة . والفكرة نفسها ترددت في العديد من البيانات التي أدلى بها هذا اليوم . ففي بيان الممثل الفرنسي وصف المجلس بأنه كلية الاعضاء فيها على استعداد للبحث عن أرضية مشتركة . وذكرنا زميلنا ممثل مدغشقر بروح التعاون في المشاورات التي ينبغي أن نستلهمها في المشاورات ، وذكرنا زميلنا ممثل الدانمرك بالحاجة إلى الكلام بصوت واحد .

ويقينا أن هذه الجلسة تظهر ، ربما أكثر مما توقع البعض منا ، الاحساس الواضح بالمقصد الجماعي الذي لابد أن يلهمنا وهو يؤدي ذلك إلى حد كبير . وبالطبع ، فإن مجلس الأمن ، على مر الأربعين سنة منذ انشائه ، ما برح يشهد دوره وأسلوبه يتطوران ، شأنه شأن كل مؤسسة ، بيد أنه لم ينس الهدف الذي ذكرنا به زميلنا الهندي ، وقد نمت على ذلك الهدف المادة ٢٤ من الميثاق ، حيث تُعَرِّفُ المجلس على أنه آلية عليا لصيانة السلم والأمن الدوليين . وهكذا كان مجلس الأمن وسيظل كذلك ، على الرغم من أن الأساليب قد تغيرت وستظل تتغير .

واعتقد أن شيئاً واحداً ما فترى يحدث على مر السنين إلا وهو أنه تبين أن المجلس ربما هو عنصر إقناع أكثر مما هو عنصر إكراه ، أي أننا عندما نقوم بمهامنا على أفضل وجه ، فإنها تكون متجهة بعيداً عن الجلسات العلنية المفتوحة إلى المناقشات التي تُجرى بسرية ، وبذلك الطريقة وغيرها ، حققنا بعض أوجه النجاح الملحوظة على مر السنين . وقد استرعت انتباهي عبارة أخرى قالها زميلنا الدانمركي وهي : " أنه لا يشترط أن تكون المنجزات مكتملة حتى تكون واقعا فعليا " (الصفحة ٩٠ أعلاه). وقد ذكر وزير الخارجية الأمريكي أحد هذه الانجازات ألا وهو النجاح الذي حققناه في تعريف التسويات التي يتعين تحقيقها ، وتتجلى أهمية القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) في كونهما مخططاً ثابتاً للسلم في الشرق الأوسط وتتجلى أهمية القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في أنه يمثل أساساً لاحتراز التقدم بشأن مسألة ناميبيا .

وإذا نظرنا في اتجاه آخر بحثا عن المحجزات العملية ، فإن الامين العام وممثل ترينيداد وتوباغو وغيرهما قد ذكرونا بأهمية قوات صيانة السلم . وإن قوة حفظ السلم ، في تعريف السيد براين اوركهارت ، الذي يجلس خلف الامين العام ، هي ذريعة . منشطة دوليا للطراف الداخلية في صراع ما لوقف القتال وآلية للحفاظ على وقف اطلاق النار . وهذا ليس اختراعا سيئا ، فقد ثبتت جدواه في لبنان باستخدام قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان على مدى أكثر من عشرين عاما ، وفي قبرص باستخدام قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وهي قوة أسهمت المملكة المتحدة بمبلغ ٢٤ مليون جنيه في تكلفتها ، وهو مبلغ لا نضن عليها به ، لأنها تخرب مثلا يحتذى به بما يمكن لقوات صيانة السلم أن تحققه .

ولكننا لانزال نتساءل - ومن الصواب أن نفعل ذلك - ما اذا كان المجلس على نفس الدرجة من الفعالية التي نريدها له ، وكما جاء في عبارة ممثل الاتحاد السوفياتي ، هل هذه دروس للمستقبل يمكننا تعلمها من الماضي ؟ وكما تسأل وزير خارجية بوركينا فاسو ، هل يمكننا أن نجد ديناميكية جديدة أو هل يتعين علينا - على حد تعبيره المتشائم ، على الرغم أنني لست متشائما بنفس القدر - أن نظل منفلقين في جمود قاتل ؟ لا أعتقد ذلك .

ومن الجائز أن يشعر المرء بهبوط في العزيمة في بعض الأحيان وهو ينظر الى أي منظمة . فقد تسأل السير ونستون تشرشل ، وهو يتكلم عن الامم المتحدة في عام ١٩٤٦ ، قائلا : ماذا يحدث لو وقعت الدول التي أسست الامم المتحدة فريسة لتضارب الايديولوجيات والمصالح والسياسات والاهواء ؟ وماذا يحدث اذا كُنّا بما لدينا من مساعٍ مخلفة لا نستطيع أن نبني شيئا لا يزيد عن كونه برج بابل ؟ وبطريقة ما وجدنا اجابات عديدة لذلك التساؤل في مناقشة هذا المساء . فقد ذكرنا ممثل بيرو بالحاجة للتغلب على ما تسول لنا أنفسنا به وهو اتباع نهج بلاغية وتكرارية . وقد عبّر ممثل تايلند عن نفس الفكرة عندما قال ان هذا ليس مسرحا ولكنه مخفل للدبلوماسية الجادة .

ولذلك يتعين علينا أن نخطر لمماذا تعرض المنازعات على المجلس . وإذا كان هذا المجلس مجرد منصة لالقاء الخطب البلاغية فإن دوره محكوم عليه بعدم الفعالية ، ولكن إذا كان المجلس مكانا للحوار السياسي والتفاوض فإن دوره فعال : وقد قم تذكيرنا خلال المناقشة بالعديد من الطرق التي يمكننا بها تحسين فعالية المجلس . وعلاوة على ذلك ، ربما جرى تذكيرنا بأن مسؤولية اتخاذ تلك التحسينات تقع على عاتق الذين يجلسون حول هذه المائدة . ان المسؤولية عن جعل هذا المجلس أكثر فعالية تقع على عاتق كل عضو فيه . وقد قال ممثلان من الممثلين هنا - وزيراً خارجية فرنسا ومصر - ان ما نفتقر اليه كثيراً هو الارادة السياسية اللازمة .

وقد شد انتباهي ما قاله وزير الخارجية شولتز عن الخيط المشترك الذي تضمنته العديد من الخطب - وهو مدى استعدادنا للاستجابة للاقتراحات التي تدعو للتحسين ، ويُعزى الكثير من تلك الاقتراحات الى الأمين العام نفسه وهي : ان المجلس يمكنه الاشتراك في المزيد من الدبلوماسية الوقائية ؛ وانه ينبغي لنا أن نخطر في تعيين اجتماعات منتظمة لبحث المنازعات التي لا تعرض علينا رسمياً ؛ وانه ينبغي للأمين العام أن يسترعي انتباه المجلس في مرحلة مبكرة ؛ وان علينا أن ننظر الى اجراءاتنا بعين ناقدة . وليس من الافضل دوماً أن تهت كل مشكلة في مناقشة علنية ؛ وليس من الافضل أن نختم كل مناقشة بقرار . ان فكرة الاجتماعات الخاصة غير الرسمية من شأنها أن تضيّق من نطاق الدعاية وتزيد من قدرة المجلس على القيام بدور بناء .

اذن ، هناك العديد من الاقتراحات المعروضة علينا بشأن الكيفية التي يمكننا بها تحسين الاساليب والاقتراحات وبشأن الاهداف التي نطبق عليها تلك الاساليب . وهناك اعتراف واقعي مؤداه انه لا يمكن حل كل نزاع عن طريق هذه المنظمة أو غيرها ، ولكننا هناك ايضاً تذكراً واقعياً مؤداها ان هناك بعض المنازعات القائمة منذ زمن طويل وهي منازعات غير ناجمة عن الشقاق بين الشرق والغرب وتستاهل بالتأكيد جل اهتمامنا ، وتتطلب جهوداً خاصة ، كما ذكرنا بذلك ممثل استراليا . وقد ذكر أكثر من مثال على ذلك . فهناك الصراع بين ايران والعراق حيث لا يتعلق هذا الصراع بمصلحة دولة عظمى

وحيث تتوفر الارادة العالمية لتسوية ذلك الصراع . ولكن اشراك المجلس يتوقف على موافقة الطرفين التي نأمل أن تكون وشيكة . وهذا مجال من المجالات التي تعتبر جهود الامين العام فيها على جانب عظيم من الاهمية وتستاهل تأييدنا .

وشمة مثال آخر ألا وهو الصراع العربي الاسرائيلي وهو صراع يشد انتباهنا بمنتهى الوضوح ، حيث هناك حاجة ملحة الى التوصل الى تسوية متوازنة تقوم على التفاوض ، تسوية توفر العيش الامن لاسرائيل وتقرير حق المصير للشعب الفلسطيني ، والقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يوفر الاساس الضروري لتلك التسوية ، وحيث يمكننا أن نرحب بمبادرة جلالة الملك حسين وبالتأكيد ان بوسعنا جميعا أن نشجع نهج الخطوة تلو الخطوة نحو الحل الشامل .

وهناك مثال آخر ، وهو قبرص ، حيث تلعب الأمم المتحدة دورا جوهريا ، لان كلا الجانبين لديه ثقة بها ، وحيث توفر المبادرة الحالية فرصة فريدة ، ولكن الامين العام بحاجة الى تأييد مجلس الامن مرة أخرى .

ثم هناك مسألة الجنوب الافريقي ، حيث تشكل الحالة بطرق كثيرة جدا مصدر قلق كبير لنا جميعا ، وكما جاء في كلمات ممثل ترينيداد وتوباغو ، فاننا نرى في شكلها الصارخ للغاية مثالا لقسوة الانسان على أخيه الانسان ، أما فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، فاننا جميعا نرفض الفصل العنصرى لذلك السبب فقط ، حيث ان هدفنا واضح ، ألا وهو إحداث تغيير اساسي ، وحيث يتعين علينا أن نضمن أن أعمالنا تسهم بفعالية في ذلك الهدف ، وحيث اعتقد انه ينبغي لنا أن نضمن ألا نسمح للمجلس بأن يصبح مجرد قاعة للمناقشة المؤيدة للمقاطعات التجارية الالزامية والمعارضة لها ، وحيث ينبغي لنا أن نسال أنفسنا ما اذا كان بوسعنا أن ننهي بدور المجلس بوصفه عامل اقناع .

وان الخيط الذي يمتد عبر البيانات الكثيرة جدا التي أدلى بها هذا المساء قد أمسك بطرفه بطريقة فعالة للغاية وزير الخارجية هولتز عندما قال بما معناه ، ان الأمم المتحدة ليست أقل ذي صلة مما كانت عليه منذ ٤٠ عاما وليست أقل أهمية مما كانت عليه منذ ٤٠ عاما ، فهي أكثر ضرورة وأكثر أهمية لاننا قطعنا شوطا طويلا ویتعين علينا أن نمضي أبعد من ذلك سوية .

ونعترف بأن ارتباط المجلس بمسائل اليوم ومسائل المستقبل يتوقف على ارادة
اعضائه لتسخيرها للاستعمال النافع .
ويمكن للمجلس أن يركّز الانتباه ويضع أطر التسوية وينتهي بالمفاوضات بيد أن
نجاحه في ذلك يتوقف في نهاية المطاف على مدى استعداد الدول الاعضاء في الاعتراف
بسلطته واستخدام موارده .

من الصحيح في هذه السنة الأربعين أن ندرس الطرق التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يعمل بشكل أكثر فاعلية وأن ندرس الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعمل بشكل أكثر فاعلية . وعلى حد قول زميلنا من أستراليا في هذه الليلة ، أننا ندين بذلك للأمين العام ولمن سيخلفونه في منصبه وللذين نطلب منهم خدمة العالم في الخارج .

ولعل أهم شيء للدول الأعضاء - التي نمثلها هنا - هو أن ندرس ممارستنا نحن ، ومن المهم جدا للدول الأعضاء أن تعيد تكريس نفسها لمبادئ الميثاق ، ومن المهم للدول الأعضاء أن تلتزم الطرق العملية لتحقيق أهدافه .

إن مجلس الأمن قد حقق الكثير . ويمكن لمجلس الأمن أن يحقق أكثر من ذلك . لذلك لا ينبغي أن يكون هناك أي شك بشأن الرسالة التي يبعث بها هذا الاجتماع التاريخي إلى العالم ، ألا وهي أن المجلس قد أعاد تكريس نفسه من جديد للعمل من جديد من أجل عالم أفضل .

أستأنف عملي بوصفي رئيسا للمجلس وأتكلم بتفويض من أعضاء المجلس لسداد بالبيان التالي :

"عقد مجلس الأمن جلسة علنية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم الخميس ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، على مستوى وزراء الخارجية ، للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للمنظمة .

"وقد رأس الاجتماع وزير خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بوصفه رئيسا لمجلس الأمن عن شهر أيلول/سبتمبر . وأدلى ببيانات وزراء خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . وترينيداد وتوباغو ، وتايلند ، وبيرو ، والممثل الدائم لمدغشقر لدى الأمم المتحدة ، ووزير الدولة للتجارة في الهند ، ووزراء خارجية فرنسا ومصر والدانمرك والصين وبوركينا فاسو وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، فضلا عن الأمين العام .

"وكان جدول أعمال الاجتماع التذكاري هو :

"الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل ، ومسؤولية مجلس الأمن في

حفظ السلم والأمن الدوليين" .

"وقد رحب أعضاء المجلس بالفرصة التي أتاحتها الذكرى السنوية الأربعون للأمم المتحدة كي يعيدوا تأكيدهم على مستوى عالٍ لالتزاماتهم بموجب الميثاق واستمرار التزامهم بمقاصد المنظمة ومبادئها . وقد أجروا استعراضاً واسع النطاق للحالة الدولية . وعبروا عن قلقهم العميق لوجود تهديدات عديدة للسلم ، بما في ذلك التهديد النووي . واذ يعترفون بأنه لم يكن في وسع المنظمة أن تجتث شائكة تلك التهديدات ، شددوا على استمرار أهمية الأمم المتحدة بوصفها قوة إيجابية للسلم وتقدم الإنسان . ورحبوا بالزيادة المتواصلة في عدد أعضاء المنظمة إلى حد كاد أن يتحقق معه هدف شمول العضوية جميع دول العالم ، وهو هدف يؤيدونه .

"ان أعضاء مجلس الأمن يدركون ما أوكله الميثاق إلى المجلس من مسؤولية رئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين والحقوق والمسؤوليات الخاصة الملقة على عاتق أعضائه الدائمين . وأكدوا أن من المستصوب سلوك نهج جماعي داخل المجلس لتيسير اتخاذ تدابير مدرومة ومتضافرة من المجلس باعتباره الأداة الرئيسية للسلم الدولي . وأقروا بأن الآمال الكبيرة التي علقها المجتمع الدولي على المنظمة لم تتحقق بكاملها ، وتعهدوا بالوفاء بمسؤوليتهم الفردية والجماعية عن منع وإزالة التهديدات للسلم بتفان وعزيمة جديدين . ووافقوا على استخدام التدابير المناسبة المتاحة بموجب الميثاق عند النظر في المنازعات الدولية والاضطرابات التي تتهدد السلم وحالات خرق السلم وأعمال العدوان . واعترفوا بالمساهمة القيمة التي أسهمت بها قوات الأمم

المتحدة لحفظ السلم في مناسبات عديدة . وأهابوا مرة أخرى بجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يتقيدوا بالتزامهم بموجب الميثاق بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها .

"ووافقوا على أن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز فعالية مجلس الأمن في تادية دوره الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين . ومن ثم عقدوا العزم على مواصلة دراستهم لامكانيات زيادة تحسين عمل مجلس الأمن في أدائه لأعماله وفقاً للميثاق . وفي هذا الصدد أعاروا اهتماماً خاصاً للاقتراحات التي وجهها الأمين العام إلى أعضاء مجلس الأمن في تقاريره السنوية عن أعمال المنظمة . وشكروا الأمين العام على هذه التقارير وشجعوه على القيام بدور نشط في نطاق وظائفه المقررة بموجب الميثاق " .

بهذا يختتم مجلس الأمن أعمال هذه الجلسة التذكارية ، وأعلن رفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥